



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة لاتحاد البرلماني العربي

- في هذا العدد :
- قادان عربيان كبيران ينتقلان إلى جوار ربهم
  - الانتفاضة تدخل عامها الخامس
  - تقرير عن أعمال الجمعية 111 لاتحاد البرلماني الدولي في جنيف

العددان 91 و 92

تموز (يوليو) تشرين ثاني (نوفمبر)

2004



# البرلمان العربي

نشرة فصلية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

السنة الخامسة والعشرون

العدد 92، نونبر (نوفمبر) - كانون أول (ديسمبر) 2004

المدير المسؤول

و

رئيس التحرير

**نور الدين بوشكوح**

الأمين العام

للاتحاد البرلماني العربي

•

مساعد رئيس التحرير

**أحمد مكيّس**

مدير العلاقات البرلمانية

•

الادارة :

دمشق - سوريا

ص.ب. 4130

هاتف : 6130042

6130043

فاكس : 6130224

الموقع على الانترنت [www.arab-ipu.org](http://www.arab-ipu.org)

## المحتوى

### كلمة العدد :

#### الافتراضة الباسلة تدخل عامها الخامس

بقلم : نور الدين بوشكوح

2	الأمين العام للاتحاد
6	قائدان عربيان كبيران ينتقلان إلى جوار ربهما .....
	• نبذة عن حياة الفقيد الراحل
8	الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان .....
	• السيرة النضالية للرئيس الراحل
11	ياسر عرفات .....
13	ملف : الافتراضة الباسلة تدخل عامها الخامس .....
17	نشاطات الاتحاد .....
40	مع البرلمانات حول العالم .....
	تقارير :

49	ندوة بيروت حول البرلمان وعملية إعداد الموازنة .
60	منتدى الحوار البرلماني العربي - الياباني بدمشق .
65	الاجتماع المشترك الثالث للجتنين السياسية والقانونية
76	الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي .....
	• المؤتمر البرلماني العربي الأول حول حماية الطفل
101	في عمان .....

### وجهة نظر :

إنشاء برلمان عموم افريقيا طور جديد للعمل الاندماجي  
الافريقي .....

بقلم النائب التونسي محمد الصالح الزارعي

نائب رئيس الاتحاد البرلماني الافريقي

دراسات :  
الديمقراطية

مبادئ - مؤسسات - مشاكل

بقلم دافيد بيدهام

107

البرلمان العربي

## الانتفاضة الباسلة

### نبدأ عامها الخامس

بقلم :

نور الدين بوشكوح

الأمين للاتحاد البرلماني العربي

أربعة أعوام مضت والانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني مستمرة ومتواصلة. المعارك دائمة والتضحيات متواصلة .. الشهداء يتتساقطون بالعشرات يومياً. خلال السنوات الأربع دفع الشعب الفلسطيني الشقيق ضريبة الدم بسقوط 3916 شهيداً من أبنائه وإصابة أكثر من 42 ألف جريح ورزوح 7500 أسير مقاوم خلف القضبان في سجون الاحتلال. ضريبة الحرية باهظة وثمن الاستقلال غال ومكلف .. ولكن الأمل بالنصر لا يبارح الصدور والأحلام الوردية بوطن هو ستبقى حافزاً على الصبر والمكافحة لتحقيق شعار "ثورة حتى النصر".

العام الرابع للانتفاضة تميز بازدياد استخدام الآلة العسكرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني و مقاتليه بشكل كثيف وموسعاً، في محاولة من العدو لـ ذراع الانتفاضة، والانقضاض على الشعب الفلسطيني ومنعه من تحقيق أهدافه الوطنية: الحرية، الاستقلال، طرد المحتلين والمستوطنين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. وللهذا اعتمد العدو سياسة الأرض المحروقة: هدم البيوت، تجريف الأراضي، اقتلاع الأشجار، تدمير البنية التحتية، والأخطر من ذلك كله اختيال القادة والковادر في فصائل المقاومة الفلسطينية .. والهدف الأهم الذي أراد العدو تحقيقه من وراء ذلك هو إحباط العمل المقاوم الذي ززع الأمن في إسرائيل وأشاع الفرق في أوساط جميع سكانها.

السنة الخامسة قد بدأت والانتفاضة تتواصل وتؤكد جملة من الحقائق

### من أبرزها:

- استحالـة التعايش مع الاحتلال الذي يرمي إلى إلغاء الهوية والانتماء.
- الإصرار على انتزاع الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف.
- إفشـال جميع المحاولات والمخططـات الـرامـية إلى احتـواء الـانتفـاضـة وـالـانـتفـافـ عـلـيـهـا.

يرتبط دخول الـانتفـاضـة البـاسـلة عامـها الخامـس بـخـسـارـة كـبـيرـة منـي بـهـا الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ وـالـأـمـمـ الـعـرـبـيـةـ، وـهـيـ اـنـتـقـالـ الرـئـيـسـ يـاسـرـ عـرـفـاتـ، إـلـىـ جـوـارـ رـبـهـ. وـإـذـاـ كـانـ فـقـدـانـ القـادـةـ التـارـيـخـيـيـنـ لـلـشـعـوبـ يـشـكـلـ خـسـارـةـ كـبـيرـةـ لـقـضـيـاهـاـ، فـإـنـهـ مـنـ جـهـةـ أـخـرـىـ يـشـكـلـ حـافـزاـ جـديـداـ لـتـشـدـيدـ النـضـالـ وـفـوـلـذـةـ الـوـحـدةـ وـتـعـزـيزـ لـحـمـةـ الصـفـوفـ لـتـحـقـيقـ الغـايـاتـ وـالـأـهـدـافـ التـيـ نـذـرـ أـلـئـكـ الـقـادـةـ حـيـاتـهـمـ مـنـ أـجـلـهـاـ.

وـالـيـوـمـ وـالـأـنـتـفـاضـةـ تـدـخـلـ عامـها الخامـسـ فـإـنـاـ نـنـحـنـيـ بـخـشـوعـ وـإـجـلالـ لـشـهـداءـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ، وـفـيـ مـقـدـمـتـهـ قـائـدـ هـذـاـ الشـعـبـ، الرـئـيـسـ الرـاحـلـ يـاسـرـ عـرـفـاتـ، الـذـيـنـ عـبـدـواـ بـدـمـائـهـمـ وـتـضـحـيـاتـهـمـ طـرـيقـ الـكـفـاحـ. كـمـ نـوـجـهـ تـحـيةـ إـكـبارـ وـإـجـلالـ لـأـبـطـالـ الـأـنـتـفـاضـةـ الـمـيـامـيـنـ، وـنـعـلنـ تـضـامـنـاـ مـعـهـمـ مـؤـكـدـيـنـ لـهـمـ وـلـشـعـبـناـ الـصـابـرـ الصـادـمـ فـيـ بـطـاحـ فـلـسـطـينـ الـمـحـتـلـةـ بـأـنـ تـظـلـ مـسانـدـةـ الـقـضـيـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ الـمـهـمـةـ الـأـوـلـىـ فـيـ نـشـاطـاتـنـاـ.

المـجـدـ وـالـخـلـودـ لـشـهـداءـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ.  
وـالـنـصـرـ المـؤـزـرـ لـلـأـنـتـفـاضـةـ الـبـطـلـةـ.

\* \* \*

### الـانـجـيـازـ الـأـمـريـكـيـ .. أـيـضاـ وـأـيـضاـ

في أوائل شهر تشرين الأول / أكتوبر / الماضي تبني الكونغرس الأمريكي بأغلبية كبيرة قانوناً جديداً يلزم وزارة الخارجية الأمريكية بمهمة مراقبة وإحصاء الأعمال المعادية لليهود حول العالم، وإصدار تقرير سنوي يصنف مختلف البلدان في هذا المجال وفقاً لمعاملتها اليهود. وقد وقع

الرئيس الأميركي القانون يوم السبت الواقع في 16/10/2004 في تجمع انتخابي في جنوب ولاية فلوريدا التي تضم ثالث أكبر جالية يهودية في العالم بعد إسرائيل ونيويورك. وفي الخطاب الذي ألقاه بوش في ذلك التجمع قال مطمئناً الناخبيين اليهود الأميركيين:

"سنعمل بطريقة لا تتمكن معها الأفكار القديمة المعادية للسامية من إيجاد وطن لها في العالم المعاصر".

ومعروف أن ما يسمى "معاداة السامية" هو شعار ترفعه إسرائيل في وجه كل من يعارض سياساتها العدوانية وممارساتها الفاشية ضد الشعب الفلسطيني، وبالرغم من معارضة وزارة الخارجية الأمريكية لهذا القانون فقد أقره الكونغرس ووقعه الرئيس ليؤكد مرة أخرى النفوذ الكبير الذي تملكه ومارسه جماعات الضغط (اللوبي) الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوساط الإدارة الأمريكية ذاتها.

فما الذي يمكن أن يعنيه إصدار هذا القانون ؟

إنه أولاً و آخرأ دعم سياسي كبير و شامل لإسرائيل يجعل من الولايات المتحدة طرفاً في أية معارك تخوضها إسرائيل ضد كل من ينتقد سياساتها وممارساتها، سواء جاء ذلك الانتقاد من شخص، أو منظمة، أو دولة. و يبدو أنه من الآن فصاعداً على العالم بأسره أن يتريث ويفكر ملياً قبل أن ينتقد إسرائيل، وأن يحترس من التفوه بكلمة تغضبها حتى لا يجرّ على نفسه غضب حماتها في واشنطن.

إن توقيع قانون بهذا أمر يفوق في تحيزه لإسرائيل سلاح الفيتو الأميركي الذي اعتادت واشنطن استخدامه في مجلس الأمن الدولي ضد أي قرار ينتقد أو يدين ممارسات إسرائيل واعتداءاتها المتواصلة على الشعب الفلسطيني أو على أي بلد عربي. وإذا كان استخدام الفيتو درعاً واقياً لصد أي هجوم سياسي على إسرائيل، فإن قانون بوش هو سلاح خطير يصوب ضد المجتمع الدولي بأسره

لإخراج كل الألسنة وتكتميم الأفواه، خصوصاً وإن "معاداة السامية" مفهوم فضفاض سيوسع من دائرة الاشتباه والاتهام، بحيث لا يستطيع أحد الإفلات منه، الأمر الذي يحول قانون بوش إلى نوع من "الإرهاب الفكري" تمارسه الإدارة الأمريكية تحت مظلة قانونية. كما أن وجه الخطورة في القانون أنه يشكل إضافة جديدة إلى المفهوم الأمريكي للإرهاب الذي تريد الإدارة الأمريكية أن تفرضه على العالم أجمع وأن تدفع جميع الدول إلى تبنيه، بالرغم من حملات الاحتجاج والرفض التي يلاقيها هذا المفهوم على نطاق العالم.

أما ما يهمنا، نحن العرب، من هذا القانون فهو أن آية مراهنة على تغيير في الانحياز الأمريكي لإسرائيل سيكون نوعاً من الوهم وأمراً لا أساس له، أشبه بأمل إبليس في الجنة.

\* \* \*

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه  
فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً »  
صدق الله العظيم

## قائدان عربيان كباران

### يُنْتَفَلُان إِلَى جوار ربهما

خلال شهر رمضان المبارك من هذا العام الهجري 1425 فجعت الأمة العربية بخسارة قائدين عربين كبيرين انتقلا إلى جوار ربهما :  
ففي التاسع عشر من شهر رمضان المبارك 1425 هـ ، الموافق للثاني من تشرين الثاني /نوفمبر/ 2004 م اختطفت يد المنون القائد العربي الكبير المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، بعد حياة مديدة قضتها في العمل والكافح في سبيل تطوير بلاده وتقديمها ، وفي سبيل رفعه الأمة العربية وتضامن بلدانها .

\* \* \*

وفي الثامن والعشرين من شهر رمضان المبارك 1425 هـ الموافق للحادي عشر من تشرين الثاني /نوفمبر/ 2004 م قاست إرادة الله ، جل شأنه ، أن ينتقل إلى جوار ربه المغفور له الرئيس ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وقائد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل التحرير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

\* \* \*

وإلا لذكرى هذين القائدين تقدم « البرلمان العربي » في الصفحتين التاليتين نبذة عن حياة كل منهما .



**الفقيد الراحل  
الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان**

## نبذة عن

### حياة الفقيد الراحل

# الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

- ولد صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1918 بقصر الحصن بأبو ظبي .
- برزت ملامح شخصيته كزعيم سياسي منذ سن مبكرة إذ أنه أصبح حاكماً للعين سنة 1946 ليتولى بعد ذلك مقاليد الحكم في إمارة أبو ظبي سنة 1966 بإجماع وموافقة من العائلة الحاكمة خلفاً لشقيقه شخبوط لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الإنجازات .
- في فبراير 1968 وعند لقاء الشيخ الراحل زايد بالمفمور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم في السمحاء ، تشكلت نواة إقامة اتحاد بين الإمارات المتصالحة .
- في الثاني من ديسمبر من عام 1971 كانت بداية الانطلاقـة لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وتولى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئاسة دولة الإمارات وإعلان تأسيس الدولة مع أصحاب السمو حكام الإمارات في دار الاتحاد بدبى . وتجددت رئاسته لدولة الإمارات تلقائياً كل خمس سنوات . وكانت أبرز ميزات سياساته : الاعتماد على الدين والتشجيع على التسامح واعتماد المساواة بين أبناء الشعب الواحد .
- في الخامس والعشرين من مايو - أيار - 1981 ترأس الشيخ زايد بن سلطان أول قمة عربية خليجية ليتم الإعلان عن ميلاد مجلس التعاون الخليجي المكون من دول الخليج العربية الست .
- وقد شهدت الإمارات العربية المتحدة على عهد الراحل طفرات متسارعة اقتصادية واجتماعية وثقافية .
- اتسمت شخصية الشيخ زايد منذ السنوات الأولى لشبابه بسرعة الصرور ونفاذ البصيرة ، والحكمة . وقد تولى وهو في سن الثامنة والعشرين شؤون مدينة العين وتواكبها . ونجح في تنمية الزراعة بها وخلق بيئة إنسانية بارزة المعلم .
- شكل تولي الشيخ زايد الحكم بإمارة أبو ظبي ، نقطة تحول في حياته حيث سعى إلى جعل النفط وسيلة لبناء المجتمع . كما تحولت البلاد بفضل حسن استغلال هذه الثروة إلى مركز لنشاطات عالمية في المجالات التجارية والسياحية والإعلامية وغيرها .

- تمكن الشيخ زايد على الصعيد الداخلي ، من المحافظة على سلامة اقتصاد البلاد وتطوير بناتها ، واهتم باحتياجات المواطن الأساسية . وعلى الصعيد الإقليمي ساهمت دولة الإمارات في تنمية المنطقة وإقامة علاقات مبنية على الاحترام مع الحفاظ على خصوصية العلاقة مع دول الخليج ضمن إطار مجلس التعاون .
- تسلم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة الوثيقة الذهبية التي منحتها له المنظمة الدولية للأجانب ومقرها جنيف ، تقديرأً منها لجهوده في المجالات الإنسانية المختلفة ، ورعاية الجاليات الأجنبية العاملة في الدولة عام 1985 . وفي عام 1988 اختارت هيئة دولية مقرها باريس صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة كأبرز شخصية ، وذلك لدوره في وقف الحرب العراقية الإيرانية ، وبث روح الولام في العلاقات بين الدول العربية .
- كما تم اختيار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ضمن عشر شخصيات عربية وعالمية لها دور بارز في مجال الإنماء السياسي والاجتماعي عام 1990 في استطلاع ضم مائة ألف مواطن عربي .
- والشيخ زايد حاصل على وسامين من منظمة « الليونز » العالمية تقديرأً لموافقه في بناء دولة الإمارات ، كما أحرز الوسام الذهبي للتاريخ العربي الذي تمنحه جمعية المؤرخين المغاربة . واختير الشيخ زايد « الشخصية الإنمائية » لعام 1995 على مستوى العالم في الاستطلاع الذي أجراه مركز الشرق الأوسط للبحوث والدراسات الإعلامية في جدة والذي شارك فيه أكثر من نصف مليون عربي والجاليات العربية عبر العالم .
- على الصعيد العربي كان الفقيد الراحل يحظى باحترام جميع نظرائه العرب . وكان يدعو ويحمل دائماً من أجل تحقيق المصالحة والتضامن بين البلدان العربية . و موقفه المشرف في حرب تشرين 1973 لا يمكن أن ينسى ، خاصة عندما أيد تسخير النفط كسلاح في المعركة بقوله : ( النفط ليس أغلى من الدم العربي ) . وكان مناصراً شديداً للحماس القضية الشعب الفلسطيني ودعم صموده من أجل تحرير أرضه . كما كان له موقف بارز ومباررات جمة لحل الخلافات بين الدول العربية .
- يقول الذين يعرفونه إنه واسع المعرفة رغم عدم تلقيه تعليماً رسمياً ، لكنه تلقى دروساً على يد العديد من الأساتذة ، كما درس القرآن ، وكان ذكيأً ذو أسلوب هادئ يمتاز بالبساطة مما أكسبه احتراماً واسعاً وسمعة طيبة .
- ورغم عمله على تحديث بلاده فإنه لم ينس تقاليد الحياة الصحراوية ، فقد شجع سباق الهجن وصيد اللؤلؤ إضافة إلى جعل الإمارات مركزاً معاصرأً لرياضيات عالمية .
- وقال عنه الشيخ راشد آل مكتوم ، حاكم دبي الراحل ، إنه متفائل دائماً لديه قدر كبير من التسامح ويتمتع بموهبة القدرة على التخطيط بعيد المدى .



**الرئيس الراحل  
المناضل ياسر عرفات**

## السيرة النضالية

### للرئيس الراحل ياسر عرفات

- الاسم : « محمد ياسر » عبد الرؤوف القدوة الحسيني .
- ولد في القدس - فلسطين في 1929/8/4 .
- تلقى تعليمه في القاهرة - مصر .
- التحق بالضباط الاحتياط للجيش المصري وقاتل في صفوفه منذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 .
- تخرج مهندساً من جامعة فؤاد الأول - القاهرة .
- انخرط في شبابه في الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال الانضمام إلى اتحاد طلاب فلسطين في 1944 وتولى رئاسته لاحقاً .
- في الخمسينات أسس مع إخوانه من المناضلين الفلسطينيين حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » وأعلن الناطق الرسمي لها في 1968 .
- في شباط 1969 : انتخب رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .
- 1973 : أصبح قائداً عاماً لقوات الثورة الفلسطينية .
- 1974 : ألقى كلمة باسم الشعب الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .
- حصل على عدة أوسعة جوائز للسلام :
- 1979 : وسام جوليت كوري الذهبي - مجلس السلام العالمي .
- 1981 : دكتوراه فخرية من الجامعة الإسلامية في حيدر أباد « الهند » .
- دكتوراه من جامعة جوبا في السودان .
- دكتوراه فخرية من كلية ماسترخت للأعمال والإدارة في هولندا 1999 .

- 1982 : قاد المعركة البطولية ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان و معركة الصمود خلال حصار بيروت من قبل القوات الإسرائيلية .
- نوفمبر 1984 و نيسان 1987 : أعيد انتخابه رئيساً لجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من قبل الدورات 17 و 18 و 19 للمجلس الوطني الفلسطيني .
- 15/11/1988 : تلا إعلان الاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، و انتخب رئيساً لدولة فلسطين .
- 13/12/1988 : ألقى خطاباً في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف التي انتقلت لعقد جلساتها في جنيف بسبب رفض الحكومة الأمريكية منح الرئيس ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية للذهاب إلى نيويورك من أجل إلقاء كلمته في الجمعية العامة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . و خاطبها في جنيف كما خاطب مجلس الأمن في جنيف في شباط وأيار 1995 لنفس السبب .
- 13-14/12/1988 : أطلق مبادرة السلام الفلسطيني لتحقيق السلام العادل في الشرق الأوسط ، والتي فتحت بناء عليها الحكومة الأمريكية برئاسة الرئيس رونالد ريغان ، حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس .
- 30/3/1989 : اختاره المجلس المركزي الفلسطيني رئيساً لدولة فلسطين ، وقد تم اختياره لهذا المنصب من قبل المجلس الوطني الفلسطيني مباشرة .
- أطلق ووجه سياسة « سلام الشجاعان » التي توجت بتوقيع اتفاقية إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في البيت الأبيض يوم 13/9/1993 .
- اختاره المجلس المركزي الفلسطيني يوم 12/10/1993 رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية .
- 31 أكتوبر 1993 : اختير رئيساً للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار.
- الرئيس عرفات هو نائب رئيس حركة عدم الإنحياز ، ونائب رئيس دائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي .
- في تموز 1994 : منح جائزة فليكس هونيت بوانيه للسلام .
- في أكتوبر 1994 : منح جائزة نوبل للسلام .
- في نوفمبر 1994 : منح جائزة الأمير استورياس في إسبانيا .
- 20/1/1996 : تم انتخابه رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية - الانتخابات العامة .
- 1/8/2004 : منح درجة الدكتوراه الفخرية من جامعة القدس - أبو ديس .

**الانتفاضة الباسلة تدخل عامها الخامس**

# **تضحيات كبرى وصمود أسطوري**

## **واصرار على مواصلة الكفاح حتى الاستقلال**

**(1) 3916 شهيداً و 42645 جريحاً وأكثر من 7500 معتقل في سجون الاحتلال**

يوم 28/9/2004 دخلت الانتفاضة الفلسطينية عامها الخامس ، مجتازة مراحل عدّة ومختلفة ، دفع خلالها الشعب الفلسطيني ، خسائر فادحة وقدم تضحيات جمة ، من شهداء وجرحى ومعتقلين إلى جانب هدمآلاف المنازل ، وتجريف الأراضي الزراعية ، والخسائر الاقتصادية المتعددة في شتى مناحي الحياة ، وانهاء بالقهر اليومي والوحاجز ، وجدار الفصل العنصري وغير ذلك مما تفنت به سلطات الاحتلال الإسرائيلي من جرائم .

لكن إسرائيل التي استهدفت في عدوانها البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني ، دفعت هي أيضاً خسائر فادحة ، بشرياً واقتصادياً وسياسياً ، فعلى الصعيد السياسي اتسعت دائرة المناهضة العالمية للجرائم الإسرائيلية ، وكسب الشعب الفلسطيني تضامن الملايين عبر العالم .

وقد نشر مكتب المعلومات الفلسطيني في 31/9/2004 إحصائيات هامة وبالغة الدلالة حول حصاد الانتفاضة الباسلة وواقع العدوان الإسرائيلي على أهلنا في فلسطين المحتلة خلال سنوات الانتفاضة الأربع . وفيما يلي عرض لهذه المحصلة :

**الشهداء والجرحى**

مع نهاية العام الرابع للانتفاضة يكون عدد الشهداء قد وصل إلى (3916) شهيداً من بينهم (793) استشهدوا في العام الرابع من الانتفاضة ، منهم (262) في الضفة الغربية ، و (529) في قطاع غزة واثنان في مناطق 48 .

ومن بين شهداء العام الرابع (206) أطفال و (39) من النساء . وأمام طغيان حالات القتل بالرصاص (612) شهيداً ، تصاعدت أيضاً خلال العام الرابع حالات القتل بالطائرات لتبلغ (124) حالة استشهاد ، بينما حصّلت الدبابات (26) مواطناً ، وقضى بسبب منع الإسعاف (بعد الإصابة أو نتيجة مرض عضوي وجلطات ) (31) مواطناً . قضى بالهدم

(1) عن جريدة الحرية الفلسطينية الناطقة باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ( العدد 9001 )

(3) مواطنين وبالدهس (3) ، وبالغاز (2) وبالصدمه العصبية (3) بينما توزعت مسؤولية الجريمة كالتالي جيش الاحتلال (764) ، القوات الخاصة (16) المستوطنون (11) وثلاثة قصوا في انفجارات عارضة ، أما الاغتيالات فقد طالت (77) مواطناً بينما استشهدت سيدة في الإضراب عن الطعام تضامناً مع المعتقلين .

### الجرحى

بلغ عدد الجرحى الفلسطينيين خلال الأعوام الأربعه من الانفاضة نحو (42645) جريحاً بالإضافة إلى أكثر من 1300 مواطناً ، لم يسجلوا كجرحى بسبب علاجهم ميدانياً . وقد بلغت نسبة الجرحى بالرصاص نحو 80% وتوزع الباقى بالتسليسل على جرحى القصف بالطائرات والدبابات ومحاولات الدهس والضرب وغير ذلك .

### المعتقلون

مع نهاية العام الرابع يكون قد وصل عدد الأسرى في معتقلات الاحتلال إلى أكثر من 7500 مواطناً ، من بينهم (5874) مسجلون اسماً لدى وزارة شؤون الأسرى والمحررين في رام الله ونحو (1626) غير مسجلين لظروف عدة أهمها عدم الإدراج بسبب شح المعلومات أو حداثة الاعتقال .

ومن بين الأسرى والمعتقلين أولئك الذين لا زالوا في السجون منذ ما قبل الانفاضة (725) . وتبلغ النسبة العليا للمعتقلين مناطقياً كالتالي : (82%) من الضفة الغربية و(10,7%) من قطاع غزة و (5,6%) من القدس و (1,6%) من المناطق المحتلة عام 48 . كما أن هناك (109) أسريرات ، منهن (41) صدرت بحقهن أحكام قضائية و (63) بلا حكم قضائي و (5) معتقلات إدارياً . أما بالنسبة للأطفال (دون الثامنة عشرة) فقد بلغ عددهم نحو (3000) اعتقلوا منذ بداية الانفاضة لايزال منهم داخل المعتقلات (477) طفلاً معتقلاً منهم (36) معتقلاً إدارياً و (32) صدرت بحقهم أحكام بالسجن .

### أعمال التجريف والهدم

خلال فترة الانفاضة استخدمت قوات الاحتلال سياسة هدم المباني سواء العامة أو تلك العائدة للمواطنين لأهداف انتقامية وعسكرية وأمنية لمعاقبة عائلات الشهداء والمعتقلين وكواحد المقاومة . وقد بلغ عدد المباني المدمرة (6757) مبنى ومنزل كان العدد الأكبر منها في محافظة رفح عبر الاتجاهات المتكررة التي تركزت بشكل أساسى خلال العام الرابع . وتم هدم نحو (6226) مبنى فيها من بينها (4022) في قطاع غزة ، تليها جنين ومخيماً (1041) مبنى ثم خانيونس (789) مبنى . وقد وصلت الخسائر

الناجمة عن تدمير المباني كلياً إلى (426) مليون دولار و (48) مليون دولار هي خسائر التدمير الجزئي الذي طال (59335) تضررت بنسب متفاوتة .

### جرف الأراضي

أما عن الأراضي التي جرفت خلال الأعوام الأربع من عمر الانتفاضة وغالبيتها مثمرة بالأشجار والمزروعات ، والمداجن وأماكن تربية الحيوانات ، فقد بلغت مساحتها حتى نهاية العام الرابع للانتفاضة (687234) دونماً ثم افتلاع نحو (1145200) شجرة مثمرة ، وتدمير مئات البيوت الزراعية (الدفيئات) التي وصلت مساحتها نحو (1850) دونماً . إلى جانب إتلاف معدات زراعية بما يزيد عن (16) مليون دولار ، وقتل الدواجن والحيوانات بما يقارب (36) مليون دولار ، وأضرار أخرى متنوعة .

### جدار الفصل والضم العنصري

يرتكز الجدار أساساً على مصادر الأراضي وسلب المياه الفلسطينية ، فقد صودرت آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية ، (يصعب تحديدها حالياً) لكنها ستبلغ مع نهاية بناء الجدار نحو 55% من مساحة الضفة الغربية حيث سيتوغل الجدار نحو عشرين كيلو متراً داخلها ، أي أنه سيترك فقط للفلسطينيين 10% من مساحة فلسطين التاريخية ، ليتجاوز طوله 1000 كيلو متر ، مع العلم بأن طول الخط الفاصل بين مناطق 48 والضفة الغربية لا يتجاوز 312 كم ! وذلك عائد إلى تداخلات الجدار وتعقه في الأراضي الفلسطينية وترجاته « لحماية المستوطنات » بحيث يبلغ طوله ثلاثة أضعاف الخط الفاصل . وسوف يعزل 126 قرية وبلدة ومدينة مما يحول مناطق الضفة الغربية إلى كاتتونات معزولة . وعلى الرغم من توصيات محكمة العدل الدولية وقرار الأمم المتحدة الصادر عقب النظر في قضية الجدار من قبلها فإن إسرائيل لا تزال مستمرة في بناء الجدار ، الذي سيلتهم 58% من مياه الضفة الغربية .

وقد بدأ العمل بالجدار في حزيران (يونيو) 2002 بعد مصادرة آلاف الدونمات ، بعد قرار الحكومة الإسرائيلية ، برئاسة شارون في نيسان (أبريل) من العام نفسه إقامة جدار « أمني » يعزل الضفة الغربية عن مناطق 48 بحجية منع تسلل المقاتلين الفلسطينيين . وببدأت أعمال البناء من قرية سالم شمال غرب الضفة الغربية . لكن ردود الفعل الدولية والدعم الأمريكي ، شجع إسرائيل على المضي في بنائه والاستلاء على الأراضي وعزل المواطنين . ولم تمتثل إسرائيل لكافة القرارات والنداءات الدولية في هذا الشأن .

### جدار رفح

سوف يبني جدار رفح على الحدود الفلسطينية المصرية . وقد بدأت قوات الاحتلال بالتمهيد فعلياً لبنائه حيث سوت الأرضي وهدمت المنازل (أكثر من ألف منزل) تأوي

(1210) أسرة فلسطينية يبلغ تعداد أفرادها (7100) مواطن بحيث سيكون طوله (قابيل للزيادة) نحو عشرة كيلومترات بارتفاع 16 متراً ، وقد جاءت فكرة هذا الجدار ، بحجج منع تهريب الأسلحة من مصر إلى قطاع غزة . ومع بداية الانتفاضة قرر جيش الاحتلال بناء المنطقة العازلة بعرض يصل إلى 400 متر ، ثم تطورت الفكرة لبناء جدار رفح الذي سيتم خلال بنائه مصادرة نحو عشرة آلاف دونم ، تمت مصادرة أكثر من نصفها حتى نهاية العام الرابع للانتفاضة .

### القتلى والجرحى الإسرائيليون

في السنوات الأربع ، قتل (1022) إسرائيلياً ، وحسب الادعاءات الإسرائيلية فإن من بين هؤلاء (705) من المدنيين و (317) شرطياً وجندياً ، وكان العام 2002 هو الأكثر إيلاماً بالنسبة للإسرائيليين حيث قتل خلاله 452 إسرائيلياً في العمليات الفدائية ، كما أصيب 2309 إسرائيليين بجروح في ذلك العام .

أما عن الجرحى ، فقد جرح نحو (5560) إسرائيلياً تزعم إسرائيل أن (1032) منهم فقط هم من الجنود ، أي أن هناك (4568) جريحاً من المدنيين ، وتحاول إسرائيل من ناحية أخرى إيهام العالم بأنهم جميعاً جرحوا في عمليات استشهادوية ، مع العلم بأن غالبيتهم أي نحو (77%) منهم جرحوا في عمليات قتالية واشتباكات ومواجهات مع مقاتلي الانتفاضة .



## نشاطات الاتحاد

مذكرة دولة الرئيس نبيه بري  
إلى السادة رؤساء البرلمانات وال المجالس  
 حول قرار مجلس الأمن  
 بخصوص الاستحقاق الرئاسي في لبنان

في الثاني من أيلول/سبتمبر/2004 أصدر مجلس الأمن الدولي  
 القرار رقم 1559 حول الاستحقاق الرئاسي في لبنان وتعديل  
 الدستور اللبناني بما يسمح بتمديد مدة رئاسة فخامة العمامد اميل  
 لحود لفترة ثلاثة سنوات . وقد وجه دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس  
 مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، إلى  
 السادة رؤساء البرلمانات وال المجالس مذكرة تناول فيها بالتحليل  
 والنقد قرار مجلس الأمن الذي يعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية  
 للبنان من جهة ، وانتهاكاً للدستور اللبناني والقانوني الدولي .  
 وفيما يلي النص الكامل لهذه المذكرة .

### السيد الرئيس

يشكل القرار رقم 1559 (2004) الذي اتخذه مجلس الأمن الدولي في جلسته 5028 المعقدة في 2 أيلول (سبتمبر) 2004 بناء على مشروع تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قراراً في غير محله وقراراً مستغرباً ومستهجناً كونه يتعقّل :

- 1 - بمسألة سيادية داخلية تتصل بالاستحقاق الرئاسي .
- 2 - العلاقات اللبنانية - السورية .

### في المسألة الأولى :

إن هذا القرار يشكل تدخلاً سياسياً بكل معنى الكلمة في الشؤون اللبنانية ولا يستند على أية مبررات أو مسوغات تشكل انتهاكاً للدستور أو القانون الوطني أو القانون الدولي .

فقد مرّ لبنان خلال سنوات طويلة 1975 - 1990 بمرحلة قاسية من الاضطراب السياسي والأمني سببه تقاطع المصالح الدولية ، مع الاختلافات الداخلية بين اللبنانيين حول طبيعة النظام السياسي . وقد كان للمبادرات الأخوية العربية وعلى رأسها الشقيقة سورياً أثر كبير في وضع حد للخلافات اللبنانية فعقد مؤتمر الطائف ، وتم الاتفاق على صيغ وفاقية بين النواب اللبنانيين ، وعدل الدستور ، وأنهيت حركات التمرد الداخلية ، واستقام الوضع اللبناني دستورياً وقانونياً وتمت الانتخابات اللبنانية بشكل ديمقراطي تمثلت فيها مختلف شرائح الشعب اللبناني شعبياً ومناطقياً واتجاهات ومحاور سياسية .

وكان أن انتهت ولاية رئيس الجمهورية السابق الياس الهراوي في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 1995 فاجتمع مجلس النواب وعدل الدستور لجهة تمديد ولاية الرئيس فترة ثلاثة سنوات إضافية . وقد مرّ هذا التعديل بشكل هادئ لم ترافقه أي ضجة دولية فسارت الدول الغربية إلى الترحيب بهذا التعديل وتتسابقت لتقديم تهانيها للرئيس الممدد له مقرّةً أن ذلك هو شأن لبناني داخلي ولا علاقة للدول الخارجية به .

وفي سنة 1998 وعند انتهاء فترة الثلاث سنوات اجتمع مجلس النواب ، وعدل الدستور لجهة السماح لقائد الجيش آنذاك العmad أميل لحود لكي يصار إلى انتخابه رئيساً للجمهورية ، واستعاد لبنان مركزه الدولي ، وكان محور اجتماعات دولية

أجنبية وعربية منها قمة الفرنكوفون والقمة العربية ، كما شهد عهد الرئيس لحود تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي باستثناء بعض تلال كفر شوبا ومزارع شبعا وقد كان للدعم السوري وتأييد الحكم اللبناني للمقاومة الوطنية أثرهما المطلق في تحرير الجنوب اللبناني من الاحتلال .

وصادف موعد انتهاء ولاية الرئيس لحود ، وضعياً استثنائياً حرجاً تمر به منطقة الشرق الأوسط سواء في فلسطين أم في العراق ، مع ما يرافق ذلك من تعنت إسرائيلي في قمع الفلسطينيين في داخل فلسطين ، وإصرار على سياسة توطينهم حيث هم ، ونتيجة الوضع الدولي العاجز عن معالجة قضايا المنطقة ، واستباقاً لمخاطر قد تترجم عن تمادي النظام الأحادي الذي يفرض إرادته على العالم شعرت الأكثريّة النّيابيّة بضرورة تعديل الدستور وتمديد ولاية الرئيس الحالي لمدة ثلاثة سنوات تنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة 2007 .

لقد نص الدستور اللبناني على آلية تعديله بحيث أنه يحتاج إلى أكثرية التّلتين من مجموع أعضاء المجلس النيابي . وقد جاء التعديل المتعلق بتمديد ولاية الرئيس لحود لمدة ثلاثة سنوات من ضمن الآلية القانونية لما نص عليه الدستور . وقد زادت نسبة الذين صوتوا على التعديل بمعدل عشرة نواب عما هو مطلوب قانوناً . وهذا الأمر معترف به من الجميع وتشهد عليه كل وسائل الإعلام التي غطت وقائع هذه الجلسة التّاريخية .

إن التعديل الدستوري الذي أقره المجلس النيابي في جلسة 3 أيلول (سبتمبر) سنة 2004 والذي مدد بموجبه ولاية الرئيس لحود لثلاث سنوات ، هو نفسه التعديل الدستوري الذي أقره المجلس النيابي في جلسة 19 تشرين الأول (أكتوبر) سنة 1995 والذي مدد بموجبه ولاية الرئيس الياس الهراوي لثلاث سنوات إضافية ، وليس هناك من فارق بين أي من التعديلين فكلاهما تما في ظروف سياسية متشابهة محلياً ودولياً ، فضلاً عن الناحية القانونية والدستورية التي رافقت كل منهما . فالمجلس النيابي الذي يمثل مختلف فئات الشعب اللبناني هو سيد نفسه ويستطيع أن يمارس المهام الموكلة إليه تشريعياً وانتخابياً وسياسياً ورقابياً من ضمن النصوص التي نص عليها الدستور نفسه .

**في العلاقات اللبنانيّة - السوريّة :**

إن قرار مجلس الأمن الدولي يخفي نوايا سياسية لبعض الدول لا تتناسب مع

وأقى الأمر ولا مع مصالح لبنان أو مع الضرورة الوطنية في تحسين علاقته مع سوريا ، وتحصين مستوى الممارسة الديمقراطية فيه ومثل هذا التدخل وهذا القرار يهدد بأن يؤدي إلى خلق مناخات من عدم الاستقرار قد تعرض لبنان إلى أخطار جسيمة ، متجاهلة ما يتحقق التنسيق اللبناني - السوري والأمني من استقرار وهدوء ومن ضبط لكل ما يهدد أمن لبنان من مخاطر .

إن هذا القرار يخلط بين قضية العلاقة الشاملة والمميزة بين لبنان وسوريا وحاجة البلدين إليها وسبل مقاربتها في إطار سيادة كل منها ، وبين بعض الاستحقاقات الداخلية اللبنانية وأالية معالجتها وفق المعايير والمؤسسات الدستورية . إن هذا القرار يتعاطى مع حقوق الدولة اللبنانية السيادية سواء من جانبها الداخلي أو علاقات المصالح المشتركة مع سوريا ، على نحو لا يراعي تماماً القواعد والأعراف المتبعة من السلوك الدولي .

إن التعاون اللبناني السوري في كافة جوانبه وخاصة في الجانب الأمني يساهم في لجم ردود الفعل المتطرفة والخائبة الناتجة عن استمرار سياسة التهجير واليأس التي تخلفها أعمال الحكومة الإسرائيلية . والتحالف بين لبنان وسوريا - ومن ضمنه التعاون السياسي والأمني والعسكري يسهم في تحقيق قدر من التوازن في وجه الضغوط والاتهامات والمخاطر اليومية الناجمة عن سياسة ترسيخ الاحتلال وإبقاء نزاع الشرق الأوسط في حال مستمر من التوتر والانشغال ، الذي تغلق من خلاله إسرائيل كل أبواب التعاطي السياسي والحل العادل الشامل المتوازن ، استناداً إلى القرارات الدولية ذات الصلة والمحفقة لدولة فلسطينية سيدة ، ولاستعادة ما تبقى محتلاً من أرض لبنان وسوريا وإحقاق حق العودة لللاجئين الفلسطينيين ، وقد أصبحت مخيّماتهم مرتعاً دائمًا للمعاناة والخيبات والظروف الإنسانية الصعبة .

### السيد الرئيس

إننا نوجه عنايتكم إلى أن وجود القوات السورية في لبنان يرتبط باتفاق الطائف، وباتفاقات ثنائية موقعة بين الدولتين السورية واللبنانية تهدف إلى تحقيق مصالحهما المشتركة المتعددة التي يقرر البلدان وحدهما ، ومعاً ، مداها وحدودها وضروراتها وأالية تطويرها ، فيما تبقى من موضوعات تداول السلطة في لبنان ، ممارسة الديمقراطية ، وتعديل الدستور والقوانين ، شأنها داخلياً لبنانياً صرفاً تقرر وساسته المختلفة على قاعدة المصلحة اللبنانية العامة والاعتبارات الوطنية .

إن القول بأن سوريا تدعم منظمات راديكالية في لبنان ، فيتنافى مع الدور الذي تمارسه في تعزيز ودعم المؤسسات الأمنية الرسمية اللبنانية ، وفي ضبط الأمن ، مما يجعل لبنان يعيش في حالة من الاستقرار والهدوء والتهدئة التي لا يعكرها سوى الانتهاكات الإسرائيلية اليومية لحدود لبنان وأجوائه ومياهه . وتقارير الأمم المتحدة شاهد ناطق مستمر على هذه الانتهاكات .

إن ما يصفه القرار بالميليشيات هو في الحقيقة عناصر المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال الإسرائيلي وهي لم تظهر في لبنان إلا نتيجة الاحتلال وستبقى طالما استمر الاحتلال في الأراضي اللبنانية غير المحررة وبديهي أن لبنان يميز بين الإرهاب المدان والجاري على الأراضي اللبنانية وفي العالم وبين حق المقاومة للاحتلال الذي تجيزه وتحترمه جميع الشرائع الدولية .

إن المجلس النيابي اللبناني يضع بين أيديكم هذه الحقائق من أجل أن تكون لكم معرفة وثيقة بأن ما حكم هذا القرار هو مصالح بعض الدول لا المبادئ وأن الدول المقصودة تحاول الاستثمار على الشرعية الدولية في إطار مشروع مشترك للشرق الأوسط الكبير وفي إطار الحرب الهادفة للسيطرة على الموارد الطبيعية والبشرية للمنطقة وخصوصاً في إطار خوض الحرب عن إسرائيل بالوكالة وتصفية القضية الفلسطينية وتوطين الفلسطينيين .

**وتفضوا بقبول الاحترام**

رئيس مجلس النواب اللبناني  
رئيس الاتحاد البرلماني العربي  
نبيه بري

## إحياء الذكرى الثلاثين لتأسيس الاتحاد البرلماني العربي

في الحادي والعشرين من حزيران/يونيو عام 1974 تم في دمشق الإعلان عن تأسيس الاتحاد البرلماني العربي في بيان تأسيسي صدر عن اجتماع ممثلي عشرة برلمانات و المجالس شورى عربية .

وقد دأب الاتحاد على إحياء ذكرى تأسيسه كل عام ، تأكيداً لدوره في إطار العمل العربي المشترك وضرورة تفعيل هذا الدور باستمرار حتى تتحقق الأهداف السامية التي نذر الاتحاد نفسه لتحقيقها خلال مسيرته المشرفة .

وبمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الاتحاد هذا العام (2004/6/20) أصدر الاتحاد بياناً تناول فيه ظروف نشوئه والإنجازات التي حققها والطموحات التي ما يزال يسعى إليها . كذلك أحيا الشعب الأعضاء هذه الذكرى مؤكدة تمسكها برسالة الاتحاد ودوره على مختلف الأصعدة .

وتنشر «البرلمان العربي» فيما يلي ما وصلها من أنشطة في ذكرى تأسيس الاتحاد .

## بيان من الاتحاد البرلماني العربي في الذكرى الثلاثين لتأسيسه

عندما والاحتفال بها والتقويه بأهميتها ، تأكيداً لدور الاتحاد ، من جهة وتدعيماً لرسالته القومية والإنسانية ، من جهة أخرى .

تأسس الاتحاد البرلماني العربي عندما اخترقت فكرة التعاون البرلماني العربي المنظم في أذهان نخبة من البرلمانيين العرب قبل ثلاثين عاماً . وأمكن بعد سلسلة من الاتصالات والاجتماعات التمهيدية المشجعة دعوة البرلمانيات ومجالس الشورى العربية القائمة

في الحادي والعشرين من حزيران - يونيو - عام 1974 شهدت مدينة دمشق اجتماعاً تأسيسياً لممثلي عشر برلمانات عربية تم خصت عنه ولادة أول مؤسسة برلمانية عربية في تاريخ العرب الحديث ، وهي الاتحاد البرلماني العربي .

وفي حزيران /يونيو / من هذا العام 2004 يحتفل البرلمانيون العرب بالذكرى الثلاثين لميلاد اتحادهم ، وهي ذكرى تستحق التوقف

وطرحها كمهمات جدية أمام البرلمانات ومجالس الشورى العربية وأعضائها . وأضافت التطورات الإقليمية والدولية الهامة التي شهدتها العالم خلال العقود الثلاثة الماضية مهام كبيرة وبالغة التنوع . وبالرغم من صعوبة الظروف التي يعمل في ظلها الاتحاد فقد استطاع أن يحقق العديد من الأمور الهامة :

- تمكن الاتحاد من ضم جميع البرلمانات ومجالس الشورى العربية القائمة إلى عضويته التي وصلت الآن إلى اثنين وعشرين برلماناً ومجلساً . وهذه الزيادة ليست مجرد زيادة عدبية بقدر ما تعني ترسیخ القناعة بر رسالة الاتحاد وأهدافه على امتداد الوطن العربي الكبير .

- كذلك تمكن الاتحاد من السير أشواطاً في ميدان تبادل الخبرات التشريعية والبرلمانية بين البرلمانات العربية . ومن الواضح أن الخبرة المكتسبة في هذا المجال تشكل أساساً لا غنى عنه لتعزيز المسيرة الديمقراطية والثقافة الديمقراطية في البلدان العربية ، من جهة ، وعملاً هاماً في تسهيل السبل إلى توحيد التشريعات العربية الأساسية في الوطن العربي، من جهة أخرى .

- تمكن الاتحاد من جمع كلمة كل البرلمانيين العرب على قيم وأهداف مشتركة وخطط وبرامج عملية قابلة للتطبيق بالرغم من تعدد الأنماط البرلمانية وأساليب التئييل وأشكال الانتخابات . وتتمكن مؤخراً من الإسهام بقطط وافر في عملية الإصلاح الجارية الآن لمؤسسات العمل العربي المشترك من خلال إقرار مؤتمر الحادي عشر الذي عقد في دمشق مؤخراً ( آذار - مارس - 2004 ) مشروع إنشاء البرلمان العربي ، باعتباره مؤسسة تمثيلية قومية شاملة .

آنذاك إلى عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي حدد أهدافه بتدعم أسس التضامن العربي ، وتعزيز المفاهيم والقيم الديمقراطية ، وتنسيق التشريع وتوحيده في الوطن العربي ، وإتاحة وفرص كافية لقاء والحوار بين البرلمانيين العرب وتعزيز الروابط فيما بينهم ، وتنسيق جهودهم في مختلف المجالات ، وتوحيد أنشطتهم في المنظمات والمحافل الدولية . وقد أسهمت أجواء التضامن والتقاول والثقة بالعمل العربي المشترك التي عممت البلدان العربية أيام حرب تشرين الأول / أكتوبر / وفي أعقابها ، في التشجيع على القيام بهذه الخطوة القومية الجادة. من هذه الزاوية يمكن القول أن تأسيس الاتحاد البرلماني العربي ، وبروزه على ساحة العمل القومي العربي المشترك لم يكن حدثاً عابراً أو عادياً ، وإنما كان استجابة لضرورة الانتقال بالعمل البرلماني العربي من المستوى القطري إلى المستوى القومي الشامل ، وعبرأ عن القناعة بضرورة تدعيم وحدة العمل البرلماني الجماعي في خدمة قضايا التحرر والوحدة والقدم ، تأكيداً لإيمان الإنسان العربي بأن بناء المستقبل الوضاء للأمة العربية يستلزم حشد جميع الطاقات وتوظيف جميع الإمكانيات لمواجهة التحديات التي تواجهها الأمة العربية من جهة ، وعبرأ أيضاً عن الرغبة الجدية في خدمة قضايا التعاون الدولي والإسهام في ازدهار المجتمع الإنساني واستقراره ، من جهة أخرى .

كذلك جاء تأسيس الاتحاد البرلماني العربي تجسيداً للبدأ الأساسي الذي يقوم عليه مفهوم الوحدة العربية ، وهو وحدة الشعب العربي في جميع أقطاره ومصيره ، وتكريراً لمبدأ الشورى الذي يعد أحد المبادئ الأساسية في تراث الأمة العربية والإسلامية .

لقد تبني ميثاق الاتحاد أهدافاً طموحة جداً

صفوفها وغياب تضامنها الذي كان رافعة لجميع انتصاراتها السابقة .. في مثل هذه الأحوال تشتد الحاجة إلى وحدة الصف العربي، وتطرح أمام جميع مؤسسات العمل العربي المشتركة - ومنها الاتحاد البرلماني العربي - مهام كبيرة وخطيرة في مقدمتها إيجاد مخرج من التشرذم العربي السائد حالياً وتوفير آلية مرننة لتطوير صيغ التضامن العربي والعمل العربي المشترك واتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ وتفعيل القرارات والمشروعات السياسية والاقتصادية والثقافية التي أقرتها القمة العربية ينسجم مع ضرورات المرحلة الراهنة ومتطلباتها ، عربياً ودولياً .

- عاشت الذكرى الثلاثون لتأسيس الاتحاد البرلماني العربي .
- فلنجعل من ذكرى تأسيس الاتحاد باعثاً على العمل من أجل تعزيز التضامن العربي وتعزيز المسيرة الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في الوطن العربي الكبير .

دمشق في 2004/6/21

الاتحاد البرلماني العربي

• نجح الاتحاد في أن يكون قناة هامة لتعزيز العمل العربي المشترك وترسيخ التضامن العربي . كما تمكن وبنجاح من أن يكون الصوت المعبر عن وحدة الموقف البرلماني العربي على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وأن يصبح أحد الأيقونية الهامة لطرح القضايا العربية وكسب التأييد لها إقليمياً ودولياً بالاستناد إلى شبكة جديدة من العلاقات الناجحة التي نسجها مع العديد من البرلمانات والمنظمات البرلمانية في العالم .

تمر الذكرى الثلاثون لتأسيس الاتحاد البرلماني العربي في ظروف بالغة الدقة والخطورة تعيشها الأمة العربية : فمن احتلال كامل فلسطين وشن حرب إبادة عنصرية ضد الشعب الفلسطيني من جانب قوات الاحتلال الصهيوني ، إلى احتلال العراق وتعرض استقلاله ووحدته الترابية والبشرية إلى خطر التقسيم والتشرد ، إلى التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها العديد من البلدان العربية من قوى خارجية وأحياناً داخلية تعتمد الإرهاب وسيلة لزعزعة الاستقرار في أوطاننا .. إلى ما يرافق ذلك من تصدع لحمة الأمة العربية وتشريد



## مجلس النواب التونسي

### يعيى الذكرى الثلاثين لتأسيس الاتحاد

بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس الاتحاد البرلماني العربي أصدر مجلس النواب التونسي الشقيق بياناً حول هذه الذكرى ، متوهاً بأهميتها واستحقاقها ومويداً دوراً للاتحاد وأهدافه . كذلك أشرت الصحف التونسية ووكالة الأنباء التونسية إلى ذكرى تأسيس الاتحاد ونوهت بأهمية الدور الذي يقوم به على صعيد جمع الكلمة البرلمانية العربية وتوحيد مواقف البرلمانيين العرب .

وفينا يلي نص البيان الذي أصدره مجلس النواب التونسي :

### الذكرى الثلاثون لتأسيس الاتحاد البرلماني العربي

إلى بحث القضايا العربية المشتركة قومياً ودولياً ، واتخاذ التوصيات والقرارات بشأنها مع العمل على تعزيز المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي وتعزيز التفاهم والتعاون بين شعوب العالم من أجل سلام يقوم على العدل والاحترام المتبادل .

وسعيًا إلى تحقيق هذه الأهداف ، نظم الاتحاد البرلماني العربي حتى الآن خمسة وأربعين دورة لمجلس الاتحاد بين عادلة وطارئة وإحدى عشر مؤتمراً إلى جانب ثمان ندوات برلمانية مختصة .

كما أولى الاتحاد اهتماماً خاصاً بالتعاون مع الاتحادات البرلمانية الإقليمية الأخرى حيث يعقد كل سنتين مؤتمراً للحوار البرلماني العربي الأفريقي بالتنسيق مع الاتحاد البرلماني الأفريقي واجتماعاً سنوياً للحوار العربي الأوروبي بمساعدة الرابطة البرلمانية للتعاون العربي الأوروبي ، إضافة إلى لقاءات سنوية مع ممثلين عن البرلمان الأوروبي .

يحتفل الاتحاد البرلماني العربي يوم الاثنين 21 جوان 2004 بالذكرى الثلاثين لتأسيسه الذي جاء تعبيراً عن الإرادة العربية في دعم وحدة العمل الجماعي خدمة لقضاياها المشتركة الساعية إلى تحقيق المزيد من التقدم لأوطاننا وتدعم السلام والتعاون الدوليين .

وكان قد عقد الاتحاد مؤتمره التأسيسي بدمشق خلال الفترة من 19 إلى 21 جوان 1974 بمشاركة ممثلي عن برلمانات البلدان العربية التالية : تونس ، الأردن ، البحرين ، السودان ، سوريا ، فلسطين ، الكويت ، لبنان ، مصر وموريتانيا .

ثم انضمت إليها تدريجياً برلمانات عربية أخرى ليصبح عدد الأعضاء اثنين وعشرين شعبة برلمانية .

ومن أهداف الاتحاد خاصة العمل على تعزيز اللقاءات والحوارات بين المجالس البرلمانية العربية قصد تنسيق الجهود في مختلف المجالات وتبادل الخبرات التشريعية ، إضافة

والتعریف بعدها الموقف العربي . وبفضل اتساع دائرة نشاط الاتحاد أمكن لممثلي البرلمانيات العربية التعريف بقضايا أمتنا وشرح مواقفنا تجاه مختلف المشاكل المطروحة إقليمياً ودولياً وبخاصة ما يتعلق منها بمصالح شعوبنا الحيوية وبحقوقها المشروعة الأمر الذي أكسبها المزيد من الدعم والتأييد لدى العديد من الهيئات والتنظيمات في مختلف القارات .

تونس 2004/6/21

مجلس النواب التونسي

ويعمل الاتحاد على توسيع علاقاته بربط جسور اتصال بكل من المجلس البرلماني الأوروبي واتحاد برلمانيات أمريكا اللاتينية والبرلمان الروسي وغيرها من التكتلات البرلمانية الأخرى .

هذا ، ومن جانب آخر فإن ممثلي عن الاتحاد يشاركون في اجتماعات الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية والمؤتمرات الحكومية باعتبارها منابر تسمح بإقامة علاقات وثيقة مع مختلف الجهات البرلمانية والحكومية



## بيان المجلس الوطني السوداني بمناسبة مرور ثلاثين عاماً على تأسيس الاتحاد البرلماني العربي

**رئيسة السودان للاتحاد البرلماني العربي  
2002 - 2004**

تميزت رئاسة السودان للاتحاد البرلماني العربي في الفترة الماضية بالجهود الواضحة لرفع مستوى التعاون والتنسيق بين البرلمانات العربية ومساعي توحيد الكلمة وإيقاع الآخرين بعدلة القضايا العربية كذلك في مجال تعزيز الحوار العربي الأوروبي والعربي الأفريقي .

وتعدّت منجزات وإنجازات الاتحاد خلال الفترة المنصرمة رغم الظروف المحيطة بالنظام العربي فالمؤتمرات التي عقدت والدورات الثلاث التي عقدها الاتحاد في كل من القاهرة وبغداد ودمشق كانت تعبّر عن الإحساس بالواجب وال الحاجة إلى التضامن والتفاف فوق المقدّمات والواقع المر .

خلال رئاسة السودان للاتحاد انتقلت فكرة البرلمان العربي الموحد من مجرد حلم إلى حقيقة وواقع فقد وضع السودان ومن خلال رئاسته للجنة السياسية والقانونية تصوراً واقعياً وملموساً وعملاً تشعرياً متكاملاً للبرلمان ضمن نظاماً أساسياً ولائحة تنظيمية كأساس لقيام هذا البرلمان .

ذلك كان للسيد أحمد إبراهيم رئيس الاتحاد دوراً ريادياً وحكيماً خلال رئاسته للاتحاد وفي قيادته سفينة الاتحاد ووصولها إلى بر الأمان في ظروف بالغة التشابك والتعقيد .

يصادف اليوم الحادي والعشرين من شهر يونيو 2004 م الذكرى الثلاثين للاتحاد البرلماني العربي الذي تأسس في يونيو من العام 1974 م كنتاج طبيعي لجو التضامن والعمل العربي المشترك الذي عاشته الأمة العربية في تلك الفترة والذي وفر مناخاً جيداً لنمو التعاون العربي عبر مؤسساتها البرلمانية العربية التي تمثل المجالس البرلمانية والشورية العربية ، وكان للبرلمان السوداني دوراً بارزاً في تأسيس الاتحاد وأجهزته من خلال مشاركته في أعمال المؤتمر التأسيسي للاتحاد البرلماني العربي في دمشق في الفترة ما بين 19-21 يونيو 1974 م بمشاركة تسعة برلمانات عربية، وتوسعت عضوية الاتحاد تدريجياً بانضمام برلمانات عربية جديدة ، وأصبح الاتحاد يضم في عضويته الآن اثنين وعشرين شعبة برلمانية تمثل البرلمانات العربية المختلفة إضافة إلى المنظمات والهيئات المراقبة .

لقد عمل الاتحاد البرلماني منذ تأسيسه على لم الصف وتوحيد الكلمة والموافق حالياً القضايا الملحة لعالمنا العربي والعمل على تعميق المفاهيم والقيم الديمقراطية في الوطن العربي من خلال مخاطبتها لكافة المنابر الإقليمية والدولية بالقضايا العادلة للعالم العربي وكان للسودان دوراً مشهوداً ومتيناً في دفع مسيرة العمل العربي المشترك من خلال مشاركاته الفاعلة في كل المحافل وازداد هذا الدور عند توليه رئاسة الاتحاد .

الماضية ، وهي ساحة نتمنى فيها مزيداً من العمل والسعى لمصلحة البرلمانات والشعوب العربية .

**المجلس الوطني السوداني**

**وفي الختام**

نهنى الاتحاد البرلماني العربي على مرور هذه الذكرى الطيبة المشهودة بالإنجازات البرلمانية والمصحوبة بالرضا العربي بما حققه هذه المؤسسة البرلمانية خلال الثلاثين عاماً



**مجلس الشورى العماني**  
**يشارك في إحياء التكريم الثلاثي**  
**لتأسيس الاتحاد**

الاتحاد وأمينه العام ومساعديه والموظفين كل التوفيق والسداد .

وأثناء الجلسة تم تزويد الأخوة أعضاء المجلس بنسخ من وثائق الاتحاد وبعض الإصدارات المهمة ، وكانت محل اهتمام وتقدير من الجميع .

وفي صبيحة اليوم التالي أشارت الصحف المحلية ( عُمان ، الوطن والشبيبة ) والتايمز أوف عُمان وصحيفة الخليج الإماراتية في تغطيتها لأعمال جلسة المجلس المشار إليها ، لهذه المناسبة ، وأفردت لها أعمدة مستقلة تحدثت خلالها عن الاتحاد البرلماني العربي وصلاحياته وأدوار انعقاده وإسهاماته في تعزيز التضامن العربي والتتركيز على القضايا المصيرية وطرحها في المنتديات والاتحادات البرلمانية التي يدعى إليها .

شارك مجلس الشورى العماني أشقاءه البرلمانيين العربي احتفالهم بالذكرى الثلاثين لتأسيس الاتحاد البرلماني العربي .

في الجلسة السابعة لدور الانعقاد السنوي التي انعقدت يوم الاثنين 21 يونيو 2004 م تحدث معالي رئيس المجلس عن تزامن الجلسة مع احتفال الاتحاد البرلماني العربي بمرور ثلاثة عقود على إنشائه ليكون أحد أجهزة العمل العربي المشترك التي تجمع الشعب البرلمانية للمجالس النيلية والشورية العربية ، وحضور الاتحاد الفاعل في الاتحادات والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية .

وعبر معاليه عن سعادته بحضوره مجلس الشورى في الاتحاد مقدماً التهنئة إلى رئاسة الاتحاد وأجهزته المختلفة التي ساهمت في انتظام اجتماعاته ومؤتمراته ، متمنياً لرئيس



## لقاء مشترك بين الأمانتين العلمتين

### لجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي

موافقته على الخطوط العريضة التي تضمنها مقترح الاتحاد مبدياً بعض الملاحظات حول بعض البنود استناداً إلى آراء السادة وزراء الخارجية العربية ومتذوبي الدول العربية لدى الجامعة .

وقد عقدت في مقر الجامعة أيام 26 و 27 و 28 يونيو 2004 عدة اجتماعات مع أطر الجامعة تم التوصل في نهايتها إلى دمج المقترحين في مشروع واحد تم عرضه في بداية أيلول (سبتمبر الماضي) على الاجتماع المشترك الثالث للجنتين القانونية والسياسية البرلمانية للاتحاد البرلماني العربي ، تمهيداً لعرضه على السادة المتذوبي الدائمين للدول العربية يوم 21/9/2004 ثم عرضه على السادة وزراء الخارجية العرب خلال اجتماع المجلس الوزاري يوم 14/9/2004 .

في السابع والعشرين من حزيران - يونيو 2004 استقبل الأستاذ عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، بمقر الجامعة في القاهرة كلاً من السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي ، والسيد بلال شراره ، الأمين العام للشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني . وقد تمحور اللقاء حول تأسيس البرلمان العربي ومحاولة التوفيق بين مقترحي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي وصولاً إلى تقديم مشروع موحد لعرضه على مجلس الجامعة على مستوى القمة المزمع عقده خلال الربيع القادم في الجزائر الشقيقة .

وقد أثنى السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على العمل الكبير الذي قام به الاتحاد البرلماني العربي ولجنته القانونية وعبر عن



## الأمين العام للاتحاد يشارك في

### الدورة العادية لمجلس جامعة العربية

الجامعة بالقاهرة يوم 14/9/2004 .  
هذا وقد التقى السيد بوشكوح خلال وجوده في القاهرة مع السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة وتناولوا في الأوضاع العربية الراهنة ، وفي علاقات التعاون والتنسيق بين الجامعة والاتحاد .

تبليغية لدعوة من السيد عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، شارك الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي السيد نور الدين بوشكوح ، في أعمال الدورة العادية الثانية والعشرين بعد المائة لمجلس جامعة الدول العربية التي بدأت أعمالها في مقر

## الاتحاد البرلماني العربي يجدد إدانته لبناء جدار الفصل العنصري في فلسطين المحتلة

إسرائيل لبناء الجدار العازل ، وفي محاولة لفت نظر العالم لمعاناة الشعب الفلسطيني الرزاح تحت الاحتلال الإسرائيلي ، كما أعلن العديد من الفلسطينيين ، على المستويين الرسمي والشعبي ، إضرابهم عن الطعام أيضاً ولنفس الهدف .

إن الاتحاد البرلماني العربي إذ يؤكد مجدداً إدانته الشديدة لبناء جدار الفصل العنصري من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي ، فإنه يبارك مبادرة المناضل الفلسطيني عزمي بشارة وإخوانه الآخرين . ويدعو المجتمع الدولي ، ولاسيما مجلس الأمن الدولي واللجنة الرباعية ، وحكومة الولايات المتحدة ، بشكل خاص ، إلى الضغط على إسرائيل لوقف العمل في بناء هذا الجدار وإزالة الأجزاء التي أقامتها منه .

كما يناشد الاتحاد جميع حكومات العالم وبرلماناته إلى القيام بحملة دولية واسعة لوقف هذه الجريمة التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني ، والتضامن مع كفاح هذا الشعب ضد الاحتلال الإسرائيلي وفي سبيل انتراع حقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني .

دمشق في 6/7/2004

الاتحاد البرلماني العربي

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ، بالرغم من المعارضة العالمية الشاملة التي واجهها هذا الإجراء الخطير الذي وجد فيه العالم بأسره جريمة حرب لتعارضه مع جميع القوانين والمواثيق والأعراف الدولية من جهة ، ونظرأ للأضرار التي يلحقها هذا الجدار بالمواطنين الفلسطينيين بحرمانهم من أراضيهم ، ومنع التواصل بين مذنهم وقرائهم ، وحصرهم في معازل وકانتونات ، ونهب حوالي 80% من مواردهم المائية ، وتقويض مقومات إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ، من جهة أخرى .

ومع اقتراب صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهي بعدم شرعية بناء إسرائيل لجدار الفصل العنصري في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة تنسع المعارضة الإقليمية والدولية لبناء هذا الجدار وتتزيد الضغوطات على حكومة شارون لإجبارها على وقف الاستمرار في إقامته .

ذلك يواصل أبناء الشعب الفلسطيني نضالهم من أجل وقف بناء الجدار وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها منه . وقد قام المناضل الفلسطيني عزمي بشارة بالإضراب عن الطعام لل يوم الثالث على التوالي استنكاراً لجريمة



## الاتحاد البرلماني العربي يتضامن مع المناضل الفلسطيني عزمي بشارة

انتزاعها أستغرب مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي بعد مصادقة الكونغرس بيوم واحد على « وعد بوش » أو ما سمي « رسالة التعهدات » التي سلمها الرئيس الأمريكي بوش لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون والتي تضمنت عملياً سطبة حق العودة لللاجئين الفلسطينيين وضمان أمن إسرائيل ورفاهيتها كدولة يهودية .

كما أستغرب مصادقة مجلس الشيوخ الأمريكي على مساعدة واشنطن بتمويل إنتاج صواريخ ( حيتس ) الإسرائيلي ورصد 87 مليون دولار لإنتاجها علمًا أن الكونغرس يجري مداولات إضافية عشرة ملايين دولار للمشروع .

وأيضاً أستغرب المصادقة على طلب البيت الأبيض تخصيص مبلغ 39 مليون دولار لتطوير مدفع لايزر ، وعلى مبلغ إضافي قدره 56 مليون دولار لمجموعة العمل الدولية التي تترأسها الولايات المتحدة وتضم إسرائيل في عضويتها للمضي قدماً بمشاريع لإنتاج وسائل محاربة « الإرهاب » من بينها معدات عسكرية للكشف عن أسلحة الدمار الشامل .

إنني أدعو الإدارة الأمريكية والكونغرس ومجلس الشيوخ إلى الانتباه لمسار السياسة الخارجية الأمريكية التي تجرها إليه إسرائيل وتدعي في واقع الأمر خدمات إسرائيل بال وكلالة على حساب رغبة الدول والشعوب العربية بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعلى دعم السلام العادل والشامل تحت مظلة القرارات الدولية وإلغاء المعايير المزدوجة في سياساتها الخارجية لمصلحة إسرائيل .

صرح الرئيس نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي بما يلي :

إن الاعتصام والإضراب عن الطعام الذي بدأه الدكتور عزمي بشارة والشخصيات الفلسطينية التي انضمت إليه يشكل تعبيراً قوياً عن رفض جدار الفصل العنصري الذي ابتدعه حكومة شارون بهدف استكمال تدمير وسائل الحياة وحصار الشعب الفلسطيني .

إنني أتوجه إلى كل الاتحادات البرلمانية الدولية والإسلامية والعربية والآسيوية والأوروبية والفرنكوفونية والأمريكية اللاتينية بالتحرك لدى مختلف الحكومات والمؤسسات الدولية لممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإزالة هذا الحائط الذي يفصل بين الطلاب الفلسطينيين ومدارسهم وبين الفلسطينيين ومتلكاتهم ويشكل فاصلاً لعلاقات التواصل الإنساني والاجتماعي والاقتصادي بين أبناء الشعب الواحد ويحول المناطق الفلسطينية إلى سجن كبير .

كما أدعو البرلمانيين العرب ومؤسسات المجتمع الأهلي إلى اتخاذ خطوات تضامنية مع المعتصمين أمام مراكز الأمم المتحدة في دولهم في تحقيق الغرض الذي يهدف إليه الدكتور بشارة ومن معه في إثارة انتباه الرأي العام الدولي ومؤسسات الرأي العام الإعلامية والقوى المؤثرة في صنع السياسات الدولية إلى خطورة جدار الفصل العنصري وإلى المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

إنني وعلى نفس الصعيد وبمناسبة الذكرى 228 لعيد استقلال الولايات المتحدة الأمريكية التي تأسست على إعلان حقوق لا يمكن

**الاتحاد البرلماني العربي  
يرحب بقرار محكمة العدل الدولية  
 حول جدار الفصل العنصري**

التزامات قانونية على الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة التي أحالت الموضوع إلى المحكمة ، وأنه أيضاً يؤكد أن الأراضي الفلسطينية التي يمر فيها الجدار هي أراضي محتلة من قبل إسرائيل ، وعلى قوات الاحتلال إخلاء عنها ، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 425 وغيرها . ولعل أهم ما في القرار هو رفض المحكمة للنرائـع التي تروجها إسرائيل لتبرير بناء الجدار بما يسمى المتطلبات الأمنية (كذا) . وهو في الوقت ذاته تكريس لمضامين القانون الدولي الإنساني الذي أخذ في التراجع في ظل الهيمنة الدولية ذات القطب الواحد .

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي سبق له أن أدان بشدة بناء جدار الفصل العنصري في قرارات مؤتمره الأخير بدمشق ، وفي البيانات والتصريحات الصادرة عن رئاسة الاتحاد وأمانته العامة ، يرحب بقرار محكمة العدل الدولية ويعتبره انتصاراً قانونياً ودولياً كبيراً للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ، وانتصاراً لجميع قوى الحرية والسلام في العالم . كما يعتبر الاتحاد ، أن قرار محكمة العدل الدولية يشكل إدانة صريحة لإسرائيل وسياساتها وممارساتها الإنسانية ضد الشعب الفلسطيني ومبدأ الشرعية الدولية .

ويدعى الاتحاد البرلماني العربي جميع الحكومات العربية وجامعة الدول العربية وجميع مؤسسات العمل العربي المشترك إلى التسليق الفعال فيما بينها والقيام بحملة منظمة

أصدرت محكمة العدل الدولية يوم أول أمس (الجمعة) قرارها الاستشاري بعدم شرعية جدار الفصل العنصري الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية الفلسطينية . وصدر القرار بأغلبية أربعة عشر صوتاً ومعارضة العضو الأمريكي في المحكمة فقط .

لقد أشار القرار إلى أن المحكمة ترى أن بناء الجدار يخلق أمراً واقعياً على الأرض قد يكتسب صفة الدوام ، مما يعد بمثابة ضم فعلي للأراضي الفلسطينية . كذلك أشار قرار المحكمة إلى أن بناء الجدار يعيق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره ، وأنه لا يمكن تبرير بناء الجدار بالمتطلبات الأمنية . ويدعو القرار إسرائيل إلى التوقف فوراً عن بناء الجدار وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها منه ، ودفع تعويضات للفلسطينيين عن الأضرار التي لحقت بهم جراء بنائه . كذلك يدعوا القرار الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن الدولي بوجه خاص ، لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإنهاـءـ الحالـةـ غيرـ الشـرـعـيـةـ النـاجـمـةـ عنـ بنـاءـ الجـارـ . كما يطالب القرار جميع دول العالم عدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناجم عن بناء الجدار ، والامتناع عن تقديم العون لإبقاء هذا الوضع غير الشرعي .

لقد قوبل قرار المحكمة بارتياح وترحيب كبيرين من قبل الأكثرية الساحقة من دول العالم ومن أوساط الرأي العام الدولي لأنه صادر عن أعلى سلطة قضائية في العالم ، ويرتب

الفلسطينية وتعزيز صمودها حتى لا يصبح لنا القرار ولهم الجدار .

ويناشد الاتحاد جميع المنظمات البرلمانية والبرلمانيين في العالم إعلان دعمهم لقرار محكمة العدل العليا وحث حكوماتهم على ممارسة الضغط على إسرائيل لتنفيذ محتوى القرار ووقف بناء الجدار وإزالة الأجزاء البنية منه .

- النصر ، كل النصر ، لانتفاضة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة .

- لا لجدار الفصل العنصري .

دمشق في 2004/7/11

الاتحاد البرلماني العربي

واسعة ، على الصعيدين الدبلوماسي والشعبي ، لدعم قرار محكمة العدل الدولية . ويرى الاتحاد أنه من الضروري أن تتجه الجهود إلى مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة تنفيذ ما جاء في القرار ، لاسيما ما يتعلق بالمطالبة بوقف عملية البناء وإزالة الأجزاء التي تم بناؤها منه ، وتعويض المواطنين الفلسطينيين . ومن الضروري في هذا المجال التصدي لمحاولات إسرائيل ، ومن يؤيدوها ، التشريع على القرار والتقليل من أهميته بهدف امتصاص الآثار المترتبة على صدوره كما يدعوا الاتحاد إلى دعم المقاومة الوطنية



**الاتحاد البرلماني العربي**  
**يندد بمحاولات فرض عقوبات على السودان**  
**سبب أحداث دارفور**

على وجه السرعة . ويرى الاتحاد أن مشكلة دارفور التي أثيرت بكثافة مؤخراً ، هي مشكلة سياسية ويجب أن تلقى حلاً سياسياً . كما يعرب الاتحاد عن قلقه الشديد لاستمرار التدخل في الشؤون الداخلية للسودان ، ويدين الضغوط التي تمارس على الحكومة السودانية الشرعية ، ويعتبر أن التلویح بفرض العقوبات الذي تقوم به الولايات المتحدة لا يحل المشكلات بل يزيدها تعقيداً ، كما يعرض للخطر أمن السودان ووحدته ، وسيء إلى علاقاته مع محبيه العربي والافريقي ، وتلك أهداف لا تخدم إلا أعداء السودان والأمة العربية .

وإذ يؤكد الاتحاد البرلماني العربي مجدداً تضامنه مع السودان الشقيق ، شعباً وحكومة ، فإنه يعرب عن تأييده لجميع الإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان لقطع دابر الفتنة في دارفور ، ويطالب مجلس الأمن الدولي بتقديم كل الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق الذي وقعته الحكومة السودانية مع الأمين العام للأمم المتحدة ، بدلاً من أسلوب التهديد ، وإتاحة الفرصة كاملة لتنفيذ ذلك الاتفاق في فترته الزمنية المحددة بثلاثة أشهر ، كما يدعوا إلى عدم التعجل بإصدار أي قرار يتعارض مع الجهود الجارية من قبل الاتحاد الافريقي لإيجاد حل لمشكلة دارفور حتى تعود ، كما كانت عبر التاريخ ، ساحة للتعايش العربي الافريقي المسلم وبقى السودان بوئقة وجسراً للتعاون العربي الافريقي البناء .

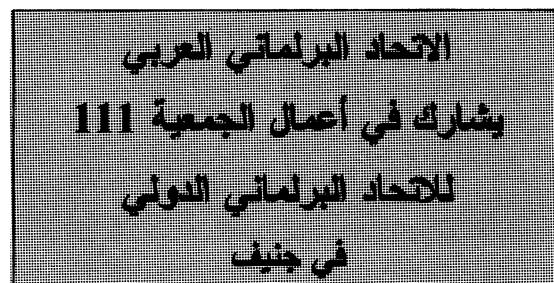
دمشق في 2004/7/13  
الاتحاد البرلماني العربي

أثار اتفاق تحقيق السلام في السودان الذي وقع في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية ارتياحاً كبيراً لدى مختلف أوساط الشعب السوداني ، من جهة ، ولدى المجتمع الدولي من جهة أخرى . وأشاع توقيع الاتفاق موجة من الرضا والتلاؤ بالانتقال السوداني من مرحلة الصراع وال الحرب إلى مرحلة السلام والبناء .

إلا أن هذا الاتفاق - على ما يبدو - قد أثار حفيظة بعض القوى التي لا تريد للسودان الاستقرار ، فلجأت إلى إثارة أعمال إرهابية في منطقة دارفور في غربى السودان أدت إلى وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى وإلى شرید المواطنين . وقد واجهت الحكومة السودانية هذه الأعمال بالحزم المطلوب لقطع دابر الفتنة والليلولة دون تفاقم الوضع في دارفور لما لذلك من تأثير سلبي على أمن السودان واستقراره .

وقد حملت الأنباء مؤخراً أن محاولات تبذل الآن للضغط على الحكومة السودانية عن طريق التهديد بفرض عقوبات على السودان من خلال مجلس الأمن الدولي ومحاولة إلصاق تهمة التطهير العرقي بالسودان ، إلا أن شهادات كل من الأمين العام للأمم المتحدة ووزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي أنصفت السودان ونفت عنه هذه التهمة نفياً قاطعاً .

إن الاتحاد البرلماني العربي الذي رحب بتوقيع اتفاق السلام في السودان قبل فترة ، يؤكد مجدداً دعمه لهذا الاتفاق ويدعو إلى تفيذه



شارك الاتحاد البرلماني العربي في الجمعية الـ 111 للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف في أوائل تشرين الأول - أكتوبر 2004 باعتباره عضوا ملاحظاً في الاتحاد . وقام ممثلو الاتحاد بنشاط بارز في اجتماعات الجمعية والمجلس الحاكم واجتماعات اللجان . وفيما يلي عرض لأبرز وجوه ذلك النشاط :

**المجموعات الجغرافية - السياسية**  
وأوضح للجميع حقيقة الأوضاع في المنطقة ، لاسيما في فلسطين المحتلة والعراق ، كما كشف عن الأسباب الحقيقة لصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي يشكل مساساً بسيادة لبنان لأنه يتناول مسألة داخلية لبنانية .

- فندَ ادعاءات مثل الكنيست الإسرائيلي واتهاماته لسوريا في معرض رده على كلمة رئيس الوفد السوري التي أدان فيها المجازرة الوحشية التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في اليوم السابق<sup>(١)</sup> .

**2 - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي :**  
شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني

#### 1 - نشاط دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي :

شارك دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي في أعمال الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي . وقام دولة بجملة من الأنشطة التي أسهمت في تعزيز موافق الوفود البرلمانية العربية :

- ترأس دولة الرئيس بري الاجتماع التشاوري للوفود البرلمانية العربية الذي اتخذ المواقف المناسبة لتوحيد أنشطة وموافق الوفود العربية حول مختلف القضايا المطروحة أمام الجمعية .

- شارك في المشاورات التي جرت بين الوفدين السوري والمغربي للاتفاق على مرشح عربي واحد لمقد المجموعة العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي .

- أجرى لقاءات عديدة مع مجموعة من رؤساء الوفود البرلمانية من مختلف

<sup>(١)</sup> تضمن تقرير الأمانة العامة حول اجتماعات جنيف المنصور في هذا العدد رد دولة الرئيس نبيه بري على مثل الكنيست الصهيوني .

قبل بدء أعمال الجمعية لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا التي ستعالجها الجمعية .

- أعد مشروع البيان السياسي الذي صدر عن الوفود البرلمانية العربية .

- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات عديدة مع السيد عبد القادر عبد الله ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الأفريقي لتنسيق جهود الوفود الأفريقية واللعربية إزاء القضايا المشتركة .

- كذلك التقى الأمين العام مع ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية : برلمان أمريكا اللاتينية ، برلمان الأنذ ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي وغيرها.

العربي في اجتماعات جنيف بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد ، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية .

وقد أسهم الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية ومتابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان ، وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية خلال الجمعية :

- فقد وزع الوفد على جميع الوفود العربية مذكرة تضمنت عرضاً شاملأً لمختلف أنشطة الجمعية والمجلس الحاكم وللجان الدائمة ( جدول أعمال الجمعية ، جدول أعمال المجلس الحاكم ، اجتماعات اللجان .

- وقام الوفد بالتحضير للجتماع التشاوري الذي عقدته الوفود العربية



## مشاركة الاتحاد في المؤتمر البرلماني العربي الأول حول حماية حقوق الطفل

- 1 - إطلاق « دليل للبرلمانيين حول حماية حقوق الطفل » .
  - 2 - التعرف على نماذج من الممارسات الجيدة قامت بها برلمانات عربية في مجال حماية حقوق الطفل .
  - 3 - إصدار « إعلان عمان حول دور البرلمانيات في حماية حقوق الطفل .
  - 4 - وضع آلية للمتابعة .
- هذا وقد ترأس السيد نور الدين بوشكوح وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي وألقى كلمة الاتحاد في جلسة الافتتاح .

انعقد في العاصمة الأردنية - عمان يومي 22 و 23 تشرين الثاني - نوفمبر - 2004 المؤتمر البرلماني العربي الأول حول حماية حقوق الطفل . وقد نظم المؤتمر من خلال التعاون بين مجلس النواب الأردني والاتحاد البرلماني العربي ومنظمة اليونيسف التابعة للأمم المتحدة . وشارك في المؤتمر وفود تمثل الشعب الأعضاء في الاتحاد . وقد تحدد الهدف من المؤتمر بدعم دور البرلمانيين العرب في حماية حقوق الطفل من خلال :



## التحضير لانعقاد الدورة 46 العادية للمجلس الاتحاد البرلماني العربي

أعمال دورة المجلس ، وتوجيه الدعوات إلى الشعب الأعضاء في الاتحاد وإلى المنظمات الشقيقة الصديقة التي ستدعى إلى المشاركة في الاجتماعات بصفة مراقب .

وقد تم الاتفاق بين رئاسة الاتحاد والأمانة العامة على أن يتضمن مشروع جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين لمجلس الاتحاد البنود الآتية :

بدأت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أعمال التحضير لانعقاد الدورة السادسة والأربعين لمجلس الاتحاد التي ستعقد في العاصمة الجزائرية في أوائل العام القادم 2005 .

وتشمل أعمال التحضير وضع مشروع جدول أعمال دورة مجلس الاتحاد من قبل رئيس الاتحاد وأمينه العام ، وإعداد الوثائق والتقارير والمذكرات المتعلقة ببنود جدول

## مشروع جدول أعمال الدورة السادسة والأربعين ل المجلس الاتحاد

- |   |  |
|---|--|
| <p>ب - اجتماع الهيئة البرلمانية العربية لحقوق الإنسان .</p> <p>ج - اجتماعات اللجان الدائمة : السياسية - البرلمانية - المالية - المرأة .</p> <p>7 - النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد :</p> <p>أ - المؤتمر 112 للاتحاد البرلماني الدولي في الفلبين .</p> <p>ب - التحضير للمؤتمر البرلماني الأفريقي - العربي الحادي عشر .</p> <p>ج - المؤتمر البرلماني الدولي الرابع للأمن والتعاون في حوض المتوسط (أثينا )</p> <p>د - العلاقات مع برلمانات كل من اليابان وروسيا وبرلمان أمريكا اللاتينية .</p> <p>8 - التعديلات في النظام الداخلي للاتحاد :</p> <p>تشكيل لجان دائمة جديدة : لجنة شؤون المعاقين - لجنة مكافحة الفساد .</p> <p>9 - خطة عمل الاتحاد لعام 2005</p> <p>10 - القضايا المالية :</p> <p>أ - الحساب الختامي لعام 2004 .</p> <p>ب - ميزانية الاتحاد لعام 2005 .</p> <p>ج - تقديرات حول ميزانية الاتحاد لعام 2006 .</p> <p>11 - المقر الجديد للاتحاد البرلماني العربي .</p> <p>12 - ما يستجد من أعمال .</p> | <p>1 - إقرار جدول الأعمال .</p> <p>2 - تقرير الأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة الخامسة والأربعين لمجلس الاتحاد والمؤتمر الحادي عشر .</p> <p>3 - الوضع العربي الراهن ومهام البرلمانيين العرب في :</p> <p>أ - مساندة كفاح الشعب العربي الفلسطيني وانتفاضته البطلة .</p> <p>ب - دعم الشعب العراقي في نضاله من أجل الاستقلال والاستقرار وإعادة الإعمار .</p> <p>ج - التضامن مع سوريا ولبنان ضد التهديدات والضغوط الخارجية .</p> <p>د - دعم السودان لمواجهة الأخطار التي تهدد وحدته الترابية واستقراره .</p> <p>4 - إسهام البرلمانيات العربية في دعم المنظمات غير الحكومية وتوسيع دورها في عملية التنمية وبناء دولة المؤسسات.</p> <p>5 - البرلمان العربي :</p> <p>( تقرير عن الاجتماع المشترك الثالث للجنتين القانونية والسياسية والبرلمانية في الاتحاد )</p> <p>6 - اجتماعات الهيئات واللجان الدائمة والمختصة :</p> <p>أ - اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة .</p> |
|---|--|



الأردن

### تجديد التحالف المجالي رئيساً لمجلس النواب

- معلمي د. ممدوح العبادي ، نائباً أول للرئيس .
- سعادة السيد ظاهر الفواز ، نائباً ثانياً للرئيس .
- سعادة السيد مصطفى العمادي ، مساعداً
- سعادة السيد محمد أرسلان ، مساعداً

عقد مجلس النواب الأردني جلسه الافتتاحية للدورة العاديه الأولى لمجلس النواب الرابع عشر بتاريخ 2004/12/1 ، وانتخب معلمي المهندس عبد الهادي المجالي رئيساً للمجلس ، كذلك تم في الجلسة نفسها انتخاب المكتب الدائم للمجلس ، وذلك على النحو التالي:

□ □ □

الإمارات العربية المتحدة

### بيان المجلس الوطني الاتحادي بشأن جزر الإمارات العربية المتحدة المحظلة

الصغرى وأبو موسى ) ويؤكد على أن أرض الجزر الثلاث ملك لشعب دولة الإمارات العربية المتحدة .

ويؤوه المجلس إلى أن استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث يتعارض مع التوجهات السلمية للدولة والنداءات والمبادرات

إن المجلس الوطني الاتحادي وبمناسبة مرور ثلاثة وثلاثين عاماً على احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات الثلاث ليجدد دعوة الدولة السلمية إلى جمهورية إيران الإسلامية لإنهاء احتلالها لجزر الإماراتية الثلاث ( طنب الكبرى وطنب

إيران الإسلامية لجذرنا الثالث بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات المباشرة وفق جدول زمني محدد أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية من أجل استتاب الأمان والاستقرار في المنطقة وبناء علاقات أخوية طبيعية يسودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك.



المتكررة التي توجهت بها لإنهاء هذا الاحتلال وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، وانطلاقاً من الروابط التاريخية وعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة .

ويؤكد المجلس الوطني أنه لن يدخل جهداً في بذل كل جهوده لدعم الموقف الثابت للدولة من هذه القضية في إنهاء الاحتلال جمهورية المشتركة .

### مملكة البحرين

## مجلس الشورى يشكل لجنة مؤقتة للمرأة والطفل

فإن اللجنة تتطلع إلى آفاق واسعة من التعاون معكم في كل ما يخص المرأة والطفل ، والاستثمار بآرائكم القيمة لما فيه خير وصالح الجميع .

وفيما يلي أسماء أعضاء اللجنة المؤقتة للمرأة والطفل :

1 - د. فوزية سعيد الصالح ، رئيس اللجنة، أستاذ الكيمياء العضوية ، التعليم العالي .

2 - أ. وداد محمد الفاضل ، نائب رئيس لجنة الطفولة المبكرة.

3 - أ. أليس توماس سمعان ، إعلامية ناشطة في قضايا الطفولة .

4 - أ. عبد الجليل ابراهيم آل طريف ، إعلامي ناشط في العمل الاجتماعي .

5 - د. فخرية شعبان ديري ، أخصائية أمومة وطفولة . ومقدمة مشورة في الصحة الإيجابية .

انسجاماً مع التوجه العالمي والعربي للنهوض بالمرأة ودعم حقوق الأطفال فقد قرر مجلس الشورى البحريني الشقيق - بصفته أحد أركان الحياة التشريعية في مملكة البحرين - تشكيل لجنة مؤقتة للمرأة والطفل تتكون من ثمانية أعضاء ، وتعنى بشؤون المرأة والطفل من حيث :

1 - موافمة النصوص القانونية الخاصة بالمرأة والطفل مع الاتفاقيات الدولية المصادق عليها .

2 - دراسة ما يحال إليها من مشروعات القوانين أو الاقتراحات أو الموضوعات الخاصة بالمرأة والطفل ومن ثم إعداد تقارير ورفعها إلى المجلس .

3 - إضافة إلى جمع البيانات والمعلومات من أجل دراسة التشريعات التي تتعلق بالمرأة والطفل .

ورغبة في تحقيق هذه الأهداف السامية

- |   |   |
|---|---|
| 6 - أ. فيصل حسن فولاد ، ناشط نقابي<br>8 - د. نعيمة فيصل الدوسرى ، إدارة<br>وتنمية الموارد البشرية . | 6 - أ. فيصل حسن فولاد ، ناشط نقابي<br>وحقوق الإنسان .<br>7 - د. ندى عباس حفاظ ، طبيبة عائلة ، |
|---|---|



## الجزائر

### انتخاب عمار سعداني رئيساً جديداً للمجلس الشعبي الوطني

وقد وجه السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد بررقية تهنئة وتبريك لسعادة الأخ عمار سعداني بمناسبة توليه رئاسة المجلس الجزائري الشقيق ، مؤكداً له استعداد الأمانة العامة الدائم للتيسير والتعاون مع سعادته لما فيه خير الجزائر والأمة العربية .

في الثالث والعشرين من حزيران - يونيو 2004 - عقد المجلس الشعبي الوطني الجزائري جلسة تم في بدايتها انتخاب سعادة الأخ عمار سعداني ، رئيساً للمجلس ، خلفاً للسيد كريم يونس الذي قدم استقالته من الرئاسة مؤخراً .



## فلسطين

### أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يتضامنون مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين

والإذلال والبطش والممارسات التي تتنافى وكرامة الإنسان وحقوقه المشروعة ، وقد أكد المجتمعون على ما يلي :

- 1 - إن هؤلاء الأسرى والمعتقلين من أبناء شعبنا الفلسطيني ليسوا سوى رهائن من المدنيين العزل تقوم قوات الاحتلال الإسرائيلي باعتقالهم عشوائياً من بيوتهم وأماكن عملهم

اجتمع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدون في الأردن صباح الأربعاء الموافق 18 من أغسطس (آب) الجاري بمقر المجلس الوطني الفلسطيني في عمان وتدارسوا الأوضاع التي يعيشها الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون في سجون معتقلات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم ، حيث التعذيب والقهر

وعلى التراب الفلسطيني المقدس .

4 - مطالبة الأمم المتحدة بتطبيق  
المعاهدات والاتفاقات الدولية خاصة اتفاقية  
جنيف المتعلقة بالأسرى والمعتقلين .

وعليه فإننا نعلن تضامننا الأكيد مع أخواننا  
الأسرى والمعتقلين ونستذكر بشدة التصريحات  
المجرمة التي أطلقها وزير الأمن الإسرائيلي  
والمناطق باسم الحكومة الإسرائيلية والتي  
تسخر بمطالب أخواننا القابعين في سجونهم  
واعتقالاتهم وتستهين بهم وبحياتهم ، كما نطالب  
المجتمع الدولي بالضغط الحازم على حكومة  
إسرائيل اليمينية العنصرية المتطرفة كي توقف  
إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه ضد شعبنا من  
اغتيالات واعتقالات وإغلاقات وحصار وتممير  
للسماكن وتجريف للأراضي الزراعية وتخريب  
لكلفة عناصر البنية الحياتية في فلسطين .

كما يؤكد أعضاء المجلس الوطني  
الفلسطيني على مواصلة شعبنا لنضاله البطولي  
وصموده الأسطوري بكل الوسائل المتاحة  
والشرعية إلى أن ينزاح ليل الاحتلال  
الإسرائيلي الغاشم وتشرق شمس الحرية في  
سماء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها  
القدس الشريف .

عاشت فلسطين دولة حرّة مستقلة  
والحرية والكرامة لمعتقلينا وأسرانا في  
سجون الاحتلال الإسرائيلي  
عمان 18/8/2004  
المجلس الوطني الفلسطيني

تحت ذرائع وحجج أمنية مختلفة بهدف الاحتفاظ  
بهم من أجل أن تبتز من خلالهم السلطة الوطنية  
الفلسطينية لتحصل على تنازلات تنتقص من  
الحقوق الوطنية الفلسطينية المنشورة في إقامة  
كيان مستقل متواصل جغرافياً وبشرياً .

2 - إن هناك العديد من بين هؤلاء  
الأسرى والمعتقلين يتمتعون بالحسانة البرلمانية  
كونهم أعضاء في المجلس التشريعي والمجلس  
الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة  
التحرير الفلسطينية التي عقدت مع الحكومة  
الإسرائيلية اتفاقيات السلام في أوسلو والقاهرة  
وطابا وغيرها ، وإن اعتقالهم يشكل انتهاكاً  
صارخاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات  
الشرعية الدولية والاتفاقيات المبرمة بين  
الطرفين .

3 - مطالبة الدولتين الراعيتين لاتفاقات  
السلام وأطراف اللجنة الرباعية وكافة  
المنظمات الدولية والبرلمانات العالمية وفي  
مقدمتها الاتحاد البرلماني العربي واتحاد  
البرلمانات الإسلامية بالتدخل الفوري والحازم  
من أجل إدانة ووقف كافة الممارسات  
الإسرائيلية الإنسانية التي يتعرض لها الأسرى  
والمعتقلون الفلسطينيون والعمل الجاد من أجل  
تحسين أوضاعهم الحياتية باعتبارهم مناضلين  
من أجل الحرية والاستقلال ومن ثم لابد من  
العمل للإفراج عنهم وتحقيق مطالبهم وفي  
مقدمتها حقهم المشروع في العيش الكريم مثل  
كل بني الإنسان في ظل دولة فلسطينية مستقلة

**اتحاد المغرب العربي - مجلس  
الشورى**

**بيان صادر عن الدورة السابعة عشرة**

**للمكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي**

الرباط 9-6-2004

هيأكل اتحاد المغرب العربي ومؤسساته على مختلف الأصعدة ، وبما يضمن المسايرة الحكيمية والعلقانية للتطورات الإقليمية والدولية، والاستجابة لطموحات أبناء المغرب العربي في مزيد من التكامل .

5 - يسجل بارتياح التطورات الإيجابية التي تحققت في مجموع بلدان الاتحاد في مجال ترسیخ الممارسة الديمocratique ، واحترام حقوق الإنسان ، وإنصاف المرأة ، وضمان المزيد من حسن التدبير للشأن العمومي ، وهو يتطلع إلى أن تكون هذه التوجهات الإصلاحية لدى دول الاتحاد رافعة لتفعيل التكامل المغاربي المنشود.

6 - يسجل بارتياح عميق المبادرات الهمة الجريئة التي اتخذتها الجماهيرية العظمى مؤخراً والتي أفضت إلى عودة هذا البلد المغاربي إلى المنظم الدولي الواسع ، داعياً في هذا المجال إلى رفع ما تبقى من إجراءات قسرية حتى تواصل الجماهيرية العظمى الاضطلاع بدورها كاملاً في بناء المغرب العربي ، والدفاع عن قضيـاـ الحق والعدل في المحافـل الأمـمـيـة .

7 - يعرب عن أمله البالغ في أن تشكل الدورة المقبلة والسبعين لمجلس الرئـاسـة محـطة أخرى على طريق الارـنـقاء بالعمل الوحدـوي المغارـبـي ، وعلامة مضـيـة في المسـارـ الـاتـحادـي

إن مكتب مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المنعقد بعاصمة المملكة المغربية الرباط يوم 9 يونيو 2004 ، في غمرة احتفال أبناء المغرب العربي بالذكرى السادسة عشرة لقمة زرلـاـ التـارـيـخـية ، وبعد استعراضه لمسار المجلس وعمل هيأكله القارـة ، ولمجمل تطورات الأوضاع المغارـبـية والـعـربـيـة والـدـولـيـة ، يعلن ما يلي :

1 - يجدد التمسك بالروح المغارـبـية الصـادـقةـ التي سـادـتـ قـمـةـ زـرـلـاـ التـارـيـخـيةـ والمـتـوـجـةـ بـمـعـاهـدـةـ مـرـاـكـشـ المـؤـسـسـةـ لـلـاتـحـادـ علىـ دـعـائـمـ الـأخـوـةـ وـالتـضـامـنـ وـالـسـعـيـ المـشـترـاكـ لـبـنـاءـ المـصـيرـ المـغـارـبـيـ الواـحـدـ .

2 - يؤكـدـ مـجـدـداـ العـزـمـ عـلـىـ تـفـعـيلـ نـتـائـجـ الدـوـرـاتـ السـابـقـةـ لـمـجـلـسـ الشـورـىـ فـيـمـاـ يـخـصـ التـقـمـ فيـ تـحـقـيقـ المـشـروـعـ المـغـارـبـيـ ،ـ باـعـتـبارـهـ خـيـارـاـ حـضـارـيـاـ وـاسـتـراتـيـجيـاـ لـاـ مـحـيدـ عـنـهـ .

3 - يعتبر أن التطورات الإقليمية والدولية على الصـاعـدـ السـيـاسـيـ وـالـاسـتـراتـيـجيـ وـالـاقـتصـاديـ تـقرـضـ ،ـ أـكـثـرـ مـنـ أيـ وـقـتـ سـابـقـ ،ـ المـضـيـ قـدـمـاـ فيـ تـجـسيـمـ أـهـدـافـ مـعـاهـدـةـ مـرـاـكـشـ بـغـايـةـ تـحـقـيقـ تـكـامـلـ اـقـتصـاديـ جـهـوـيـ ،ـ تـخـدمـهـ مـسـتـوـيـاتـ مـتـقدـمةـ مـنـ التـسـيقـ السـيـاسـيـ بـيـنـ كـافـةـ دـوـلـ الـاتـحـادـ ،ـ قـصـدـ مـواـجـهـةـ مـخـلـفـ التـحـديـاتـ .

4 - يتطلع بكل أمل إلى تكثيف عمل

المجلس التشريعي الفلسطيني مروان البرغوثي، ويطالب المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف والبرلمانات الوطنية عبر العالم العمل على إطلاق سراحه فوراً.

13 - يطالب بإلحاح بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة بما يضمن قيام دولة فلسطين ، عاصمتها القدس الشريف وطبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ، كما يطالب بالجلاء عن كافة الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية .

14 - يؤكد على أن تسوية القضية العراقية يمر عبر تمكين هذا البلد الشقيق من استقلاله التام وممارسة سيادته الكاملة على أراضيه وخيراته ومقدراته ، وضمان وحدته الوطنية ، داعياً مجلس الأمن والمجموعة الدولية إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بما يضمن استباب الأمن والاستقرار في العراق وكامل المنطقة .

15 - يندد بالمارسات الإنسانية والمحطة بالكرامة التي تعرض لها المعتقلون العراقيون في معقل أبو غريب مطالباً بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم البشعة طبقاً لاتفاقيات جنيف الرابعة ومقتضيات القانون الدولي الإنساني .

16 - يعرب عن بالغ الشكر والامتنان للملكة المغربية ، ملكاً وحكومة وبرلماناً وشعباً، على ما حظيت به الوفود المغاربية من حفاوة استقبال وكرم ضيافة أثناء مقامها على هذه الأرض المغاربية الطيبة ، وعلى ما وفرته من وسائل كان لها كبير الأثر في إنجاح عمل مكتب مجلس الشورى .

يعلق عليها أبناء المغرب العربي آملاً واسعة .  
8 - يتبع عن كثب التطورات في العلاقات المغاربية - الأوروبية ، وخاصة التوسيع الأخير للاتحاد الأوروبي ، داعياً هذا الشريك الأوروبي إلى جعل هذا التوسيع حافزاً لتكثيف التعاون مع بلدان اتحاد المغرب العربي وتطوير الشراكة المغاربية - الأوروبية في مختلف المجالات بما يساهم في تيسير تنمية شاملة لبلدان الضفة الجنوبية لحوض المتوسط ، ويخدم الفضاء الأوروبي ومتواسطي .

9 - يندد بشدة بكل أشكال الإرهاب التي تعرضت وتعرض لها عدد من بلدان اتحاد المغرب العربي ، ويعتبر هذه الأعمال منافية لكل الشرائع والقوانين ، باعتبارها تستهدف استقرار هذه البلدان ومسيرتها الديمقراطيّة ، ويرفض في ذات الوقت أي خلط متعمد بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف ، دين العدالة والتسامح والتعايش .

10 - ينوه بالنتائج الإيجابية الصادرة عن مؤتمر القمة العربية السادسة عشرة بتونس ، وما تحقق خلالها من مستويات متقدمة من التنسق بين دول الاتحاد ، ومن حرص مغاربي مشترك على تغلب المصلحة العليا للأمة العربية وانحرافها المسؤول في الحادثة والإصلاح في كتف التنمية الشاملة والطلع إلى الأفضل ونصرة القضايا العربية العادلة .

11 - يدين استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية ويندد بشدة بمارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي القمعية المتمثلة في اغتيال القيادات الفلسطينية وحصار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ، وقتل المواطنين الفلسطينيين العزل ودمير المساكن والمرافق الحيوية ، كما يستذكر بناء إسرائيل الجدار العازل في فلسطين .

12 - يندد بالحكم الصادر في حق عضو

## تونس

### انتخابات برلمانية جديدة وإعادة انتخاب الموزع رئيساً للمجلس الجديد

والسيدة شاذلية بوخشينة ، نائباً ثانياً لرئيس مجلس النواب .

والجدير بالذكر أن حزب التجمع الدستوري الحاكم فاز بثمانين بالمائة من مقاعد البرلمان بحصوله على 152 مقعداً من أصل 189 مقعداً ، فيما تقاسم المعارضة المقاعد الباقية وعددها 37 مقعداً .

شهدت الشقيقة تونس مؤخراً إجراء انتخابات برلمانية جديدة لانتخاب أعضاء مجلس النواب الجديد للمدة النيابية الحادية عشرة . وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدها المجلس الجديد بتاريخ 2004/11/17 أعاد انتخاب سعادة فؤاد الموزع بالإجماع رئيساً لمجلس النواب ، كما أعاد انتخاب السيد محمد العفيف شيبوب ، نائباً أولاً لرئيس المجلس ،



## سوريا

### مجلس الشعب يُنتخب مكاتب الجائمه الدائمة

**لجنة القوانين المالية**  
عصام الجمل ، رئيساً ، ناصر عبد العزيز ، نائباً للرئيس ، جهاد مراد ، مقرراً .

**لجنة الشؤون العربية والخارجية**  
نمير غانم ، رئيساً ، عبد الله موصلي ، نائباً للرئيس ، صلاح طعمة ، مقرراً .

**لجنة التخطيط والإنتاج**  
عدنان السخني ، رئيساً ، مهذب رجوب ، نائباً للرئيس ، حمود شبيب ، مقرراً .

عقد مجلس الشعب السوري جلسة بتاريخ 2004/11/24 جرى فيها انتخاب مكاتب الجائمه الدائمة في المجلس ، وذلك على النحو التالي :

**اللجنة الدستورية**  
فيصل كلثوم ، رئيساً ، عصمت عباري ، نائباً للرئيس ، غالب عنيز ، مقرراً .

**لجنة الموازنة والحسابات**  
رمضان عطية ، رئيساً ، بهاء الدين حسن ، نائباً للرئيس ، أميمة خضور ، مقرراً .

نائباً للرئيس ، نبال المعلم ، مقرراً .

**لجنة الشكاوى والعرائض**

عبد الله الأطرش ، رئيساً ، خضر

الحسين ، نائباً للرئيس ، نايف أبا زيد ، مقرراً .

**لجنة الزراعة والري**

عبد الصالح ، رئيساً ، محمد الهويدي ،

نائباً للرئيس ، أحمد شفيع كيالي ، مقرراً .

**لجنة البيئة والنشاط السكاني**

أحمد حجي محمود ، رئيساً ، ابتسام السيد

سليمان ، نائباً للرئيس ، ابراهيم ابراهيم ،

مقرراً .

**لجنة التوجية والإرشاد**

محمد صافي أبو دان ، رئيساً ، خالد

العبود ، نائباً للرئيس ، محمد خالد نجاتي ،

مقرراً .

**لجنة الخدمات**

رفيق درويش ، رئيساً ، زياد بعاج ، نائباً

للرئيس ، نصر الدين خير الله ، مقرراً .

**لجنة الأمن القومي**

جميل الأسد ، رئيساً ، عاطف نداف ، نائباً

للرئيس ، عبد الرزاق عواد ، مقرراً .

**لجنة الداخلية والإدارة المحلية**

عمار بكمداش ، رئيساً ، عبد القادر بازيدو ،



**لبنان**

**انتخاب ميشال المر نائباً لرئيس المجلس**

فرزلي ، الذي أصبح وزيراً للإعلام في الوزارة  
اللبنانية الجديدة التي شكلها مؤخراً دولة السيد  
عمر كرامي .

انتخب مجلس النواب اللبناني في جلسه  
المنعقدة بتاريخ 4/11/2004 السيد ميشال  
المر ، نائباً لرئيس مجلس النواب خلفاً للسيد إيلي



**مصر**

**إعادة انتخاب الدكتور سرور  
رئيساً لمجلس الشعب المصري**

الثاني / 2004 أعاد أعضاء المجلس انتخاب  
السيد الدكتور أحمد فتحي سرور رئيساً للمجلس

في الجلسة التي عقدها مجلس الشعب  
المصري الشقيق في الثامن من نوفمبر / تشرين

الدكتور آمال عثمان ، وكيلة عن الفئات ،  
والسيد راشد ، وكيلًا عن العمال وال فلاحين .

للمرة الخامسة على التوالي .  
كذلك جدد المجلس انتخاب وكيلي المجلس



### المغرب

#### انتخاب مكتب جديد لمجلس النواب

لانتخاب أعضاء مكتب المجلس ورؤساء اللجان  
البرلمانية الدائمة .

وجاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي:

في الثامن عشر من أكتوبر (تشرين الأول) 2004 عقد مجلس النواب المغربي برئاسة السيد عبد الواحد الراضي ، رئيس المجلس ، اجتماعاً

- السيد ادريس السنطيسي ، من المجموعة البرلمانية لاتحاد الحركات الشعبية ، نائباً أول لرئيس المجلس .

- السيد نور الدين مضيان ، من المجموعة البرلمانية لحزب الاستقلال ، نائباً ثانياً للرئيس .

- السيد الحسن الداودي ، من حزب العدالة والتنمية الأصولي ، نائباً ثالثاً للرئيس .

- السيد أحمد الكير ، من التجمع الوطني للأحرار ، نائباً رابعاً للرئيس .

- السيد علي رحيمي ، من المجموعة البرلمانية للتحالف الدستوري الديمقراطي ، نائباً خامساً للرئيس .

- السيد مصطفى اليعقوبي ، من التحالف الاشتراكي ، نائباً سادساً للرئيس .

- السيد محمد محب ، من المجموعة البرلمانية الاشتراكية ، نائباً سابعاً للرئيس .

- السيدة فاطمة الكحيل ، من اتحاد الحركات الشعبية ، نائباً ثامناً للرئيس .

الراضي عن أسماء رؤساء المجموعات  
البرلمانية الممثلة في مجلس النواب وهم الحسن  
الحسناوي من اتحاد الحركات الشعبية ، وعبد  
الحميد عواد من المجموعة الاستقلالية ،  
وادريس لشكر من المجموعة الاشتراكية ،  
وعبد الله بها ( العدالة والتنمية ) ، ومحمد عبو  
( التجمع الوطني للأحرار ) ، وعبد الرحمن  
المتيوري ( التحالف الدستوري الديمقراطي ) ،  
ومحمد أحجام ( التحالف الاشتراكي ) .

كما تم خلال هذه الجلسة انتخاب حفيظة  
جادلي من المجموعة الاستقلالية والنائب عبد  
العزيز العماري ( العدالة والتنمية ) محاسبين  
للمجلس .

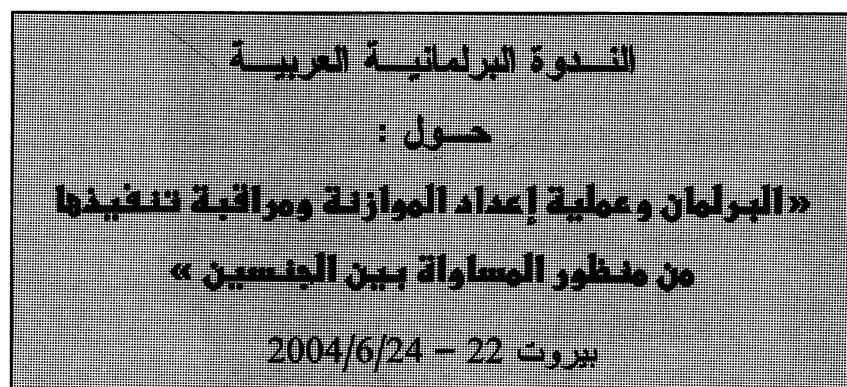
وانتخبت فاطمة بلمودن ( المجموعة  
الاشراكية ) والنائبان وديع بن عبد الله من  
التجمع الوطني للأحرار وعبد السلام الباكورى  
من التحالف الدستوري الديمقراطي أمناء  
للمجلس .

وأعلن رئيس البرلمان المغربي عبد الواحد





- 1 -



### لولاً - خلفية الندوة

في إطار جهودهما المشتركة لتطوير العمل البرلماني ، يسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز قدرة البرلمانيات على تأدية دورها بفعالية أكبر . ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي البرلمانيات على تأمين تمثيل متكافئ للنساء والرجال وعلى اتخاذ القرارات استناداً إلى المساواة بين الجنسين . وفي هذا السياق ، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم ندوات إقليمية لتلبية الطلبات المتزايدة التي تقدم بها البرلمانيات لتعزيز خبراتها عند ممارسة مسؤولياتها لجهة الرقابة على الميزانية - بما فيها تحليل الميزانية - مع التتبّع إلى المساواة بين الجنسين . وتشدّد البرامج الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على هذه الجهود .

مجلس النواب وموظفيها حول «البرلمان وعملية إعداد الميزانية ، من منظور المساواة بين الجنسين »، في عدة مناطق من العالم .

منذ أيار/مايو 2000 ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم أربع ندوات إقليمية موجهة لأعضاء

بيروت بين 24 و 22 حزيران / يونيو 2004  
باستضافة من مجلس النواب اللبناني .  
وتقدم «البرلمان العربي» فيما يلي تقريراً  
وافيأ عن أعمال الندوة يتناول وقائعها  
والوصيات الصادرة عنها :

وتلبية للرغبة التي أبدتها برلمانات البلدان العربية ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم ندوة إقليمية حول «البرلمان وعملية إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها» ، من منظور المساواة بين الجنسين » وذلك في

### ثانياً - التقرير الختامي للندوة (\*)

(3) آليات إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها في بلجيكا ، (4) موازنة مجلس النواب البلجيكي .  
وخلصت الندوة إلى مجموعة توصيات تهدف إلى تحسين آليات إعداد الموازنة ومراقبتها .

#### الجلسة الافتتاحية

افتتح الأستاذ سمير عازار ، رئيس لجنة المال والموازنة ممثلاً دولة الرئيس نبيه بري أعمال الندوة بحضور السادة النواب ، أعضاء اللجنة وعدد من رؤساء ومقرري اللجان النيابية وسعادة سفيرة بلجيكا والقائم بالأعمال في السفارة وأعضاء الوفد البرلماني البلجيكي ورئيس لجنة القوانين والحسابات المالية في مجلس الشعب السوري والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان وحشد من كبار موظفي وزارة المالية وديوان المحاسبة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والتفتيش المالي والمعهد الوطني للإدارة وجامعة المصادر . وتوالى على الكلام في الجلسة الافتتاحية الأستاذ سمير عازار والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان ، السفير ايف دوسان ، ورئيس الوفد البرلماني البلجيكي ، النائب دان جاك فيزور ، ووزير المالية الأستاذ فؤاد السنiorة .

برعاية دولة رئيس مجلس النواب اللبناني الأستاذ نبيه بري ، وبدعوة من لجنة المال والموازنة في مجلس النواب اللبناني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومجلس النواب البلجيكي ، انعقدت في بيروت 2-4 كانون الأول 2003 ندوة برلمانية حول «آليات إعداد الموازنة العامة وإقرارها ومراقبة تنفيذها» .

وقد شارك في أعمال هذه الندوة وقد من مجلس النواب البلجيكي ورئيساً لجنتي القوانين والحسابات المالية في مجلس الشعب السوري وأعضاء لجنة المال والموازنة النيابية وعدد من رؤساء ومقرري اللجان النيابية ومجموعة من كبار موظفي وزارة المال وديوان المحاسبة والتفتيش المالي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي والمعهد الوطني للإدارة وجمعية مصارف لبنان وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

وقد شمل جدول أعمال الندوة إضافة إلى جلستي الافتتاح والختام أربع جلسات عمل نوقشت في خلالها أربعة محاور رئيسية هي : (1) إعداد الموازنة العامة في لبنان وإقرارها ومراقبة تنفيذها ، (2) المبادئ العامة الناظمة للموازنة ، في إطار النظام البرلماني البلجيكي ،

(\*) أعدَّ هذا التقرير مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب .

النواب.

- 1 - مناقشة الموازنة العامة في لجنة المال والموازنة التابعة .
- 2 - مناقشة الموازنة في الهيئة العامة للمجلس .
- 3 - حالة رفض تصديق الموازنة من قبل الهيئة العامة .

#### **القسم الثالث : تنفيذ الموازنة**

- \* تنفيذ الواردات .
- \* تنفيذ النفقات .

#### **القسم الرابع : مراقبة تنفيذ الموازنة**

- \* الرقابة الإدارية :

  - 1 - رقابة وزارة المالية .
  - 2 - رقابة التفتيش المالي
  - \* الرقابة القضائية - ديوان المحاسبة .
  - \* الرقابة البرلمانية :

    - 1 - قطع الحساب .
    - 2 - الأسئلة والاستجوابات .
    - 3 - لجنة تحقيق برلمانية .

#### **خلصات**

وبانتهاء العرض بدأت المناقشات التي شارك فيها وزير المالية ، الأستاذ فؤاد السنiora والنواب السادة ياسين جابر وأنور الخليل وسمير عازار ومحمد الصفدي والنائب البلجيكي جان جاك فيزور ، وممثلو ديوان المحاسبة . وفي نهاية المناقشات أجاب الأستاذ عدنان صاهر عن الأسئلة حول المسائل التي تناولتها محاضرته .

وتركت النقاش في جانب كبير منه حول الإجراءات التجديدية التي طرحها الوزير السنiora في مجال إعداد الموازنة ومراقبتها . وقد أعلن الوزير بأن هناك تعديلات عديدة طرأت على إعداد الموازنة في السنوات الأخيرة وأن وزارة المال تتهيأ لاعتماد القواعد

#### **المحور الأول :**

**الموازنة وإقرارها ومراقبة تنفيذها في لبنان**  
أعد ورقة عمل المحور الأول الأستاذ عدنان ضاهر ، الأمين العام لمجلس النواب اللبناني فعرض آليات إعداد الموازنة في لبنان وإقرارها وتتنفيذها ومراقبة تنفيذها .

بدأ مدخلته بعرض عام عن تطور وظائف الدولة الاقتصادية والاجتماعية ودور الموازنة كأداة عمل تستخدمها الدولة لتحقيق سياستها الإنمائية والمالية . ثم تناول بالتفصيل مراحل تحضير الموازنة من قبل أجهزة السلطة التنفيذية ( الوزارات ، وزارة المالية ، مجلس الوزراء ) ومن ثم دراستها ومناقبتها في لجنة المال والموازنة التابعة وأخيراً إقرارها في الهيئة العامة للمجلس . وعرض الوسائل العديدة المعتمدة لمراقبة تنفيذ الموازنة من قبل السلطات الاشتراكية والتنفيذية والقضائية . وخلص إلى إبراز الدور المركزي لوزارة المالية مشدداً على أهمية احترام المهل الدستورية والقانونية في كل المراحل التي تمر بها الموازنة . وقد تناولت محاضرته إلى المقدمة العامة العنوانين الرئيسة التالية :

#### **القسم الأول : مرحلة تحضير وإعداد**

##### **الموازنة العامة**

- \* الخطوات الإجرائية المعتمدة في التحضير والإعداد .

\* تحضير موازنة مجلس النواب .

\* ملاحظات حول الإجراءات المعتمدة في مرحلة التحضير للموازنة .

#### **القسم الثاني : إقرار الموازنة في مجلس النواب**

- \* النصوص الدستورية الناظمة لتصديق الموازنة .

\* مناقشة الموازنة العامة في مجلس

(Robert Myttenaere) ، الأمين العام لمجلس النواب البلجيكي . وتحدث في بداية مداخلته عن بنية النظام السياسي في بلجيكا وبنية البرلمان البلجيكي ، موضحاً أن النظام السياسي العام ذو بنية فيدرالية وأن البرلمان يتألف من مجلسين ، مجلس النواب ومجلس الشيوخ . ويتمتع مجلس الشيوخ بالصلاحيات ذاتها التي يتمتع بها مجلس النواب لجهة تعديل الدستور والمعاهدات الدولية . غير أن مجلس النواب يتمتع بصلاحيات سياسية وتشريعية ورقابية واسعة ، فهو الذي يمنح الحكومة القوة ويحجبها عنها ، وهو يراقب أعمال الحكومة ، وهو المسئول عن إقرار الميزانية ومراقبة تفاصيلها ، في حين أن مجلس الشيوخ لا يتدخل أبداً بشأن الميزانية . ويتمتع كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب باستقلالية تامة إدارية ومالية . ومن ثم تناول السيد ميتيناري موضوع الميزانية الموحدة التي بدأ العمل بها في العام 1989 . وبناء على هذا النظام ، يتوجب على الحكومة قبل نهاية تشرين الأول أن ترفع ميزانية واحدة للواردات تعرف باسم ميزانية القواعد والإمكانيات . وتراعي الحكومة عند إعداد مشروع الميزانية مسألتين أساسيتين ، الأولى هي البيانات الصادرة عن مختلف الوزارات ومكاتب الدراسات والمصرف المركزي ، والثانية هي الضوابط الأوروبية التي بموجبها يجب أن لا يتعدى العجز في الميزانية 3% من إجمالي الناتج المحلي .

ويتنتهي الحكومة من إعداد الميزانية خلال شهر أيلول ، ثم يقدم رئيس الحكومة في الثلاثاء الثاني من تشرين الأول أبرز خيارات الحكومة الواردة في الميزانية . وقبل العاشر من تشرين الأول تعرض الحكومة بياناً حول سياساتها العامة ، بالاستناد إلى البيانات التي يدها كل

العلمية ذاتها المتتبعة في الدول المتقدمة والتي نصح بها صندوق النقد الدولي والتي تقوم على وضع موازنة الأداء (performance budgeting) بحيث تعد كل إدارة موازنتها على أساس الأهداف التي تزيد بلوغها ، مما يسهل إجراء المقارنة في نهاية كل سنة بين ما كان مقرراً وما تحقق . ويطلب إعداد موازنة بهذه سنوات عديدة من الجهد ، يجب الاستفادة منها لإشاعة ثقافة مالية مؤاتية للتغيير ، على كل المستويات .

أما النقطة الثانية التي استحوذت على المناقشات فتعلق بديوان المحاسبة ودوره الرقابي . وفي هذا المجال طلب الوزير السنiora - ووافقه العديد من المشاركون - بحصر دور ديوان المحاسبة بالرقابة اللاحقة وبإعفائيه من الرقابة المسبقة . ودعا إلى أن يلحق ديوان المحاسبة بمجلس النواب ليصبح أداة الرقابة البرلمانية المطلوبة ، وأن تتناول رقابته جدوى وفعالية الإنفاق والنتيجة المحققة منه . وفي هذا المجال أفاد النائب البلجيكي السيد فيزور بأن ديوان المحاسبة في بلجيكا يتبع مجلس النواب . واقتصر ممثلو ديوان المحاسبة المشاركون في الندوة أن تخفف عمليات الرقابة المسبقة التي يقوم بها الديوان لحساب الرقابة اللاحقة . وتوافق الجميع على أن أدوات الرقابة البرلمانية الحالية (قطع الحساب - الأسئلة والاستجوابات ، لجان التحقيق ...) غير كافية وغير فعالة ولا تحقق الأهداف المتواخدة من الرقابة البرلمانية ، وأن اعتماد نموذج موازنات الأداء قد يسهل مسنتياً تحسين الرقابة البرلمانية على تنفيذ الميزانية .

**المotor الثاني :**  
**المبادئ العامة الناظمة للميزانية في إطار**  
**النظام البرلماني البلجيكي**  
 قدم ورقة هذا المotor السيد روبيرو ميتيناري

بلجيكا فهي : سنوية الموازنة ، الاختصاص ( تفصيل كافة النفقات داخل الموازنة ) ، الشيوع ( الواردات على أنواعها تصلح للنفقات على اختلافها ) ، العنية ( كل وثيقة خاصة بالموازنة هي وثيقة عامة تنشر على شبكة الانترنت وتوضع بمتناول الجميع ) ، عدم تضمين الموازنة العامة قاعدة تشريعية وهذا ما يعرف باللغة الفرنسية باسم خيال الموازنة ( Le cavalier budgétaire ).

وبعد الانتهاء من تقديم السيد ميتيناري مداخلته ، فتح باب النقاش فشارك فيه النواب السادة سمير عازار وأنور الخليل وياسين جابر ومحمد فنيش وزبيه منصور وأحمد حبوس وسليم سعادة وعدد من المشاركين في الندوة . وتركزت الأسئلة والمداخلات حول الاستقلالية المالية لمجلس النواب وتكوين المجموعات السياسية في المجلس والتصويت على الموازنة وانتخاب رئيس المجلس والانتماء اللغوي لرئيس مجلس النواب ومجلس الشيوخ والنظام الانتخابي والتوافق على الموازنة والفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية .

**المحور الثالث :**  
إعداد الموازنة العامة وإقرارها ومراقبتها في بلجيكا

قدم عرض هذا المحور النائب البلجيكي ، وزير المالية السابق السيد جان جاك فيزور ، وأشار في مقدمة مداخلته إلى أن نقاش الموازنة في مجلس النواب البلجيكي ، تحول في السنوات العشر الأخيرة من مناقشة أرقام وبنود إلى نقاش حول فحوى الموازنة ، أي السياسات التي تبني الحكومة تطبيقها والموارد المالية التي ترغب في تخصيصها لتطبيق سياستها ، مما يعزز دور مجلس النواب في رسم السياسة المالية والاقتصادية العامة . وركز في مداخلته

وزير عن وزارته . ثم يجري النقاش داخل اللجان تبدي خلاله كل لجنة دائمة رأيها حول البرامج والاعتمادات الخاصة بها .

ونقدم إلى جانب موازنة الواردات موازنة النفقات مع تبريراتها مرفقة بثلاث وثائق أساسية هي (1) وثيقة الأرقام والعرض العام (2) وتقرير استنتاجات الوزير (3) وملحوظات ديوان المحاسبة التابع لمجلس النواب . ويدقق ديوان المحاسبة في شرعية النفقات ويراقب الفعالية والإنتاجية دون جدوى النفقة . إنها بالطبع رقابة لاحقة . وفي أثناء عرضه تسأله السيد ميتيناري عن دور البرلمان في المجتمعات الحديثة ، وعن مدى استيعاب البرلمانات للتغيرات التي طرأت في المجتمع وعن مدى وعي البرلمانيين بأنهم أصبحوا مع الوزراء وسائر الرسميين لعبة شطرنج سطحية في حين أن فعاليات أخرى تعمل بموازاة البرلمان وتأخذ قرارات وطنية لها انعكاساتها على المجتمع والبلاد .

واشتهد بقول أحد علماء الاجتماع في بلجيكا ، بأن البرلمان أشبه بعملاق مدد على سريره ، مكتل اليدين . ومن ثم أشار إلى أن ديوان المحاسبة يرفع تعليقاته عندما تعقد لجنة المال وسائر اللجان الدائمة . وبعد في شهر أيار تصوراً مسبقاً عن تطبيق المعاينة ويرفعه إلى مجلس النواب ويلمكاهه بعد 5-4 أشهر من بدء السنة المالية أن يعد استشرافاً بشأن الواردات والنفقات . وأشار إلى أن أهم القوانين هو قطع حساب المعاينة الذي يمثل مدى تطبيق المعاينة على أرض الواقع ، لذلك يجب أن يرفع هذا القانون خلال شهر تشرين الأول من السنة التي تلي السنة المالية أي قبل مناقشة مشروع المعاينة الجديدة . أما المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها نظام المعاينة في

## 2 - الموازنة والسياسة الاجتماعية (نفقات الصحة والتقاعد ... )

ترفق الموازنة بسلسلة تقارير مرتبطة بالسياسة الاجتماعية تبين مدى مراعاة الموازنة الشأن الاجتماعي . وشدد على أهمية البعد الاجتماعي في المجتمعات الأوروبية حيث ارتفعت فيها توقعات الحياة بنسبة مذهلة مما يؤثر على السياسة المالية العامة ، لجهة معاشات التقاعد والشيخوخة والخدمات الصحية ونسبة الأشخاص غير العاملين الذين سيشكلون قريباً في هذه المجتمعات حوالي 50% من السكان . ونظراً لأهمية هذا العامل السكاني يطلع مجلس النواب كل عام على مذكرة حول الشيخوخة تسمح له بقياس الجهد الذي تبذلها الحكومة في هذا المضمار .

## 3 - مناقشة واردات الموازنة ونفقاتها ومناقشة موازنة الدين العام في اللجان التابعة

تسرد الموازنة تفاصيل الضرائب ووجهة توظيفها . ويتجه على لجنة المال أن تدلي برأي كلي حول نتائج الضرائب ، وبخاصة التباحث في كيفية قيام الضريبة بتحقيق التوازن بين إعادة توزيع الضرائب والارتفاع الاجتماعي بعض الفئات من خلال خفض الضرائب الذي يشكل عنصراً من عناصر التنمية الاقتصادية . أما بالنسبة إلى النفقات فيطلب إلى اللجان الدائمة الإلقاء برأيها حول مخصصات الموازنة للوزارة وبرنامج الوزير السياسي العام الذي يتعدى شؤون الموازنة . وعند مناقشة مذكرة السياسة العامة تحدد الحكومة سياستها في إدارة الدين العام ، وسعيها لتحقيق التوازن بين الدين الداخلي والدين الخارجي ولتخفيض الفائدة على الدين . وتعتبر التوجهات التي ترفع إلى مجلس النواب ومراقبة سياسة الدين العام من العناصر الأساسية لمراقبة الموازنة .

على النقاط التالية :

### 1 - مناقشة الموازنة في إطار الاقتصاد الكلي

تم مناقشة هذه الموازنة في إطار الاقتصاد الكلي وفي الطرف الاقتصادي العالمي والأوروبي والمحلي . وركز في مداخلته على دور الموازنة في دفع عجلة النمو في البلاد ، وب خاصة أن واردات الدولة واقتطاعاتها من إجمالي الناتج المحلي تشكل حوالي 47-48% من إجمالي الناتج المحلي . وأوضح أن النواب يستدون في مناقشاتهم إلى المعلومات الاقتصادية الصادرة عن المصرف المركزي ومكتب التخطيط ودراسات المؤسسات الخاصة المستقلة ، ويتم تحليلها ثم تحدد انتلاقاً منها آفاق النمو المعقولة . وفي هذا المجال يؤدي مجلس النواب دوراً أساسياً في توجيه مناقشات الموازنة . كما يستدون إلى تعليقات ديوان المحاسبة والمجلس الأعلى للمالية . ويدلي الديوان بتعليقات عامة حول توقعات النمو وتعليقات تفصيلية حول موازنة الواردات . كما ترقى الموازنة بتقرير عن المجلس الأعلى للمالية . والمجلس هو كناية عن هيئة استشارية متصلة بالسلطة التنفيذية ، تضم عدداً من كبار الموظفين والأكاديميين يتمتعون باستقلالية تامة وهم من المدافعين عن الأموال العامة . وكذلك تأخذ المناقشات بالاعتبار ميثاق الاستقرار الأوروبي لجهة عدم تخطي العجز في الموازنة 3% من إجمالي الناتج المحلي والدين العام 60% من هذا الناتج . وجميع هذه المعلومات والمحددات تسمح للنائب أن يحكم في ما إذا كان مشروع الموازنة الذي أعدته الحكومة يندرج ضمن سياسة متكاملة ، تراعي التوجهات الأوروبية وتحفز على النمو وتلبّي حاجات الدولة لجهة الاقتصاد الكلي .

وهي شرط لفعاليته . وتعزز هذه الاستقلالية كونه مرتبطاً بمجلس النواب وكون تقاريره علنية مما يؤمن له دعماً ضرورياً وأساسياً . ويشكل ديوان المحاسبة عين مجلس النواب الساهرة التي من دونها يعجز المجلس عن فرض مراقبته .

#### 7 - متابعة تطبيق الموازنة

تصدر نشرة عن تطبيق الموازنة على مدار السنة بشكل منتظم وفصلي . وتعتبر هذه النشرة مهمة إذ تسمح بمتابعة مجريات الأمور . ويطرح البرلمانيون أسئلة حول آية نقطة من النقاط كما يرفعون استجواباً حول الموازنة إذا اتضح أنها غير قابلة للتطبيق أم منفذة بطريقة خاطئة . وإذا أتى التطبيق مغايراً لما هو وارد في الموازنة تقدم الحكومة على رفع موازنة معدلة مرفقة بقانون - برنامج ويستطيع مجلس النواب قياس التبعات في الشهر الذي يلي انتهاء السنة المالية ، أي كانون الثاني من السنة التالية .

#### 8 - ملاحظات ختامية

اختتم السيد فيزور مداخلته بإيادء الملاحظات التالية :

- \* يؤدي مجلس النواب دوراً حاسماً في عملية المراقبة ، لذلك يفترض بمجلس النواب أن يطلع على معلومات صادرة عن أكبر عدد ممكن من المصادر ، مثل المصرف المركزي ومكتب التخطيط والمفوضية الأوروبية ومراكز الدراسات الجامعية والأكاديمية .

- \* يجب احترام مبدأ توازن السلطات .

- \* العلاقة بين مجلس النواب وديوان المحاسبة جوهرية .

- \* ضرورة الابتعاد عن سياسة الإهداء في الإنفاق وتجنب الإنفاق غير المجد والمؤدي في النهاية إلى الإفلاس .

#### 4 - التصويت على المراقبة في الهيئة العامة

تجري مناقشة المراقبة في الهيئة العامة ابتداء من الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول، وتنتهي المناقشة قبل نهاية السنة مما ينفي الحاجة إلى استخدام القاعدة الاثني عشرية. وتتضمن المراقبة عدداً من القوانين - البرامج . وبعد الانتهاء من التصويت ، لا يحق للحكومة أن تخاطي النصوص التشريعية الخاصة بالواردات ، ويمارس المجلس الرقابة على تنفيذ المراقبة .

#### 5 - الرقابة على تنفيذ المراقبة

تم الرقابة عبر ديوان المحاسبة الذي يتحقق من شرعية الصرفيات أي من امتنال النفقات للإذن بالإإنفاق الوارد في موازنة النفقات . كما تتم ثانياً عبر رقابة خارجية شبيهة بالرقابة التي يمارسها مراجعو الحسابات على مستوى المؤسسات . كما تخضع كل وزارة لنظام رقابة داخلية . ويؤدي التفتيش المالي دوراً داخل الوزارات فيتحقق من جدو الإنفاق ونوعيته ويراقب الحسابات . و يتمتع محاسبو الخزانة باستقلالية تعتبر ضمانتها التزامهم المالي الشخصي في العمل الذي أنجزوه .

#### 6 - دور ديوان المحاسبة في الرقابة الداخلية على أعمال الوزارات

يشرف ديوان المحاسبة عن كثب على دور الرقابة الداخلية . ويحق للديوان أن يدقق في مدى احترام باب الدفع والتتأكد من التطابق بين المبلغ المدفوع والعمل الذي تم إنجازه . ويعود إلى الديوان تحديد الوزارات التي ستضطر إلى الحصول على إذن مسبق للإنفاق ، نظراً لإدارتها السيئة . ويتتحمل الوزير مسؤولية سياسية حيال ديوان المحاسبة . وتُجمع مختلف الأنظمة على ضرورة استقلالية ديوان المحاسبة

« مخصصات » اعتماداً على الموازنة العامة يتم التصويت عليه من قبل مجلس النواب من دون تحديد تسيبيه .

### 3 - مخصصات العائلة المالكة والاستقلالية المالية في بلجيكا

يحدد القانون اللائحة المدنية لكل عهد ، أي مجموع الموارد المالية التي تضعها الدولة سنوياً في تصرف الملك . وتحترم هذه اللائحة مبدأ لا مسؤولية الملك وتتفادي التكرار المنتظم للنقاشات البرلمانية حول الملكية ، علماً بأن الملك لا يحاسب على أعماله أمام مجلس النواب ويؤدي دوراً فخرياً .

### 4 - استقلالية موازنة المجلسين ( مجلس النواب ومجلس الشيوخ )

يشدد الدستور على أن مجموع الاعتماد الخاص بمجلس الشيوخ ومجلس النواب لا يدرج إلا شكلياً في الموازنة العامة ولضرورة القيود العامة . لذلك لا تبلغ تفاصيل موازنتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ إلى وزير المالية خلال إعداد الموازنة العامة ولا ترفع إلى لجنة المال والموازنة الن悲哀ية ولا يراقبها المجلس الآخر بعد أن يكون المجلس المعنى صوت عليها . ولكن من المتعارف عليه أن السلطات البرلمانية لا تقدم موازنة غير منسجمة مع الموازنة العامة ، وعليها أن تأخذ بعين الاعتبار السياسة المالية للدولة . وهذا يعني أن الاستقلالية التامة ليست أبداً القاعدة العامة . وتنبع هذه الاستقلالية من مبدأ فصل السلطات وتنطلب وجود بنية إدارية مستقلة عن السلطة التنفيذية . ويكرس الدستور استقلالية المجلسين .

### 5 - علنية الموازنات

إن علنية الموازنة والحسابات هي من أهم ميزات الديمقراطية البرلمانية . فمن دون علنية الموازنة والحسابات لا يمكن المجلس ولا الرأي

بعد الانتهاء من تقديم عرضه ، بدأت المناقشة التي شارك فيها النواب السادة سمير عازار ، أنور الخليل ، ياسين جابر ، سليم سعادة ، محمد فنيش ، نزيه منصور وأحمد حبوس وعدد من المشاركين ، تركزت على النقاط التالية :

علنية بيانات ديوان المحاسبة والتوقعات الاقتصادية والمالية ودور مكتب التخطيط وأهمية إنشاء مكاتب دراسات مستقلة ومعاشات التقاعد والمجلس الأعلى للمالية وديوان المحاسبة والرقابة المسقبة واللاحقة وتوفير المعلومات للنواب وقانون قطع الحساب والضوابط الخارجية للموازنة والعلاقة بين الموازنة والقانون - البرنامج .

### المحور الرابع : المخصصات وموازنة مجلس النواب في النظام البلجيكي

قدم ورقة هذا المحور السيد إميل كليمان ، المدير الإداري في مجلس النواب البلجيكي . وقد شملت ورقته العناوين التالية :

### 1 - شمولية الموازنة والاستقلالية المالية للبرلمان

فمن جهة يفرض الدستور البلجيكي شمولية الموازنة والحسابات ، أي أن موازنتي مجلس النواب ومجلس الشيوخ يجب أن تدرج في الموازنة العامة . ومن جهة ثانية كرس الدستور البلجيكي الاستقلالية المالية لكل من المجلسين ، ونص على أن مجلس النواب ومجلس الشيوخ يحددان سنوياً مخصصات سير العمل فيما .

### 2 - الموازنة العامة وجدول المخصصات

تعني المخصصات مخصصات العائلة المالكة والمجلسين التشريعيين وديوان المحاسبة واللجنة الدائمة لمراقبة أجهزة الشرطة والوسطاء الفدراليين . وتعني عبارة

إعداد موازنة المجلس وإنفاقها ودور كل من لجنة المحاسبة ولجنة الشؤون الداخلية وهيئة المراقبين وكذلك مراحل إعداد موازنة المجلس وإقرارها وإنفاقها .

وبعد الانتهاء من عرض السيد كليمان ، فتح باب المناقشة ، وشارك فيها النواب السادة سمير عازار ، أنور الخليل ، ياسين جابر ، سليم سعادة ، محمد فنيش ونزيه منصور وعدد من المشاركين . وتركت الأسئلة والمناقشة حول النقاط التالية : الشفافية والمساواة في موازنة المجلس ودور نواب المعارضة في تحديد موازنة المجلس وإنفاقها وأليات صرف الاعتمادات الملحوظة في الموازنة وصدقون موازنة المجلس وعلاقة ديوان المحاسبة بلجنة المحاسبة النيابية ونفقات المجموعات السياسية . ودار نقاش آخر حول صلاحيات نائب رئيس مجلس النواب وصلاحيات نائب رئيس مجلس الوزراء .

العام أن يمارس رقابة منطقية على سياسة الحكومة المالية . في بلجيكا تضمن السلطات عليّة الموازنة العامة .

#### 6 - نظام موازنة مجلس النواب

يرعى موازنة المجلس نظام خاص يقوم على التالي :

- \* يتم تشكيل لجنة خاصة من أحد عشر عضواً تقوم بالتدقيق في حسابات المجلس وتحدد بناء على اقتراح المراقبين الماليين داخل المجلس موازنة المجلس وتعرضها على الهيئة العامة .

- \* يقوم ستة نواب على الأقل بمهام المراقبين الماليين داخل المجلس . تكلف هيئة المراقبين الماليين بكل التدابير المتعلقة بالأموال غير المنقوله والمعدات والرسوميات ونفقات المجلس .

- \* ينص القانون على بنية الموازنة وبنودها واعتمداتها .

وفي نهاية مداخلته شرح السيد كليمان آليات

### ثالثاً - التوصيات العامة للندوة

التوصيات النهائية للندوة نظراً لطابعها التفصيلي والتقيي ، ولكنها موجهة إلى بعض الإدارات المعنية . والمجموعة الثانية ذو طابع عام وتنقسم بعد سياسي وبرلماني يؤدي اعتمادها إلى تحقيق نقلة نوعية مهمة في ممارسة مجلس النواب لإحدى مهامه الأساسية أي إقرار الموازنة العامة ومراقبة تنفيذها . وتضمنت المجموعة الثانية النقاط التالية :

- 1 - ضرورة حصول النواب ، وبخاصة أعضاء لجنة المال والموازنة وفي الوقت المناسب - أي قبل مناقشة الموازنة - على الدراسات الماكرو - اقتصادية عن الأوضاع

برعاية دولة رئيس مجلس النواب الأستاذنبيه بري وبدعوة من لجنة المال والموازنة النيابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، انعقدت في مجلس النواب ما بين 4-2 كانون الأول 2003 ندوة برلمانية حول آليات إعداد الموازنة وإقرارها ومراقبة تنفيذها . وبنتيجة المحاضرات المقدمة والمناقشات والمداخلات والتعليقات التي أعقبتها وشارك فيها السادة النواب والحضور ، برزت مجموعتان من الاقتراحات ، المجموعة الأولى ذو طابع تقني يؤدي الأخذ بها إلى تحسين عملية تحضير الموازنة وتنفيذها . هذه المجموعة لم تتناولها

الرقابة المؤخرة لديوان المحاسبة ، التخفيف تدريجياً من أعمال الرقابة المسبقة التي يتولاها وذلك برفع نصاب الصنفات الخاضعة لرقابته وبعدم إخضاع المعاملات التي تقصر على الرقابة الشكلية إلى رقابته .

5 - إلغاء تدوير النفقات غير المعقودة وإعادة هذه الأموال إلى المالية العامة .

6 - تقصير مهل إعداد الموازنة بحيث يصل مشروع الموازنة إلى مجلس النواب في مطلع أيلول من كل سنة وتجنب الإنفاق على أساس القاعدة الاثني عشرية .

7 - إن مراقبة تنفيذ الموازنة من قبل مجلس النواب يجب أن يكون عملاً دائمًا ومستمراً على مدار السنة وليس عملاً ظرفياً وطارئاً وأانياً ، لذلك وتسهيلاً لقيام مجلس النواب وبخاصة لجنة المال والموازنة بعملية الرقابة المستمرة ، يطلب إلى وزارة المالية بتزويد المجلس بتقارير شهرية وفصلية ونصف سنوية عن التقدم المحرز بتنفيذ الموازنة وإجراء الربط الإلكتروني بين وزارة المالية ومجلس النواب . كما يطلب إلى ديوان المحاسبة القيام بإجراء مماثل .

8 - التأكيد على الدور المحوري والمركزي للجنة المال والموازنة في مناقشة مشروع الموازنة وإقرارها ، وعلى ضرورة إشراك جميع اللجان النيابية بدراسة مشروع الموازنة والاستماع إلى وجهات نظرها في هذا الموضوع ، وتزويدها بكل الدراسات المتعلقة بالموازنة .

9 - الطلب إلى الوزارة بأن يقوموا بعرض مشاريع وبرامج وزارتهم أمام لجنة المال والموازنة النيابية في أثناء مناقشة الموازنة أو في الفترات السابقة لهذه المناقشة .

10 - الطلب إلى وزارة المالية إنجاز قطع

العامة في البلاد ، على أن تصدر هذه الدراسات عن مؤسسات عامة وخاصة تمتلك بالاستقلالية والحيادية والموضوعية والكافيات العلمية . كما من الضروري أن يشارك بهذه الدراسات مصرف لبنان وأن يزود مجلس النواب بما يصدر عنه من تقارير ودراسات مالية واقتصادية .

2 - تضمين ما يعرف بذلة الموازنة توقعات السلطة التنفيذية لمعدلات النمو لسنة التي يعطيها مشروع الموازنة ولتوقعاتها عن تأثير الموازنة ومردودها على هذه المعدلات . كما يجب أن تشير هذه الذلة إلى معدلات صرف العملات الأجنبية ومعدلات أسعار المحروقات ، وأن تعكس السياسة العامة المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة وأن تكون مبنية على أرقام ومعطيات شفافة .

3 - نشر جميع المستندات المتعلقة بالموازنة بما فيها تقارير اللجان النيابية عبر وسائل الإعلام المطبوع والمرئي والمسموع ، احتراماً لحق المواطنين بمواكبة عملية مناقشة وإقرار الموازنة .

4 - تعزيز دور مجلس النواب وديوان المحاسبة في عملية مراقبة تنفيذ الموازنة . ومن المطلوب أن يتولى ديوان المحاسبة بصورة خاصة مراقبة النظم والإجراءات المعتمدة في الإنفاق . وانطلاقاً من وظيفة ديوان المحاسبة في الرقابة المؤخرة اقترح بالحاق الديوان بمجلس النواب أو على الأقل بأن يقوم الديوان بتزويد المجلس بتقارير شهرية مبنية على التقارير والملفات التي تمده بها وزارة المالية . ومن المسلم به أن الديوان لا يستطيع تأدية دوره الرقابي إلا إذا كان يمتلك القرارات البشرية والوسائل المادية التي تتيح له تحقيق الرقابة المطلوبة . وقد يكون من المجدى لتفعيل

- 14 - إنشاء هيئة مالية عليا ذات صفة استشارية تتولى تقديم المشورة للجنة المال والموازنة في الشؤون المالية ، بما في ذلك نمو الدين العام وكلفة خدمته .
- 15 - تأليف فريق عمل متخصص يتولى درس مختلف مراحل الرقابة وأنواعها ويقترح خطة لتحسين إجراء هذه الرقابة .
- 16 - تحقيق استقلالية موازنة مجلس النواب وعدم إخضاع تنفيذها للسلطة التنفيذية .
- 17 - تعزيز تبادل الخبرات بين مجلس النواب اللبناني ومجلس النواب البلجيكي . وفي هذا الإطار أعرب الوفد البلجيكي عن ترحيبه بفتح قنوات اتصال مع مجلس النواب اللبناني وب خاصة مع لجنة المال والموازنة وأمانة سرها بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وقد أعرب البرنامج عن موافقته واستعداده للمساهمة في ذلك .
- 18 - يوصي المشاركون بطباعة وترجمة وثائق هذه الندوة وتوزيعها على السادة النواب وسائر المهتمين بموضوع الموازنة العامة .
- حساب الموازنة عن السنة السابقة في شهر تموز من كل عام وتسليمها إلى لجنة المال والموازنة النيابية قبل المباشرة بمناقشة مشروع الموازنة للعام المقبل .
- 11 - تعزيز دور مراقببي عقد النفقات في الإدارات والمؤسسات الرسمية .
- 12 - إصدار تقرير أسبوعي عن جلسات مناقشة الموازنة في لجنة المال والموازنة وتوزيعه على النواب .
- 13 - بعد الأخذ بال نقاط المذكورة أعلاه السعي مستقبلاً لإعادة هيكلة الموازنة العامة على أساس موازنة برامج ، محددة الأهداف والنتائج المتوقعة مما يمنحها الشفافية المطلوبة ويوضح دورها في تحقيق السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، ويسهل في مرحلة لاحقة مراقبة تنفيذها وتقييم مدى مساهمة النفقات الملحوظة في تحقيق الأهداف الموضوعة . وتتوفر هيكلة الموازنة على أساس البرامج رؤية للعمل الحكومي على مدى عدة سنوات وإن كانت النفقات ملحوظة على أساس القاعدة السنوية .



- 2 -

## منتدي الحوار البرلماني العربي - الياباني

دمشق 20/8/2004

### بيان الختامي

الم المنتدى :

#### 1 - حول الوضع الدولي :

يرى المشاركون أن التطورات التي يشهدها العالم منذ أكثر من عقد من السنين ، والتي تخصّص عنها نشوء النظام العالمي الجديد أحادي القطب ، قد طرح أمام شعوب العالم قاطبة جملة من التحديات أبرزها مواجهة التحولات الاقتصادية الهامة المتمثلة بسيطرة نظام الاقتصاد الحر (اقتصاد السوق ) وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية ، وانتشار العولمة وتمركز القوة واستخدامها لفرض إرادات ورؤى خاصة على الشعوب من خلال شن الحرب والاحتلال .. وتهميّش دور الأمم المتحدة ، الأمر الذي يستدعي تصافر جميع الشعوب والبلدان لإعادة التوازن إلى العلاقات الدولية ، وتحقيق العدالة والتنمية المترابطة .

#### 2 - عملية السلام في الشرق الأوسط :

أ - يعرب المشاركون عن قلقهم العميق لتجزّر الأوضاع في الشرق الأوسط ، لاسيما في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ووصول عملية

في الفترة ما بين العشرين والثانية والعشرين من آب/أغسطس/2004 ، وفي إطار التعاون المشترك بين مجلس الشعب السوري والاتحاد البرلماني العربي ، وشبكة القيادة اليابانية - العربية ، عقد في دمشق المنتدى الأول للحوار البرلماني العربي - الياباني .

شارك في المنتدى برلمانيون عرب يمثلون جيل الشباب في البرلمانات والمجالس العربية في كل من : الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، الجزائر ، السودان ، سوريا ، قطر ، لبنان ، فلسطين ، المغرب ، اليمن ، وبرلمانيون يابانيون يمثلون جيل الشباب في مجلسي النواب والشيوخ اليابانيين .

ناقش البرلمانيون العرب واليابانيون المشاركون في المنتدى جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبرلمانية التي تهم البلدان العربية واليابان . وبعد مناقشات ومداولات اتسمت بالصراحة والشفافية والمسؤولية اتفق المشاركون في المنتدى على إصدار هذا البيان المشترك الذي يعبر عن ترافق آرائهم إزاء القضايا التي طرحت في

لحماية العراق ووحدة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله وصيانته ثرواته الطبيعية . ويدعون الأمم المتحدة للقيام بدورها الطبيعي في إنهاء الاحتلال وإعادة الاستقرار إلى العراق وإعداد دستور ديمقراطي وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة حتى تتمكن جميع دول العالم ، لاسيما الدول الأوروبية واليابان والدول المجاورة للعراق ، من الإسهام في إعادة إعمار العراق ليتمكن من متابعة عملية التنمية وإزالة آثار الحرب المدمرة .

#### 4 - حول التضامن مع سوريا :

يعرب المشاركون عن تقديرهم البالغ للسياسة التي تتبعها الجمهورية العربية السورية، تحت قيادة السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد ، رئيس الجمهورية ، والمتمثلة بالدفاع عن الحقوق السيادية الوطنية ، والعمل على تحرير الأرض المحتلة ، ومكافحة الإرهاب ، والسعى إلى تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة ، والدعوة إلى اعتماد الحوار كأساس للعلاقات بين الدول . ويعلنون تضامنهم مع سوريا في مواجهة الضغوط التي تمارس عليها ، لاسيما بعد إقرار قانون محاسبة سوريا في الكونغرس الأمريكي . ويدعو المشاركون الولايات المتحدة الأمريكية إلى التخلي عن مبدأ العقوبات واعتماد الحوار في علاقتها مع سوريا ومع جميع دول العالم . تمشياً مع القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة .

#### 5 - حول الوضع في السودان :

يعرب المشاركون عن ارتياحهم للاقتاق الموقعة بين حكومة السودان والحركة الشعبية السودانية الذي أدى إلى إحلال السلام في جنوب السودان . كما يعربون عن القلق لتدور الأوضاع في منطقة دارفور و يؤكدون ضرورة إيجاد حل سريع للأزمة الناشئة من خلال

السلام في المنطقة إلى طريق مسدود .

ب - إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأعمال والمارسات التي يقوم بها ( القتل المنهجي ، الاعتقال ، تدمير البيوت والبنية التحتية ، مواصلة بناء جدار الضم والفصل العنصري رغم قرار محكمة العدل الدولية ) تتناقض مع قرارات الأمم المتحدة وإرادة المجتمع الدولي ولا تخدم عملية إحلال السلام في المنطقة .

ج - إن تحقيق السلام العادل الشامل في الشرق الأوسط هو مطلب دولي شامل يخدم مصالح جميع شعوب المنطقة ومصالح الأمن والسلام في العالم أجمع . ولن يتحقق هذا السلام إلا باحترام قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية وبانسحاب إسرائيل الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين ، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران 1967 ، ومن مزارع شبعا اللبناني ، وإقرار حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى وطنهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وعاصمتها القدس .

د - يدعوا المشاركون العرب واليابانيون الأمم المتحدة ، ولاسيما مجلس الأمن الدولي إلى توفير حماية فورية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وإرغام إسرائيل على وقف سياساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ووقف بناء جدار الفصل العنصري . كما يدعون المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدات العاجلة لإعادة بناء ما خربته آلية الحرب الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

#### 3 - حول الوضع في العراق :

يعرب المشاركون عن بالغ قلقهم لتدور الأوضاع الأمنية في العراق ، و يؤكدون تأييدهم

- الدول العربية .
- قيام الفاعلين الاقتصاديين اليابانيين بزيارات إلى الدول العربية .
  - تبادل الزيارات بين رجال الأعمال من الجانبين .
  - إقامة معارض اقتصادية مشتركة .
  - إنشاء مشاريع وشركات مشتركة عربية يابانية .
  - التوسيع بالدور الذي تقوم به اليابان في خدمة التنمية في بعض الأقطار العربية والمطالبة بالمزيد من الجهود خدمة لمصالح الجانبين .
  - دعم السياحة اليابانية في البلدان العربية .
  - العمل على إقامة خطوط طيران مباشرة بين اليابان والدول العربية .
  - العمل على دعم المبادرات الثقافية بين الجانبين وتنمية التعاون الثقافي والتعليمي بدعم الترجمة والدراسات وتنظيم لقاءات بين المفكرين العرب واليابانيين .
  - دعم تدريس اللغة العربية في اليابان واليابانية في الدول العربية .
  - تشجيع الإنتاج الثقافي بكل جوانبه بين الجانبين وإقامة مشاريع ثقافية وسياحية مشتركة .
- 9 - حول التعاون المستقبلي على الصعيد البرلماني :**
- 1 - اعتبار هذا اللقاء في دمشق بمثابة اجتماع تأسيسي لمنتدى الحوار والتعاون البرلماني العربي - الياباني .
  - 2 - تشكيل لجنة متابعة تضم ممثلاً واحداً عن كل شعبة عضو في الاتحاد البرلماني

إعطاء المزيد من الوقت للحكومة السودانية حتى تتمكن من فرض الأمن والاستقرار في المنطقة . ويؤكد المشاركون رفضهم للتدخل في شؤون السودان الداخلية من خلال محاولات تدوير مشكلة دارفور .

- 6 - حول الإرهاب :**
- أ - يدين المشاركون الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته ، ويدعون إلى تصافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة واجتثاثها من جذورها .
  - ب - يدعوا المشاركون إلى ضرورة التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في النضال من أجل تحرير أراضيها واستعادة حقوقها المشروعة وفق المعايير والقرارات الدولية .
  - ج - يدعوا المشاركون إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات لنشر روح المحبة والتعاون والمشاركة .

**7 - حول التجربة التنموية اليابانية :**

يؤكد المشاركون تقديرهم الكبير للتجربة اليابانية التنموية الرائدة التي مكنت اليابان ، خلال عقود قليلة ، أن تنهض من ثثار الحرب العالمية الثانية ، وأن تتغلب على جميع الصعاب لتبني اقتصاداً عملاقاً ، وأن تصبح الدولة الثانية في العالم في الميدان الاقتصادي ، وذلك استناداً إلى سياسة تعتمد على تقدير العمل والاعتداد بالنفس وتشجيع المبادرات الفردية والدقة اللامتناهية في تنظيم العمل والإنتاج واحترام الجهد الإنساني ، الأمر الذي يجعل هذه التجربة جديرة بالدراسة والاقتداء .

- 8 - توصيات حول العلاقات الاقتصادية والاجتماعية :**
- أجمع المشاركون على التوصيات التالية :
- الرفع من الاستثمارات اليابانية في

الاتفاق عليه لوضع الصيغة التنظيمية لهذا الحوار وتبادل الآراء حول نتائج اجتماع دمشق وما يستجد من أمور تهم الجانبين .

وفي الختام ، وافق المشاركون على رفع البرقية التالية إلى سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد ، رئيس الجمهورية العربية السورية :

العربي وممثلي عن شبكة العلاقات العربية اليابانية تعمل على تحقيق الأهداف التالية :

أ - السعي لترسيخ هذا الحوار وجعله حواراً دائماً له اجتماعات دورية سنوية تعقد بالتناوب بين العاصمة العربية والمدن اليابانية .

ب - التحضير لعقد الدورة الثانية لهذا المنتدى في الصيف القادم 2005 في مكان يتم



## **السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد المحتوم**

**رئيس الجمهورية العربية السورية**

**دمشق**

نشرف ، نحن البرلمانيين العرب واليابانيين المشاركون في أعمال المنتدى الأول من أجل الحوار بين البرلمانيين العرب واليابانيين المنعقد في مدينة دمشق ، عاصمة الجمهورية العربية السورية ، بالإعراب لسيادتكم عن أسمى آيات الشكر والامتنان لما أحطنا به من رعاية وحسن وفادة وتكرم طيلة مقامنا في رحاب دمشق الفيحاء .. دمشق الصمود والبطولات .

إن البرلمانيين العرب واليابانيين يعبرون عن سامي تقديرهم واعتزازهم بالدور الكبير والريادي الذي تضطلع به سوريا تحت قيادتكم الحكيمة والرشيدة في الدفاع عن القضايا العربية المصيرية والتمسك بثوابت ومقومات الأمة العربية ، والعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان وفقاً للشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام .

كما ينوه البرلمانيون العرب واليابانيون بالجهود الكبيرة والتسهيلات الجمة التي قدمها مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية لتأمين انعقاد المنتدى ، مما أسهم في نجاح أعماله وبلغه أهدافه وتوصله إلى قرارات هامة ستنعكس آثارها إيجابياً على العلاقات العربية اليابانية خصوصاً ، وعلى العلاقات العربية الدولية عموماً .

نحييك يا سيادة الرئيس ، ونشد على أياديكم ونؤكّد لسيادتكم دعمنا لسوريا التي ليست وحدها في معركة الصمود والدفاع عن الحقوق العربية ، ونتمنى لسيادتكم موفور الصحة والسعادة ولسوريا استمرار التقدم ودوم الازدهار تحت قيادتكم الرشيدة الحكيمـة .

دمشق في 22/8/2004

**البرلمانيون العرب واليابانيون**

**المشاركون في المنتدى الأول**

**من أجل الحوار البرلماني العربي الياباني**

- 3 -

تقديم

**الاجتماع المشترك الثالث  
للجنتين القانونية والسياسية - البرلمانية  
لاتحاد البرلماني العربي**

بيروت 2004/9/2

**أولاً - البيان الخاتمي**

بدعوة كريمة من دولة الأستاذ نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، عقد في مبنى مجلس النواب اللبناني في بيروت يوم الخميس الواقع في 18 رجب 1425 هـ الموافق 2 / أيلول / سبتمبر 2004 الاجتماع المشترك الثالث للجنتين القانونية والسياسية - البرلمانية في الاتحاد البرلماني العربي ، وذلك لبحث الصيغة المشتركة ( لمشروع إنشاء البرلمان العربي ) التي تم التوصل إليها في الاجتماعات المشتركة التي عقدت في القاهرة بين الأمانتين العامتين لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي ( 26-28 / حزيران - يونيو 2004 ) .

شارك في الاجتماع برلمانيون عرب يمثلون الشعب البرلمانية العربية في كل من: الأردن - الإمارات العربية - البحرين - تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - مصر - المغرب.

وشارك في الاجتماع أيضاً وفد يمثل جامعة الدول العربية برئاسة معالي الأستاذ عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية .

**جلسة الافتتاح**

عقدت جلسة الافتتاح في مبنى مجلس النواب اللبناني . وقد استمع المشاركون في لجتماع إلى خطاب من دولة

احتضنت العاصمة اللبنانية - بيروت - في الثاني من سبتمبر/أيلول 2004 الاجتماع المشترك الثالث للجنتين القانونية والسياسية - البرلمانية لاتحاد البرلماني العربي ، وذلك لمتابعة النظر في إسهام الاتحاد البرلماني العربي في استكمال إنجاز مشروع « البرلمان العربي » وإخراجه إلى حيز الوجود من خلال بحث الصيغة المشتركة لهذا المشروع التي تم التوصل إليها في الاجتماعات المشتركة التي عقدت في القاهرة في حزيران/يونيو 2004 بين الأمانتين العامتين لكل من جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي .. وأسفر الاجتماع عن :

1 - وضع الصيغة النهائية لمشروع «البرلمان العربي» في البيان الخاتمي .

2 - إصدار بيان سياسي باسم «إعلان بيروت» حول الوضع العربي الراهن .

وتقدم «البرلمان العربي» فيما يلي النص الكامل لهاتين الوثيقتين :

الرئيس نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني ، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، الذي ألقى كلمة استهلها بالترحيب بمعالي الأستاذ عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية وبجميع المشاركين في الاجتماع ، ولفت دولة الرئيس بري إلى أن الحدث الذي نحن بصدده اليوم ليس حدثاً "عادياً" ، إذ أنه يتوج مسيرة طويلة لنضال البرلمانيين العرب باتجاه تحقيق حلم ، عملت اللجنة القانونية والسياسية في الاتحاد على بلوغه بصيغة عربية ناجحة ، كما بذلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية جهوداً ملحوظة على مستوى الجامعة وسلطة القرار متمثلة بالقمة من أجل جعله موضوع قناعة وإبراز مصلحة الجميع بإطلاق البرلمان العربي .

وأعلن دولة الرئيس بري أنه سيقوم بالاتصالات والمراسلات اللازمة بالقيادة العربية بالدفع قدماً" بمواقفهم المؤيدة للمشروع ، وأكد بأن معالي الأمين العام للجامعة لن يأل جهداً لتحقيق هذه الغاية . ثم عرض دولة الرئيس بري على الاجتماع اقتراحين تمنى صياغتهما لعرضهما على مجلس الاتحاد القائم .

#### **الاقتراح الأول : إنشاء لجنة برلمانية في إطار الاتحاد تهتم بشؤون المعوقين**

**والاقتراح الثاني : إنشاء لجنة برلمانية عربية ضد الفساد.**

ثم استعرض دولة الرئيس بري الوضع السياسي في فلسطين ، مشيراً إلى الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يومياً ، و استهدافها القدس الشريف عبر الأطواق الاستيطانية بينما العرب نائم . و حبا نضال السجناء الفلسطينيين الذي يصومون احتجاجاً على اعتقالهم و طالب الاجتماع بإصدار توصيه ملخصها المطالبة بمعاملة السجناء في فلسطين كأسرى حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف .

وعرج الرئيس بري على الوضع في العراق مشيراً إلى خطر التقسيم أو تقاسم السلطة كهدف للمجموعات السكانية نتيجة للفوضى المنظمة التي تتبعها قوات الاحتلال . و حول الوضع في السودان ، أوضح الرئيس بري أن الاستهداف الجهوي للسودان يرمي للسيطرة على ثرواته وتبييضها خارج حلم الشعب السوداني بدولة مركزية موحدة . و حذر الرئيس بري في كلمته بأن المشاريع التي تستهدف منطقتنا بحرب السيطرة من مشروع الشرق الأوسط الكبير إلى مشاريع الشراكة تشير إلى أن القوى العظمى تحاول جعل هذه المنطقة ملائمة مع مخططاتها ومشاريعها وخرائط طرقها .

وأكد الرئيس بري بأن جامعة الدول العربية ، ومن ضمنها البرلمان العربي ، هي المؤسسة العربية الوحيدة القادرة على وضع صيغ التنسيق والتعاون العربي المشترك . واجتماع اليوم يمثل "أنموذجاً" لإطلاق مشاريع مماثلة آملين من قمة الجزائر أن توسيس لمرحلة عربية جديدة .

وكان الاجتماع قبل ذلك قد استمع إلى كلمة من معالي الأستاذ عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الذي ابتدأ كلمته بتوجيه الشكر إلى دولة الرئيس نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي ، على الدعوة الموجهة إلى جامعة الدول العربية لحضور اجتماع بيروت .

وأشاد السيد موسى بالمسيرة الديمقراطية العريقة في لبنان ثم عرج على الوضع الدولي الذي يتميز بالتطور المتتسارع مشيراً بهذا الصدد إلى أن العالم العربي لا يستطيع في وضع كهذا أن يتجمد على ما هو عليه ، فالتطور قادم لا ريب فيه والتغيير لا مندوحة منه ويبقى علينا أن نحدد ما

هو حجم التغيير المطلوب ، وما هو الطريق إليه. وأشار السيد موسى إلى إجماعنا في العالم العربي هو على الطريق الديمقراطي الموجودة في المجتمع وللديمقراطية معنى واحد : الانتخابات والتعبير عن مختلف التيارات.

ثم تناول التطورات التي أدت إلى وضع مشروع إنشاء البرلمان العربي . وأوضح بعد ذلك أن البرلمان العربي المزعزع إنشاؤه يجب أن يكون له هدفان : سياسي وتموي ، وأن من شأنه أن يكون خطوة أساسية لتعزيز الديمقراطية في الوطن العربي . وأوضح الأستاذ عمرو موسى تأسيس البرلمان العربي هو أحد التغيرات الأساسية التي ستجري في الجامعة العربية التي أقرت القمة العربية في تونس تعديل ميثاقها بحيث يشمل تأسيس البرلمان العربي .

وفي حديثه عن الوضع الدولي أوضح الأستاذ عمرو موسى أن الوضع مظلم والسلبيات أكثر من الإيجابيات . وأن العلاقات تتفز من مرحلة إلى أخرى بصورة متسرعة ونحن نلهث وراءها . ومع ذلك فلا يجوز ان نقى مشاهدين لما يحدث ، بل مساهمين ، وأن نعمل لكي نصبح شركاء في صناعة العلاقات الدولية والإقليمية .

و حول الاجتماع الراهن للجنتين السياسية والقانونية أوضح الأستاذ موسى انه اجتماع تاريخي لأن من المتوقع أن يصدر عنه النص الذي سيرسل إلى الحكومات تمهدأً لعرضه على القمة العربية القادمة كتعديل على ميثاق الجامعة .

ونوه الأستاذ عمرو موسى بدور البرلمانات من الوضع الراهن ، مشيراً إلى أن عليهم الإسهام في تطوير الواقع العربي وان الجامعة العربية سوف تتعاون مع البرلمانات لارتقاء بالعالم العربي إلى الديمقراطية الحقيقة التي تتشدّها شعوبنا .

وتحدث في جلسة الافتتاح أيضاً السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي الذي استهل كلمته بتوجيه الشكر إلى دولة السيد نبيه بري ، رئيس مجلس النواب اللبناني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي ، على استضافته للاجتماع .

كما رحب بمشاركة معالي الأستاذ عمرو موسى ، الأمين العام لجامعة الدول العربية .

وأوضح السيد بوشكوح خطورة الظروف الإقليمية والدولية التي يعقد في ظلها الاجتماع حيث تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءاتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني ، وتتابع بناء الجدار العازل وترفض تنفيذ القرارات الشرعية الدولية حول الصراع العربي الإسرائيلي. كما استعرض السيد بوشكوح أوضاع المعتقلين والأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون إسرائيل والمأساة التي يعيشونها مؤكداً تضامن البرلمانيين العرب معهم وداعياً المنظمات الدولية إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالإفراج عنهم.

وأشار السيد بوشكوح أيضاً إلى تدهور الوضع الأمني في العراق وتعرض وحده وسيادته للخطر ، كما ندد بالضغوط التي تتعرض لها كل من سوريا ولبنان والسودان لإرغامها على قبول سياسات تتعارض ومصالحها الوطنية . وأعلن تضامن البرلمانيين العرب مع جميع هذه الدول الشقيقة .

وأوضح السيد بوشكوح أن الاجتماع في بيروت يأتي تتوياً لسلسلة من الاجتماعات التي عقدت من قبل كل من جامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي في إطار العمل على تحسين أداء منظمات العمل العربي المشترك بهدف التكيف مع المستجدات الدولية .

وأضاف السيد بوشكوح يقول أن الصيغة المشتركة لإنشاء البرلمان العربي التي تم التوصل إليها بصورة مشتركة بين الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية تمثل عملاً جليلاً ونقطة نوعية ستدشن مرحلة جديدة متميزة من مراحل العمل القومي وستعكس إيجابياً على الوضع البدان العربي إقليمياً ودولياً .

#### **جلسات العمل**

ابتدأت جلسات العمل التي ترأسها السيد إسماعيل الحاج موسى ، رئيس لجنة التشريع والعدل في المجلس الوطني السوداني ، الذي طرح على المناقشة الملحق الخاص بإنشاء البرلمان العربي الذي تم التوصل إليه في الاجتماع المشترك للأمانتين العامتين لكل من الاتحاد البرلماني العربي وجامعة الدول العربية في حزيران - يونيو 2004 وبعد مناقشات مستفيضة تميزت بالشفافية والصراحة والشعور الرفيع بالمسؤولية شكل الاجتماع لجنة صياغة ضمت رئيس الاجتماع وممثلي عن كل من الأمانتين العامتين لجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي لإدخال التعديلات التي اقرها المجتمعون على مشروع تأسيس البرلمان العربي .

وقد اجتمعت لجنة الصياغة وأدخلت التعديلات المطلوبة وهي كما يلي :

#### **ثانياً - إنشاء البرلمان العربي**

تم الاتفاق على التقدم بمشروع تعديل لميثاق جامعة الدول العربية يخصص للنص على إقامة البرلمان العربي على أن تقدم باقي البنود في صيغة قرار صادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة المزمع عقده خلال شهر (مارس ) 2005 في العاصمة الجزائرية :

أولاً: نص المادة المقترن إضافتها كتعديل إلى ميثاق جامعة الدول العربية :

"ينشأ برلمان عربي في إطار جامعة الدول العربية كهيئة مستقلة وكمجتمع من أجهزتها الرئيسية ، ويحدد نظام أساسى ، يقوم بإعداده برلمان انتقالى مدته خمس سنوات ، تشكيلاً وطريقة انتخاب أعضائه واحتياصاته كما يحدد نظام داخلى إجراءات عمله ."

ثانياً: مشروع قرار صادر عن قمة الجزائر بشأن إنشاء البرلمان العربي الانتقالي :

#### **مشروع قرار صدر عن قمة الجزائر بشأن إنشاء البرلمان العربي الانتقالي**

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،

— استناداً إلى مبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية، وعملاً في إطاره ،

- ورغبة في تطوير وتحديث مؤسسات وأجهزة الجامعة،
- وإدراكا لأهمية مبدأ الشورى وتوسيع المشاركة الشعبية كأساس للتطور الديمقراطي،
- وإيمانا بطلعات الشعوب العربية نحو توثيق الروابط التي تجمع بينها، وإسهاما في إقامة نظام عربي يحقق أمني الأمة العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واحترام القانون وتعزيز حقوق الإنسان، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة،
- وتجاويا مع رغبة الشعوب العربية ومؤسساتها التمثيلية في إنشاء البرلمان العربي بما يخدم مصالحها ويعزز تضامنها،
- وبالإشارة إلى قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في تونس رقم: 256 د. ع. (16) - 2004/5/23 بشأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك.
- واستناداً إلى المادة رقم (.....) من ميثاق جامعة الدول العربية التي تنص على إنشاء برلمان عربي،

#### **يقرر**

إنشاء برلمان عربي انتقالي لمدة خمسة سنوات تبدأ من تاريخ أول انعقاد له ، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم ، ويكون البرلمان العربي الانتقالي من أربعةأعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية ويعمل وفقاً للنظام الأساسي المرفق بهذا القرار .

#### **النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي**

##### **مادة ( 1 )**

ينشأ برلمان عربي انتقالي لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ أول انعقاد له ، وذلك كمرحلة انتقالية نحو قيام برلمان عربي دائم ، ويكون من أربعةأعضاء لكل دولة عضو في جامعة الدول العربية .

##### **مادة ( 2 )**

يتم انتخاب أعضاء البرلمان الانتقالي من بين أعضاء ومن قبل المجلس النجاشي أو ما يماثله في كل دولة عضو، مع مراعاة تمثيل المرأة .

##### **مادة ( 3 )**

تكون للبرلمان الانتقالي موازنة مستقلة، تتكون مواردها من مساهمات الدول الأعضاء على أن تكون نسبة المساهمة السنوية للدول وفق النسب المعتمدة في جامعة الدول العربية والموارد الأخرى التي يقرها البرلمان ، ويتم إعداد موازنته وتنفيذها طبقاً للوائح المالية والإجراءات المحاسبية التي يحددها البرلمان.

##### **مادة ( 4 )**

يتولى كل برلمان وطني تغطية نفقات ومصاريف ممثليه في البرلمان الانتقالي.

##### **مادة ( 5 )**

**أ - يكون مقر البرلمان العربي في ....**

(1) قرر المؤتمر الحادي عشر للاتحاد البرلماني العربي بالإجماع أن تكون دمشق هي المقر الدائم للبرلمان العربي .

ب- يجوز للبرلمان الانتقالي عقد اجتماعاته في إحدى الدول العربية الأخرى بقرار منه بناء على دعوة توجه من إحدى الدول الأعضاء.

#### مادة ( 6 )

أ - يحدد مجلس الجامعة على مستوى القمة تاريخ وإجراءات انعقاد أول دورة للبرلمان بعد إتمام تشكيله.

ب - يرأس الجلسة الأولى أكبر الأعضاء سنا ، وينتخب في هذه الجلسة ، عن طريق الاقتراع السري ، ووفقا لنظامه الداخلي ، ولمدة عام ، مكتب البرلمان الانتقالي المؤلف من الرئيس وثلاثة نواب للرئيس.

ج - يتولى الرئيس رئاسة الجلسات ، وفي حال غيابه يتولى نواب الرئيس بالتناوب رئاسة الجلسات ، وفقا للنظام الداخلي .

د- يحدد النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي اختصاصات الرئيس ونوابه .

هـ - يؤدي أعضاء البرلمان الانتقالي اليمين في بداية الجلسة الافتتاحية وقبل الشروع في أي أعمال أخرى ، وذلك بالصيغة التالية :

" أقسم بالله أن ألتزم بأهداف البرلمان العربي وخدمة مصالح الأمة العربية بإخلاص وتجدد والله على ما أقول شهيد "

#### مادة ( 7 )

بعد البرلمان الانتقالي نظامه الداخلي وبشكل مكتبه ولجانه .

#### مادة ( 8 )

يقوم البرلمان الانتقالي بإعداد النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم ، ويصبح هذا النظام نافذا بعد إقراره من مجلس الجامعة على مستوى القمة .

#### مادة ( 9 )

يمارس البرلمان الانتقالي الاختصاصات التالية:

أ - مناقشة المسائل المنصوص عليها في ميثاق الجامعة والوثائق الدولية المضافة إليه أو المرتبطة به واتخاذ ما يراه ملائما بشأنها.

ب - مناقشة الأوضاع والتطورات السياسية في المنطقة العربية والمخاطر الناجمة عن تلك الأوضاع وتأثيراتها على الأمن القومي الجماعي العربي ، وتحديد السبل الكفيلة بمواجهتها ، بما يكفل حماية أمن البلدان العربية واستقرارها .

ج - مناقشة الموضوعات المتعلقة بتعزيز العمل العربي المشترك ، وإصدار آراء وتصنيفات بشأنها ، واستمراره الاهتمام بالتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والبشرية والتكامل الاقتصادي في العالم العربي ، ومناقشة السياسات المتعلقة بها سواء داخل العالم العربي أو فيما بينه وبين الدول والتجمعات الأخرى في العالم.

د - مناقشة المسائل التي يحيلها إليه مجلس الجامعة على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو الأمين العام للجامعة ، وإيداء الرأي فيها ، ويحق له إصدار توصيات بشأنها لتوخذ في الاعتبار عند إصدار المجالس المعنية للقرارات ذات العلاقة .

هـ - العمل على تعزيز� واحترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في الوطن العربي ، وعلى توفير الضمانات التي تكفل التمتع بها دون تمييز لأي اعتبار كان .

و - العمل على مواءمة وتوحيد التشريعات في الدول العربية بما ينسجم مع قيمها ومبادئها واعتماد مشروعات القوانين المعدة من قبل الأجهزة المكلفة بتوحيد التشريعات العربية عن طريق الجامعة وهيئاتها ، واعتماد اقتراحات القوانين الواردة من أعضاء البرلمان الانتقالي وفقا لاختصاصاته .

ز - مناقشة سياسات التعليم والبحث العلمي واقتراح سبل التوصل إلى مناهج مشتركة في الدول الأعضاء .

ح - مناقشة الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية وإيداء الرأي حولها ، قبل إقرارها من قبل الأجهزة المعنية في منظومة العمل العربي المشترك .

ط - إقامة علاقات تعاون مع الاتحادات البرلمانية والبرلمانات الدولية والإقليمية والوطنية بما يخدم مصالح الأمة العربية والأمن والسلم والاستقرار في المنطقة .

ى - إقرار موازنة البرلمان الانتقالي والحساب الختامي .

ك - طلب الحصول على الرأي الاستشاري من محكمة العدل العربية بشأن أي مسألة تتعلق باختصاصاته أو سلطاته .

ل - النظر في مشروع الموازنة السنوية لجامعة الدول العربية والحساب الختامي وإيداء الرأي بشأنهما .

م - إقرار النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي .

#### (10) مادة

أ - يجتمع البرلمان الانتقالي في دورات عادية مرتين في السنة على الأقل لفترات يتم تحديدها في نظامه الداخلي ، ولا تنقض دورته في نهاية العام إلا بعد مناقشة موازنته وإقرارها .

ب - يجوز لمجلس الجامعة على مستوى القمة أو المستوى الوزاري أو ثلث أعضاء البرلمان الانتقالي ، طلب عقد دورة غير عادية للبرلمان ، ويدعو الرئيس لعقد الدورة غير العادية التي تناقش فقط المواضيع المحددة في طلب عقدها .

ج - يجوز للأمين العام لجامعة الدول العربية طلب عقد دورة غير عادية للبرلمان الانتقالي بموافقة ثلث أعضائه .

د - تكون جلسات البرلمان الانتقالي علنية ما لم يقرر البرلمان جعلها مغلقة .

#### (11) مادة

أ - يمارس أعضاء البرلمان الانتقالي مهامهم بحرية واستقلال ، ولا يؤخذون عما يبدونه من أفكار وآراء في أداء مهامهم في البرلمان أو لجانه .

- ب - يتمتع أعضاء البرلمان الانتقالي بالحصانة البرلمانية في كل دولة عضو في جامعة الدول العربية .
- ج - لا يجوز في غير حالة التلبس بالجريمة متابعة أي عضو في البرلمان الانتقالي أو إيقافه إلا بإذن سابق من البرلمان . وفي غير أدوار انعقاد البرلمان يتعين اخذ إذن مكتب المجلس ، ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراءات .
- د - لا يجوز رفع الحصانة عن عضو البرلمان الانتقالي إلا بقرار من البرلمان يتخذه طبقاً لنظامه الداخلي .
- ه - يتمتع مقر البرلمان الانتقالي بالحصانات والامتيازات التي سوف ينص عليها في اتفاقية المقر المعقدة بين البرلمان ودولة المقر .

#### مادة (12)

تكون للبرلمان الانتقالي أمانة عامية يرأسها أمين عام ، ويحدد النظام الداخلي للبرلمان الانتقالي مهام وشروط تعين الأمين العام ومساعديه و اختصاصات الأمانة العامة .

### ثالثاً - إعلان بيروت

**إعلان بيروت حول الأوضاع العربية الراهنة**  
**ال الصادر عن الاجتماع المشترك الثالث للجنتين القانونية والسياسية**  
**للاتحاد البرلماني العربي**

**بيروت 2004/9/2**

تداول البرلمانيون العرب المشاركون في الاجتماع المشترك الثالث للجنتين القانونية والسياسية في الاتحاد البرلماني العربي في الأوضاع العربية المستجدة منذ انعقاد المؤتمر الحادي عشر للاتحاد البرلماني العربي ( دمشق - آذار - مارس - 2004 ) ، وفي الاقتراحات التي وردت في الكلمات التي ألقىت في جلسة افتتاح الاجتماع . وبهذا الصدد فإن المشاركون :

1 - يؤكدون جميع القرارات الصادرة عن المؤتمر الحادي عشر للاتحاد البرلماني العربي ( دمشق - آذار - 2004 ) لاسيما ما يتعلق بالأوضاع السياسية في المنطقة .

#### 2 - حول الوضع في فلسطين المحتلة

أ - يدينون بشدة الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي يومياً في فلسطين المحتلة ، لاسيما أعمال القتل المتعمد والتدمير والحرصار وتجريف الأراضي ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري ورفض تنفيذ قرار محكمة لاهي الدولية حول الجدار .

ب - يحيّون نضال الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ويباركون صمودهم البطولي دفاعاً عن مطالبهم العادلة وعن حقوق شعبهم ، ويحمل المشاركون ، إسرائيل المسؤولية الكاملة عن حياتهم ، ويؤكدون تضامنهم المطلق معهم ، ويطالبون المجتمع الدولي والأمم المتحدة واللجنة الرابعة بالعمل السريع على إرغام إسرائيل معاملة هؤلاء الأسرى والمعتقلين والمرتهنين

وفق نصوص معايدة جنيف الرابعة ، وتلبية مطالبهم والإفراج عنهم لأن اعتقالهم يتنافى مع جميع القوانين والمعاهدات الدولية .

ج - يطالبون الحكومات العربية وجميع المنظمات العربية الحكومية وغير الحكومية والاتحاد البرلماني العربي ، القيام بتحرك واسع على جميع الجبهات لشرح قضية هؤلاء الأسرى ومعاناتهم ، واتخاذ جميع الإجراءات التي تؤمن حمايتهم وتحقيق مطالبهم والإفراج عنهم .

د - يدينون بشدة مواصلة عمليات تكثيف الاستيطان الأخيرة في الجولان العربي السوري المحتل وفق مخطط مفتوح يمتد حتى العام 2006 ، كما يدينون بشدة زيادة الأطواق الاستيطانية المرافقة حول القدس الشريف والتهديدات التي تطلق ضد الحرم القدس الشريف ، ويعتبرون ذلك كله تحدياً خطيراً للشرعية الدولية ، لاسيما قرار مجلس الأمن رقم 242 و 338 ، وتصعيدها لحدة التوتر في الشرق الأوسط .

هـ - يرحبون بالقرار الصادر عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بفرض مقاطعة شاملة على منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي العربية المحتلة عام 1967 ، ومحظرون دخول المستوطنيين إلى أراضي الدول الأعضاء في دول الحركة ، وإصدار توصية بفرض عقوبات على الدول والجهات التي تساهم في بناء الجدار العازل .

و - يدعون الاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ممارسة تأثيرهم في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية ، من أجل إبراز الحقائق المتصلة بعدوانية إسرائيل والجرائم التي ترتكبها قواتها وأجهزتها الأمنية والعسكرية ، خصوصاً المتصلة بتدمير وسائل حياة الشعب الفلسطيني ، وكذلك الممارسات الإسرائيلية الإرهابية والتغافلية ضد أبناء الجولان العربي السوري المحتل .

### 3 - حول الوضع في العراق

أ - يعرب المشاركون عن بالغ قلقهم لتدور الأوضاع الأمنية في العراق ، ويعودون تأييدهم لحماية العراق ووحدة أراضيه واحترام سيادته واستقلاله وصيانة ثرواته الطبيعية . ويدعون الأمم المتحدة للقيام بدورها الأساسي في إنهاء الاحتلال وإعادة الاستقرار إلى العراق والمساعدة على استعادة سيادته الكاملة وبناء مؤسسات دولته وتمكين الشعب من إعداد دستور ديمقراطي وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة حتى تتمكن دول العالم من الإسهام في إعادة إعمار العراق ليتمكن من متابعة عملية التنمية وإزالة آثار الحرب .

ب - يدين المشاركون أعمال الاختطاف واخذ الرهائن التي تطال المدنيين في العراق ، ويدعون جميع من يمارس هذه الأعمال إلى الإقلاع عنها وإطلاق سراح جميع المختطفين والرهائن دون شروط .

### 4 - حول التضامن مع سوريا

يؤكد المشاركون دعمهم المطلق لسوريا وحقها في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من يونيو (حزيران) 1967 ، ويعرّبون عن استنكارهم لما يسمى بقانون محاسبة سورية الذي أقره الكونغرس الأمريكي ، باعتباره تدخلاً "سافراً" في الشؤون الداخلية لبلد مستقل ، ومحاولة

للحرب على سوريا لإرغامها على التخلي عن سياساتها المبدئية في الدفاع عن حقوقها الوطنية وثوابتها القومية. ويدينون إigham القضايا العربية في مزایدات الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية.

5 - حول التضامن مع لبنان

أ - يؤكد المشاركون دعمهم الكامل للبنان وحقه في استرجاع ما بقي من أرضه المحتلة في مزارع شبعا وغيرها ، ويدينون بقوة الاستفزازات التي تقوم بها إسرائيل على حدوده البرية وفي أجواءه ومياهه، ويعتبرون ذلك تصعيداً للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

ب - يدينون محاولات تدوير الاستحقاق الرئاسي في لبنان ونقل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي ، مما يشكل تدخلاً "سافراً" في شؤون لبنان الداخلية وتعدياً على سيادته الوطنية وعلاقته بسوريا ، التي تحكمها اتفاقية التعاون والتسيير والأخوة التي أجازها مجلس النواب اللبناني ومجلس الشعب السوري ، ويرى المجتمعون أن هذه المحاولات تخدم التوايا العدوانية الإسرائيلي ضد البلدين وتزيد من حدة التوتر في الشرق الأوسط .

٦ - حول الوضع في السودان

يعرب المشاركون عن ارتياحهم لاتفاق الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية السودانية الذي يهدف إلى إحلال السلام في جنوب السودان . ويؤكدون ضرورة إيجاد حل سريع للأزمة الناشئة من خلال إعطاء المزيد من الوقت للحكومة السودانية حتى تتمكن من فرض الأمن والاستقرار في المنطقة . ويؤكد المشاركون رفضهم لتمويل مشكلة دارفور ، ويعتبرون ذلك محاولة للتدخل في شؤون السودان الداخلية وتهديداً لأمنه ووحدته .

كما يؤكدون دعمهم التام للجهود التي تبذلها الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بتعاون مع الأمم المتحدة من أجل وضع حد للازمة في دارفور في السودان .

7 - حول الإرهاب

أ - يدين المشاركون الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته، ويدعون إلى تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة.

ب - يشددون على ضرورة التمييز ما بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل تحرير أراضيها من الاحتلال واستعادة حقوقها المشروعة وفق المعايير والقرارات الدولية، ويدعون إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف للإرهاب.

ج - يرفضون أية محاولة للربط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف.

#### ٨ - حول تشكيل لجان جديدة في الاتحاد البرلماني العربي

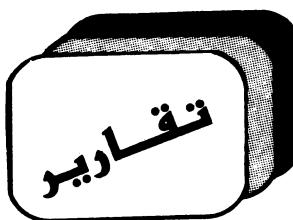
يوصي المشاركون مجلس الاتحاد البرلماني العربي أن يبحث في دورته القادمة، مطلع عام 2005 ، مسألة إنشاء عدد من اللجان أو الهيئات البرلمانية الجديدة ، لاسيما :

أ - إنشاء لجنة برلمانية في إطار الاتحاد تهتم بشؤون المعوقين وبحول إعاقتهم من حالة إلى حركة منتجة ، وبتطوير القوانين المفترض أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية أوضاع المعوقين وطبيعتهم وتعليمهم وزيادة كفاءتهم ومهاراتهم .

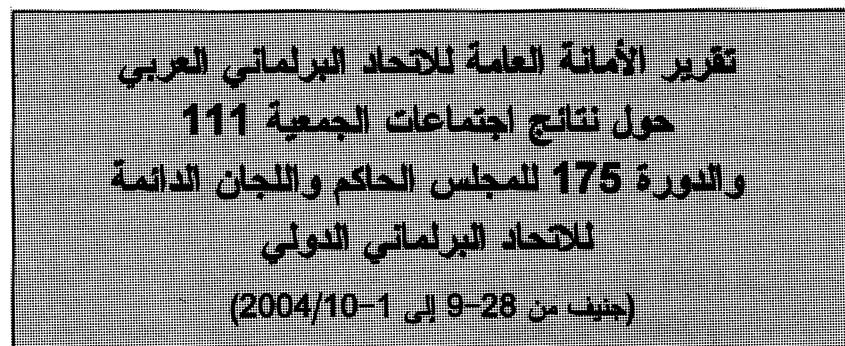
ب - إنشاء لجنة برلمانية عربية تعنى بمكافحة الفساد ، خصوصاً" وان المنظمة البرلمانية العالمية المهمة بهذا الشأن تضم في عضويتها برلمانيين وليس مؤسسات برلمانية . كما ان هذه اللجنة ستركز اهتمامها على تنفيذ معايدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت وأطلقت في المكسيك في كانون الأول (ديسمبر ) 2003 ، ودور البرلمانات والمجالس التشريعية العربية في دعم تصديقها لدى دولهم ، وجرد التشريعات الموجودة في كل من البلدان الأعضاء والتي يمكن استخدامها لتفليس الفساد وإقرار تشريعات جديدة في هذا المجال وخاصة في قضية الوصول إلى المعلومات .

**بيروت في 18 رجب 1425 هـ**  
**الموافق 2004/9/2 م**





- 4 -



يلي عرضاً لأبرز ما تمخضت عنه اجتماعات الجمعية والمجلس الحاكم واللجان الدائمة من قرارات ووصيات.

#### **تفصياً - جدول أعمال الجمعية الحادية عشرة بعد المائة:**

- تضمن جدول أعمال الجمعية 111 البند التالية:
- 1- انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية الحادية عشرة بعد المائة .
- 2- دراسة الطلبات المحتملة لإدراج بند استعجالي في جدول أعمال الجمعية .
- 3- دور البرلمانيات في تعزيز الأنظمة متعددة الأطراف المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة ونزع السلاح على ضوء التحديات الأمنية الجديدة.
- 4- دور البرلمانيات في تعزيز التنوع البيولوجي(الحيوي).
- 5- بيجين بعد عشر سنوات: تقييم من منظور برلماني.
- 6- تعديل لوائح الجمعية.

#### **ولا-مقدمة :**

جرت في مدينة جنيف السويسرية / مقر الاتحاد البرلماني الدولي / في الفترة من 9-28/10/2004 اجتماعات الجمعية الحادية عشرة بعد المائة (Assembly) للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات الدورة الخامسة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم (Governing Council) في الاتحاد . وشاركت في هذه الاجتماعات وفود برلمانية تمثل البرلمانيات الأعضاء في الاتحاد . وحضرها بصفة عضو مشارك أو مرافق ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، اتحاد البرلمانيات الإفريقية، اتحاد برلمانيات أمريكا اللاتينية، رابطة البرلمانيين الناطقين بالفرنسية، البرلمان الأوروبي، المجلس الوطني الفلسطيني ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد أن تقدم فيما

تلغى منه جميع الفقرات التي لا يوافق عليها السودان، وإلا فإن الوفود العربية ستصوت ضد المشروع الجنوب إفريقي. وخلال المفاوضات التي جرت تم الاتفاق على سحب المشروعين السوداني والجنوب إفريقي. وهذا ما تم.

وفي 2004/9/27 – أي قبل ساعات من انعقاد الجمعية، تقدمت إيران بطلب لإدراج بند في جدول الأعمال ، بدعم من مجموعة آسيا - الباسيفيك، تحت عنوان :

**"الوضع المقلق في العراق  
وضرورة العمل البرلماني  
لإسهام في إعادة السلام  
والأمن إلى ذلك البلد".**

وفي الجلسة التي عقدت لهذا الغرض قدم المندوب الإيرلندي أمام أعضاء الجمعية المشروع الإيراني، موضحاً المبررات التي دفعت الشعبة الإيرانية إلى تقديم الطلب، ولما لم يعترض أحد على إدراج البند تمت الموافقة عليه بالإجماع. وأحال البند إلى اللجنة السياسية لمناقشته ووضع مشروع قرار حوله. وشكلت اللجنة السياسية لجنة صياغة تمتثل فيها جميع المجموعات الجغرافية - السياسية. وتمثلت المجموعة العربية بمصر والكويت.

#### **رابعاً - خاتمة الافتتاح**

نظراً لانعقاد الجمعية في جنيف، أي في بلد المقر الدائم للاتحاد البرلماني الدولي، ونظراً لعدم وجود شعبة تستضيف الاجتماعات فقد اقتصر افتتاح الجمعية على كلمة قصيرة ألقاها رئيس مجلس الاتحاد البرلماني الدولي السيد بايز فيردوغو تحدث فيها بياجاز عن الظروف الهمة التي تتعقد فيها الجمعية سواء من الناحية السياسية العامة حيث تجري في العالم أحداث هامة على مختلف الأصعدة، أم على صعيد التطورات التنظيمية التي شهدتها

7- إقرار جدول أعمال الجمعية 112 وتعيين المقررين.

8- الوضع المقلق في العراق وضرورة العمل البرلماني للإسهام في إعادة السلام والأمن إلى ذلك البلد.<sup>1</sup>

#### **ثالثاً - الطلبات الخاصة بإدراج بند استعجالين في جدول أعمال الجمعية :**

كان أمام الجمعية حتى اليوم السابق لانعقادها طلباً يتعلّق بإدراج بند استعجالين في جدول أعمالها. وقد تقدمت بالطلابين كل من الشعبة البرلمانية في جنوب إفريقيا، والشعبة البرلمانية السودانية، وذلك على النحو التالي:

طلب جنوب إفريقيا جاء تحت العنوان التالي:

**"دور البرلمانات في معالجة  
التحديات الأمنية التي تواجه  
القارة الإفريقية مع تركيز خاص  
على الأزمة الإنسانية والأمنية  
في إقليم دارفور بالسودان"**

طلب السودان كان عنوانه:

**"دور البرلمانات في دعم  
السلم وتسوية النزاعات في  
إفريقيا والتركيز على مشكلة  
دارفور"**

وقد ناقش اجتماع الوفود العربية طلب جنوب إفريقيا ومشروع القرار المقدم حوله والذي احتوى أموراً ليست في صالح السودان. وقرر الاجتماع التنسيق مع جنوب إفريقيا على أساس دمج الطلبين السوداني والجنوب إفريقي في طلب واحد والتقدم بمشروع قرار جديد

<sup>1</sup> كان هذا عنوان البند الاستعجالى الذى أقرت الجمعية 111 بالإجماع إدراجها في جدول أعمالها بطلب من الشعبة الإيرانية ودعم من مجموعة آسيا والباسيفيك.

**السلاح على ضوء التحديات  
الأمنية الجديدة .".**

وتضمنت الدراسة:

أ . عرض التقرير ومشروع القرار  
الذين أعدهما المقرر، ومناقشتها:

ب. تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج . تعين مقرر للجمعية 111

4. التحضير للجمعية 112:

أ . اقتراح مواضيع تدرسها اللجنة

ب . اقتراحات لاختيار مقررین

5. متفرقات

## **2. اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية**

**المستدامة والتمويل والتجارة :**

\* **جدول أعمال اجتماعات اللجنة:**

1. إقرار جدول الأعمال

2. الموافقة على التقرير المقدم بخصوص  
الدوره التي عقدت في المكسيك في 20 و  
21 و 22 / نيسان - ابريل 2004.

3. دراسة البند 4 من جدول أعمال  
الجمعية:

"دور البرلمانات في تعزيز التنوع

**البيولوجي (الحيوي).**

وتتضمن الدراسة:

أ . عرض التقرير ومشروع القرار  
الذين أعدهما المقرر، ومناقشتها:

ب. تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج . تعين مقرر للجمعية 111

4. التحضير للجمعية 112:

أ . اقتراح مواضيع تدرسها اللجنة

ب . اقتراحات لاختيار مقررین

5. متفرقات

## **3. اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة**

**الديمقراطية وحقوق الإنسان**

**جدول أعمال اجتماعات اللجنة:**

1. إقرار جدول الأعمال

الاتحاد البرلماني الدولي، أم على صعيد القضايا  
المطروحة أمام الجمعية لمناقشتها واتخاذ  
القرارات والموافق المناسبة بشأنها. وفي اختتام  
كلمته أعلن الرئيس عن افتتاح أعمال الجمعية  
111 للاتحاد البرلماني الدولي.

### **خامساً - اتفاقيات رئيس الجمعية :**

جرت العادة قبل التعديلات الأخيرة في  
هيكلية الاتحاد أن يتولى رئيس برلمان الشعبة  
المضيفة رئاسة المؤتمر، بناء على اقتراح يتقدم  
به أحد أعضاء المؤتمر. ونظراً لعدم وجود  
شعبة مضيفة فقد وافقت الجمعية 109 التي  
عقدت في جنيف أوائل تشرين الأول - أكتوبر /  
2003 على أن يتولى رئيس مجلس الاتحاد ،  
رئاسة اجتماعات الجمعية التي تعقد في جنيف ،  
وأن يساعده في إدارة الجلسات نائب رئيس  
اللجنة التنفيذية ، وكذلك عدد من رؤساء  
البرلمانات المشاركين ، وبالتالي فقد تولى رئيس  
مجلس الاتحاد رئاسة أعمال الجمعية.

### **سادساً - اجتماعات اللجان الدائمة :**

عقدت في إطار الجمعية 111 اجتماعات  
اللجان الدائمة الثلاث في الاتحاد، وذلك على  
النحو التالي:

#### **1. اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين :**

\* **جدول أعمال اجتماعات اللجنة:**

1. إقرار جدول الأعمال
2. الموافقة على التقرير المقدم بخصوص  
الدوره التي عقدت في المكسيك في 19 و  
20 و 21 / نيسان - ابريل 2004.
3. دراسة البند 3 من جدول أعمال  
الجمعية:

"دور البرلمانات في تعزيز  
الأنظمة متعددة الأطراف المتعلقة  
بمنع انتشار الأسلحة ونزع

تعاقب على منصة الخطابة ممثلاً للمجموعات الجغرافية-السياسية في الاتحاد، معربين عن شكرهم وامتنانهم لرئاسة الاتحاد وسكرتариته على التنظيم الجيد لأعمال الجمعية وعلى النتائج الإيجابية التي تمخضت عنها.

وتحدث باسم الوفود العربية السيد ناصر قدور، نائب رئيس مجلس الشعب السوري، ورئيس الوفد السوري إلى المؤتمر ، فأعرب في مستهل كلمته عن الشكر لرئاسة الاتحاد وأمانته العامة على ما بذلاته من جهد لتنظيم أعمال الجمعية.

ونوه السيد قدور بالقضايا التي ناقشتها الجمعية وبالنتائج الإيجابية التي توصلت إليها. وأضاف يقول : إنه بمقدار ما أسعدها الجو الإيجابي الذي ساد أعمال الجمعية واتفاق الآراء حول ما تداولنا فيه من قضايا ، بمقدار ما أثار حزينا واستكثارنا المجازر التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم أمس في غزة ، والتي أودت بحياة أكثر من ثلاثة مواطن فلسطينياً جلهم من الأطفال والنساء، الأمر الذي يدل على استفحال النزعة العدوانية لدى إسرائيل التي ترتكب هذه المجازر بدون وازع من ضمير أو خوف من عقاب . وأكد السيد قدور في ختام كلمته أن ليل الاحتلال مهمما طال فلا بد له من آخر ، لأن منطق التاريخ يؤكد أن الشعوب هي التي تنتصر دائماً ضد القهوة والاحتلال.<sup>2</sup>

ذلك تحدث في الجلسة الختامية ، رئيس مجلس الشيوخ الفلسطيني ، الذي أكد دعوته لجميع البرلمانيات للمشاركة في أعمال الدورة الثانية

<sup>2</sup> استخدم مندوب الكنيست الإسرائيلي حق الرد الذي تنص عليه لوائح الجمعية وأخذ يهاجم سورية مدعياً أنها تحتل لبنان وأنها ترفض استئناف المفاوضات وتدعم الإرهاب (كذا). وقد رد دولة الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني ورئيس الاتحاد البرلماني العربي على المندوب الإسرائيلي بقوه وفند ادعاءاته واتهاماته (نص رد الرئيس بري في الصفحة 14 من التقرير).

2. الموافقة على التقرير المقدم بخصوص الدورة التي عقدت في المكسيك في 20 و 21/نيسان - أبريل 2004.

3. دراسة البند 5 من جدول أعمال الجمعية: يبيجين بعد عشر سنوات: تقييم من منظور برلماني، وتتضمن الدراسة:

أ . عرض التقرير ومشروع القرار الذين أعدهما المقرر، ومناقشتها.

ب . تحضير مشروع القرار وتبنيه.

ج . تعيين مقرر للجمعية 111

4. التحضير للجمعية 112

أ . اقتراح مواضيع تدرسها اللجنة

ب . اقتراحات لاختيار مقررین اثنین

5. مترقبات

#### \* اجتماعات اللجان :

عقدت كل من اللجان الثلاث اجتماعين خصص الأول منها لمناقشة التقارير ومشاريع القرارات المقدمة من مقررین اللجان. وشكلت في هذه الاجتماعات الأولى لجان صياغة لإدخال التعديلات التي تمت الموافقة عليها من قبل أعضاء اللجان. وكرست الاجتماعات التالية للاطلاع على الصيغ النهائية لمشاريع القرارات التي أعدتها لجان الصياغة والموافقة عليها تمهيداً لعرضها على الجلسة الختامية للجمعية الحادية عشرة بعد المائة.

#### لجان - الجلسة الختامية الجمعية :

عقدت الجمعية الحادية عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي جلساتها الختامية بعد ظهر يوم الجمعة، الأول من تشرين الأول - أكتوبر /2004، وبدأت الجلسة بعرض التقارير ومشاريع القرارات التي أعدتها اللجان الدائمة. ووافقت الجمعية بالتصفيق على مشاريع القرارات الأربع التي عرضت عليها.

وقبل الإعلان عن اختتام أعمال الجمعية

7. مشروع البرنامج و الميزانية لعام 2005
8. التعاون مع منظمة الأمم المتحدة
9. المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات
10. تقرير حول المؤتمرات والاجتماعات التخصصية للاتحاد البرلماني الدولي:
- أ. اجتماع رؤساء البرلمانات في الدول المجاورة للعراق حول العملية الدستورية في العراق.
  - ب. الاجتماع البرلماني على هامش الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية.
  - ج. ندوة في المنطقة العربية حول موضوع "البرلمان وآلية الميزانية، لا سيما ضمن منظور المساواة بين الرجل والمرأة".
11. أنشطة الأجهزة العامة والجانب المتخصصة:
- أ. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
  - ب. لجنة تنسيق عملية مؤتمر الأمن والتعاون في حوض البحر الأبيض المتوسط
  - ج. لجنة تنسيق النساء البرلمانيات
  - د. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء
12. الجمعية 112 (مانيلا، الفلبين، 3-8/نيسان-أפרيل/2005)
13. الاجتماعات البرلمانية القادمة :
- أ. الاجتماعات النظامية
  - ب. الاجتماعات التخصصية والاجتماعات الأخرى
14. تعيين مدققين لحساب السنة المالية 2004
15. التعديلات على الأنظمة واللوائح

عشرة بعد المائة للجمعية التي ستعقد في عاصمة الفلبين - مانيلا- في أوائل نيسان- أبريل/2005. وأكد رئيس مجلس الشيوخ أن الشعبة الفلبينية سوف تبذل ما في وسعها لإنجاح اجتماعات مانيلا ولجعل إقامة برلماني العالم فيها حدثاً لا ينسى.

وبعد ذلك أعلن رئيس الاتحاد عن اختتام أعمال الجمعية الحادية عشرة بعد المائة، ونتمنى للمشاركين عودة سالمة إلى أوطانهم.



### **لليوم - اجتماعات الدورة الخامسة والسبعين بعد المائة للمجلس الحاكم :**

انعقدت في إطار الجمعية (111) اجتماعات الدورة (175) للمجلس الحاكم (Governing Council) للاتحاد البرلماني الدولي. وتضمن جدول أعمال المجلس البنود الآتية:

1. إقرار جدول الأعمال.
2. الموافقة على محاضر الدورة 174 للمجلس
3. قضايا متعلقة بالعضوية في الاتحاد:
  - أ. طلبات الانتساب وإعادة الانتساب إلى الاتحاد
  - ب. أوضاع بعض الشعب الأعضاء
4. تقرير الرئيس:
  - أ. حول أنشطته منذ الدورة 174 للمجلس الحاكم
  - ب. حول أنشطة اللجنة التنفيذية
5. التقرير السنوي للأمين العام حول أنشطة الاتحاد منذ الدورة 174 للمجلس الحاكم
6. الوضع المالي للاتحاد

**وجرائم الإبادة الجماعية والإرهاب**  
**بقصد تجنب الإفلات من العقوبة**  
**(الحسنة)."**

\* **اللجنة الدائمة الثانية: لجنة التنمية المستدامة**  
**والتمويل والتجارة**

"دور البرلمانات في إنشاء  
 آليات تمويلية وتجارية مبتكرة  
 لمعالجة مشاكل الدين وتحقيق  
 الأهداف التنموية للألفية".

\* **اللجنة الدائمة الثالثة : لجنة الديمقراطية**  
**وحقوق الإنسان:**

"دور البرلمانات في الدفاع عن حقوق  
 الإنسان وفرض التقييد بها في  
 الاستراتيجيات الخاصة بالوقاية من  
 وإدارة ومعالجة وباء الإيدز  
 "HIV/AIDS")"

**3 - تعزيز إصلاح الاتحاد البرلماني**  
**الدولي**

وافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة  
 التنفيذية بتشكيل لجان تخصصيه داخل الاتحاد  
 البرلماني الدولي، وذلك على النحو التالي:  
**اللجنة الأولى** - تعنى بقضية وباء الإيدز  
 ، HIV/AIDS

**واللجنة الثانية** - تعنى بقضية حماية  
 الطف  
 وقد أقر المجلس من حيث المبدأ تأسيس  
 اللجنتين على أن يجري تشكيلهما وانتخاب  
 مكتبيهما خلال اجتماعات الاتحاد في الفلبين  
 (نيسان-أبريل 2005) .

**4 - الاجتماع العالمي الثاني لرؤساء**  
**البرلمانات**

وافق المجلس الحاكم على التقرير الذي  
 قدمته اللجنة التحضيرية للاجتماع العالمي الثاني  
 لرؤساء البرلمانات عن اجتماعها الثاني الذي

**16. انتخابات اللجنة التنفيذية**

قام المجلس بانتخاب عضوين  
 للجنة التنفيذية ليحل محل كل من السيد  
 محمد جاسم الصقر(الكويت) والستة  
 ريوس-مونت (غواتيمالا)، اللذين  
 تنتهي مدة عملهما خلال اجتماعات  
 الدورة 175 للمجلس الحاكم.  
 عقد المجلس الحاكم اجتماعين لمناقشة  
 البنود المدرجة في جدول أعماله، واتخذ بشأنها  
 القرارات والتوصيات المناسبة .

وفيما يلي عرض لأبرز القضايا التي  
 ناقشها المجلس الحاكم والقرارات التي اتخذها  
 بشأنها:

**1 - المعنوية :**

وافق المجلس على قبول المجلس  
 التشريعي لشرق إفريقيا، عضواً مشاركاً  
 "Associate member " في الاتحاد  
 البرلماني الدولي.

**2 - جدول أعمال الجمعية 112**

أقر المجلس الحاكم الموضعين التي  
 سترجع في جدول أعمال الجمعية 112 التي  
 ستعقد في مانيلا - عاصمة الفلبين - في  
 الأسبوع الأول من نيسان-أبريل 2005 ،  
 وذلك على النحو التالي:

**موضوع النقاش العام في الجمعية:**  
 "تأثير السياسات المحلية والدولية  
 على وضع النساء"

**الموضوعات التي ستناقش في اجتماعات**  
**اللجان الدائمة:**

**\*اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن**  
**الدولي:**

"دور البرلمانات في إقامة وتفعيل  
 آليات تؤمن محاكمة ومعاقبة جرائم  
 الحرب، والجرائم ضد الإنسانية

فرنسا). وبعد إقرار جدول الأعمال جرت مناقشة مستفيضة لجميع البنود، لاسيما لمشروع لنظام الأساسي للجمعية البرلمانية لدول المتوسط . وقد توصل المجتمعون في نهاية مناقشاتها إلى النتائج التالية:

- أ. إقرار مسودة النظام الأساسي للجمعية البرلمانية لدول حوض المتوسط بعد إدخال عدد من التعديلات عليها (ترجمة كاملة للمشروع ملقة بهذا التقرير)
- ب. وافق المجتمعون على عقد المؤتمر الرابع لعملية الأمن والتعاون في حوض المتوسط في اليونان في أوائل عام 2005 (كانون الثاني /يناير) - شباط (فبراير) 2005 وسيتم التحديد النهائي لتاريخ انعقاد المؤتمر بالاتفاق مع الشعبة اليونانية وسيكون على رأس مهام المؤتمر : تحويل عملية الأمن والسلام في حوض المتوسط إلى جمعية برلمانية لدول حوض المتوسط، وإقرار النظام الأساسي لهذه الجمعية.
- ج. وافق المجتمعون على عقد اجتماع أخير للجنة التسيير - إن اقتضى الأمر ذلك - في مالطا لوضع الترتيبات النهائية للمؤتمر الرابع.

## **6 - الشواغر التي تم منوهاً فيها لحجزة الاتحاد المختلفة**

### **أ. اللجنة التنفيذية :**

- ❖ انتخاب السيد عبد الواحد الراضي ، رئيس مجلس النواب المغربي، ممثلاً للمجموعة العربية.
- ❖ انتخاب الآنسة سبرانو بوينغ (من كوبا)، ممثلة لمجموعة أمريكا اللاتينية.
- ❖ انتخاب السيد فيجاجيفا (من تايلاند)

عقدته في بودابست في أوائل أيلول - سبتمبر 2004 ، كما وافق على مشروع جدول أعمال اجتماع الرؤساء الذي من المنتظر انعقاده في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في صيف عام 2005.

### **مشروع جدول أعمال المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات:**

- 1 إقرار جدول الأعمال.
- 2 عرض تقرير حول الممارسات الأفضل للعمل الذي يقوم به البرلمان من أجل تعزيز انخراطه في الشؤون الدولية.
- 3 تقرير أولي حول مواجهة أهداف التنمية في الألفية.
- 4 عرض التقرير الخاص بالبعد البرلماني للديمقراطية : إطار للمعايير والممارسة الجيدة من أجل توجيه الديمقراطية داخل بلد ما.
- 5 مناقشة عامة: البرلمانات والتعاون متعدد الأطراف : مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.
- 6 إقرار الإعلان الختامي.

### **5 - اجتماع ممثلى الأطراف المشاركة في عملية الأمن والسلام في حوض المتوسط**

1. إقرار جدول الأعمال.
2. النظورات المتعلقة بمؤتمر الأمن والتعاون في حوض المتوسط داخل الاتحاد البرلماني الدولي منذ اجتماع اللجنة في المكسيك.
3. تنظيم المؤتمر الرابع لعملية الأمن والتعاون في المتوسط.
4. اقتراح مسودة النظام الأساسي للجمعية البرلمانية لدول المتوسط.
5. جدول أعمال الجلسة القادمة للجنة التسيير. ترأس الاجتماع السيد رودي سال (من

- ❖ انتخاب السيد أووسو أوجابونغ (من غانا) عضواً أصيلاً في اللجنة.

### 7 - التورات الفعلية للمجموعة

- أ. الاجتماعات النظامية المقررة من قبل المجلس الحاكم:**

في مانيلا عاصمة الفلبين  
في جنيف

2005 3-8 / نيسان (أبريل)  
2005 7-4 / تشرين أول (أكتوبر)

- الجمعية 112  
- الجمعية 113

ممثلة عن مجموعة آسيا - الباسيفيك.

- ❖ انتخاب الآنسة فاداي (من المجر)، ممثلة عن مجموعة +12.

ب. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

- ❖ انتخاب السيد موتكى (من إيران) عضواً احتياطياً في اللجنة.

ج. اللجنة الخاصة بالشرق الأوسط:

في نيروبي عاصمة كينيا  
في جنيف  
في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا  
في بانكوك عاصمة تايلاند

2006 آذار (مارس)-نيسان(أبريل)  
2006 10-13 / تشرين أول(أكتوبر)  
2007 آذار (مارس)-نيسان(أبريل)  
2008 نيسان (أبريل)

- الجمعية 114  
- الجمعية 115  
- الجمعية 116  
- الجمعية 118

**ب. الاجتماعات النظامية التي تنتظر قراراً من المجلس الحاكم:**

3. اللقاء مع ممثل الشعبة البرلمانية الفلبينية بخصوص المشاركة في الجمعية 112 في مانيلا.
4. دراسة إمكانية إصدار بيان باسم الوفود العربية حول المستجدات في الوضع العربي الراهن.
5. تعين ممثل المجموعة العربية في لجان الصياغة المنبقة عن اللجان الدائمة.

ترأس الاجتماع التنسيقي للوفود العربية دولة الرئيس نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي. رحب دولته الرئيس بري في مستهل الجلسة بأعضاء الوفود العربية المشاركين في الاجتماع وتمنى للجميع عملاً مثمراً ونتائج إيجابية. وبعد الموافقة على جدول أعمال الاجتماع نوقشت البنود الواردة فيه بنداً بنداً واتخذت القرارات

**ناتساها - الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية :**

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في أعمال الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعها التنسيقي المعتمد بعد ظهر يوم الاثنين (2004/9/27) في مركز المؤتمرات الدولي بجنيف. شارك في الاجتماع ممثليون من البرلمانيات العربية في البلدان التالية: الأردن - الإمارات العربية - البحرين - تونس - الجزائر - السعودية - السودان - سوريا - فلسطين - الكويت - لبنان - مصر - المغرب.

ناقش الاجتماع جدول أعمال تضمن البنود الآتية:

1. الطلبات الخاصة بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الجمعية.
2. الانتخابات لعضوية اللجنة التنفيذية.

البرلمانات العربية ، ويدافع عن مصالح الأمة العربية وقضاياها. وعلى هذا الأساس طلب الاجتماع أن تجري مشاورات بين المرشحين العرب بحضور دولة رئيس الاتحاد للاتفاق على مرشح واحد يمثل المجموعة العربية . وبعد إجراء المشاورات تم الاتفاق على أن يشغل السيد عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي المقعد الشاغر باسم المجموعة العربية . وقد أعرب السيد الراضي عن اعتزازه بالثقة التي أوليت له وشكر ممثل سوريا على سحب ترشيحه، وأكد أمام الاجتماع التزامه بالدفاع عن التضامن العربي.

### 3. البيان السياسي:

وافق الاجتماع، بعد إجراء عدد من التعديلات، على مسودة بيان سياسي حول الأوضاع العربية الراهنة يصدر باسم الوفود العربية المشاركة في الاجتماع . (نص البيان ملحق بالقرير). كذلك وافق الاجتماع على ملاحظة عدد من المشاركين حول ضرورة اعتماد صيغ مختصرة للبيانات بدلاً من الصيغ المطولة. ودعا الاجتماع إلى مراعاة ذلك مستقبلاً.

### 4. حول ممثلي المجموعة العربية في

#### لجان الصياغة:

وافق الاجتماع على تمثيل المجموعة العربية في لجان الصياغة المنبثقة عن اللجان الدائمة على النحو التالي:

- اللجنة الأولى (السياسية) الأردن - سوريا
- اللجنة الثانية (الاقتصادية) السعودية - الجزائر
- اللجنة الثالثة (الديمقراطية وحقوق الإنسان) مصر - المغرب
- لجنة البند الاستعجالي : السودان -

المناسبة. وفيما يلي عرض لما توصل إليه الاجتماع من قرارات:

#### 1. حول البند الاستعجالي:

❖ تقدمت كل من السودان وجنوب إفريقيا بطلب لإدراج بند استعجالي حول الوضع في إقليم دارفور السوداني . وكان واضحاً أن لجنة تسيير الجمعية سوف تدمج الطلبين تحت عنوان واحد كما هي العادة. ولفت انتباه الاجتماع أن مشروع القرار المقدم من جنوب إفريقيا ليس جيداً، وإنما يتضمن بعض الفقرات التي تمس السودان. لذلك قرر الاجتماع:

- التفاوض مع وفد جنوب إفريقيا لتغيير محتوى المشروع المقدم.
- في حال رفض التغيير والإصرار على موافقة الطلب تصوت الوفود العربية ضده.
- تكليف كل من رئيس الوفد السوداني الأستاذ أحمد إبراهيم الطاهر ورئيس الوفد المصري السيد الدكتور أحمد فتحي سرور بإجراء المفاوضات مع جنوب إفريقيا.<sup>3</sup>

#### 2. حول انتخابات اللجنة التنفيذية:

ترشح للمقعد الشاغر في اللجنة التنفيذية المخصص للمجموعة العربية كل من :

- السيد عبد الواحد الراضي، رئيس مجلس النواب المغربي.
  - السيد ناصر قدور، نائب رئيس مجلس الشعب السوري.
- وقد ناقش الاجتماع هذا الموضوع واتفق الجميع على أن من يشغل هذا المقعد يمثل جميع

<sup>3</sup> كانت نتيجة المفاوضات أن تم الاتفاق على سحب الطلبين المقدمين من جنوب إفريقيا والسودان.

**العربية في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.**

- أجرى لقاءات عديدة مع مجموعة من رؤساء الوفود البرلمانية من مختلف المجموعات الجغرافية - السياسية وأوضح الجميع حقيقة الأوضاع في المنطقة، لاسيما في فلسطين المحتلة وال العراق، كما كشف عن الأسباب الحقيقة لصدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 الذي يشكل مساساً بسيادة لبنان لأنه يتتناول مسألة داخلية لبنانية.

- فند ادعاءات مثل الكنيست الإسرائيلي واتهاماته لسوريا في معرض رده على كلمة رئيس الوفد السوري التي أدان فيها المجازرة الوحشية التي ارتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة في اليوم السابق. ومما قاله دولة الرئيس بري بهذا الصدد : "لقد تحدث رئيس الوفد السوري بلسان جميع الوفود العربية وليس بلسان سوريا فقط... إن سوريا لا تحتل لبنان ولكن إسرائيل هي التي احتلت بعض أجزاء لبنان عام 1978 ثم احتلت العاصمة عام 1982، ولم تخرج من الأراضي اللبنانية، برغم قرار مجلس الأمن الدولي، وإنما خرجت عنوة تحت ضربات المقاومة اللبنانية. وكلنا يعرف أن سوريا دعت إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ولكن إسرائيل رفضت ذلك كما رفضت القرار الصادر عن هذه الجمعية والذي وافقنا عليه جميعاً قبل قليل لأنه يشير إلى ذلك".

**2 - نشاط وفد الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي :**

شاركت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني

. الكويت .

#### **5. اللقاء مع رئيس وفد الفلبين:**

بناء على اتفاق مسبق أجرى رئيس مجلس الشيوخ الفلبيني وعدد من أعضاء الوفد الفلبيني لقاء قصيراً مع المشاركين في الاجتماع التسيقي العربي. وقد تحدث رئيس مجلس الشيوخ الفلبيني عن الاستعدادات الكبيرة التي تقوم بها الفلبين لاستقبال الوفود البرلمانية المشاركة في اجتماعات الجمعية 112 للاتحاد البرلماني الدولي في مانيلا في نيسان (أبريل) 2005. وأكد أنهم يسعون لجعل اجتماعات مانيلا مناسبة لا تنسى من ذاكرة من يحضرها. وتحدث عضو آخر في الوفد - كان وزيراً سابقاً للسياحة - عما تتمتع به الفلبين من جمال الطبيعة وإمكانية تلبية هوايات الجميع. وعبر عن سعادته في أن تشارك جميع الوفود العربية في اجتماعات مانيلا.

#### **عشراً - نشاط ممثل الاتحاد البرلماني العربي في اجتماعات مختلف**

1 - نشاط دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي: شارك دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس مجلس النواب اللبناني، رئيس الاتحاد البرلماني العربي في أعمال الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي. وقام دولته بجملة من الأنشطة التي أسهمت في تعزيز موافقة الوفود البرلمانية العربية:

- ترأس دولة الرئيس بري الاجتماع التشاوري للوفود البرلمانية العربية الذي اتخذ المواقف المناسبة لتوحيد أنشطة ومواقف الوفود العربية حول مختلف القضايا المطروحة أمام الجمعية.

- شارك في المشاورات التي جرت بين الوفدين السوري والمغربي لاتفاق على مرشح عربي واحد لمقد المجموعة

- الذي عقده الوفود العربية قبل بدء أعمال الجمعية لتنسيق مواقفها حول مختلف القضايا التي ستعالجها الجمعية.
- أعد مشروع البيان السياسي الذي صدر عن الوفود البرلمانية العربية.
- أجرى الأمين العام للاتحاد لقاءات عديدة مع السيد عبد القادر عبد الله، الأمين العام للاتحاد البرلماني الإفريقي لتنسيق جهود الوفود الإفريقية والعربي إزاء القضايا المشتركة.
- كذلك التقى الأمين العام مع ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية: برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان الأند، واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي وغيرها.

العربي في اجتماعات جنيف بوفد ترأسه السيد نور الدين بوشكوح الأمين العام للاتحاد، وضم في عضويته كلاً من الأمين العام المساعد ومدير العلاقات البرلمانية.

وقد أسهم الوفد بنشاط ملحوظ في جميع أعمال الجمعية ومتابعة الجلسات العامة واجتماعات اللجان، وفي جميع الأنشطة التي قامت بها الوفود البرلمانية خلال الجمعية:

- فقد وزع الوفد على جميع الوفود العربية مذكرة تضمنت عرضاً شاملاً ل مختلف أنشطة الجمعية والمجلس الحاكم واللجان الدائمة (جدول أعمال الجمعية، جدول أعمال المجلس الحاكم، اجتماعات اللجان).
- وقام الوفد بالتحضير لاجتماع التشاوري



#### ملحق التقرير:

1. نص القرار الذي اتخذته الجمعية 111 حول الوضع في العراق.
2. مشروع النظام الأساسي للجمعية البرلمانية لدول حوض المتوسط.
3. البيان السياسي الصادر عن اجتماع الوفود العربية في جنيف.



**القرار الذي اتخذته الجمعية 111 بتاريخ  
2004/10/1 حول البند 8 من جدول الأعمال وعنوانه:  
الوضع المقلق في العراق وال الحاجة إلى العمل البرلماني  
للإسهام في إعادة السلام والأمن إلى ذلك البلد**

- المؤسسات التمثيلية،  
7. ملاحظة وجود إجماع عام في الوقت  
الحالي على عقد مؤتمر دولي يهدف إلى  
تمكين الشعب العراقي من الانخراط في  
عملية تطبيع وإشاعة للديمقراطية، وتسهل  
إجراء انتخابات حرة،  
1. تؤكد من جديد على الأهمية الأساسية  
للتعددية وللتعاون الدولي من أجل حل  
النزاعات بين الحكومات، وكذلك أهمية  
منظمة الأمم المتحدة، بصفتها المنظمة  
الوحيدة التي يحق لها، بموجب ميثاقها،  
اللجوء إلى القوة.  
2. تدين المجازر بحق الأبرياء العراقيين  
ورعايا الدول الأخرى، وعمليات اختطاف  
الرهائن التي لا تزال مستمرة، بما في ذلك  
اختطاف القائمين على الأعمال الإنسانية،  
3. تعرب عن قلقها العميق للأضرار التي  
ألحقت بالواقع الثقافية والدينية في هذا  
البلد،  
4. تؤكد من جديد على ضرورة قيام منظمة  
الأمم المتحدة بدور محرك في العملية  
السياسية في العراق، بما في ذلك عملية  
إعادة الإعمار، وتشير إلى ضرورة عدم  
استخدام خيرات العراق وعدم استهلاك

- إن الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي ،  
1. مدركة خطراً تدهور الوضع في العراق،  
ومعربة عن عمق الأسف على مصير  
الضحايا كافة، لاسيما السكان المدنيين،  
2. مؤكدة من جديد حق الشعب العراقي في  
نفريز مستقبله السياسي بنفسه، وفي إدارته  
لثرواته الطبيعية بنفسه،  
3. مؤكدة احترامها لمبادئ الحفاظ على سيادة  
العراق، وسلامة أراضيه وأمنه،  
4. مذكرة بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي  
المتعلقة بالموضوع، لاسيما القرار الذي  
تبناه المؤتمر 108 للاتحاد البرلماني  
الدولي (سانتياغو، تشيلي 2003)، وكذلك  
البيان الصادر عن اجتماع رؤساء  
البرلمانات للدول المجاورة للعراق (عمان،  
(2004)  
، مذكرة أيضاً بالقرارات ذات الصلة  
الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة،  
ولاسيما القرارات 1546 (2004) و  
1557 (2004) الصادرة عن مجلس  
الأمن،  
6. مدركة للدور الذي يجب على الاتحاد  
البرلماني الدولي أن يقوم به من أجل  
تعزيز السلام والديمقراطية والتعاون في  
العراق عبر تشجيع الحوار وتعزيز

10. تؤكد الدور الأساسي الذي ينبغي على الدول المجاورة أن تقوم به من أجل تحسين الوضع الحالي في العراق، من خلال تعزيز الأمن في المنطقة، لاسيما من خلال التخفيف من التوترات، وتأمين مساعدة إنسانية وإعادة الإعمار، بطريقة تخفف من معاناة الشعب العراقي وتضع حدًا لها، وجميع هذه العوامل مرتبطة بشكل مباشر بالأمن في المنطقة،
11. تطالب بتطبيق التوصيات الواردة في الإعلان الصادر عن اجتماع رؤساء البرلمانات للدول المجاورة للعراق، والذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي في عمان (الأردن) يومي 12 و 13 / أيار - مايو / 2004
12. تشجع منظمة الأمم المتحدة على اللجوء إلى خبرة الاتحاد البرلماني الدولي عند عقدها مؤتمرات دولية للمساهمة في إقامة عراق ديمقراطي،
13. تقترح على منظمة الأمم المتحدة وعلى المؤسسات العراقية إقامة شراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل:
- (A) المساعدة في إقامة المؤسسة البرلمانية وتعزيزها،
  - (B) دعم البرلمان العراقي الجديد خلال دراسة مشروع الدستور،
  - (C) وضع الدبلوماسية البرلمانية في خدمة العملية الديمقراطية والاستقرار الإقليمي،
14. تقرر متابعة التطورات عن كثب لضمان تنفيذ التوصيات الواردة أعلاه في أقرب الآجال، وتدعو الرئيس والأمين العام إلى تقديم تقرير حول الموضوع في دورتها الـ 112.
- مصادر الطبيعية، من أجل تفيد عملية إعادة الإعمار،
5. تطلب إجراء انتخابات حرة وعادلة بغية إعادة الديمقراطية وحكم القانون في العراق وتأسيس برلمان جديد شرعي في هذه الدولة،
6. تؤكد من جديد ضرورة احتفاظ الشعب العراقي بملكيته لكافة مصادر الطبيعية والثقافية، وتطلب من منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها المتخصصة والمجتمع الدولي كافة، التعاون بشكل وثيق مع الحكومة الانقلابية العراقية من أجل إعادة الثروات الثقافية التي سرقت،
7. تطلب بإلحاح من كافة الأطراف أن تقوم باحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق الدينية والعرقية والثقافية، وتطلب أيضاً المشاركة الكاملة والمت Rowe by لل العراقيين جميعهم، في عملية إعادة إعمار العراق، مع التركيز بصورة خاصة على مشاركة النساء بشكل كامل في جميع مراحل إعادة الإعمار وفي إقامة المؤسسات السياسية الجديدة في البلاد،
8. تطلب من الحكومات كافة أن تعزز مشاركتها في الجهود المبذولة حالياً لمساعدة الشعب العراقي في إعادة بناء اقتصاده وتنميته، بما في ذلك تأمين خدمات خبراء دوليين وكذلك المصادر الضرورية من خلال برنامج منسق لمساعدة المانحين،
9. تدعوا الأطراف كافة، إلى الحرص على إشراك المرأة بشكل واسع في مفاوضات اتفاقيات السلام على كافة المستويات، وأن يكون لبرامج إعادة الإعمار التالية منظور نوعي يأخذ بالاعتبار مشاركة النساء وحاجاتهن الخاصة،

## **مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط**

## **الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط**

### **مشروع النظام الأساسي**

#### **الطبيعة والهدف**

##### **المادة 1**

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ( الجمعية كما ترد لاحقاً ) هي المؤسسة البرلمانية التي تجمع ، على قدم المساواة ، برلمانات بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط كافة .

##### **المادة 2**

1 - الجمعية هي مؤسسة مستقلة ذات شخصية قانونية . وقد تم إنشاؤها بناءً على قرار من البرلمانات الوطنية لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط .

2 - تعتمد الجمعية على العمل الريادي الذي يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي من خلال آلية مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط ، وتحتفظ بعلاقة متميزة مع الاتحاد البرلماني الدولي ، وتقدم له ، على سبيل الاطلاع ، تقريراً سنوياً عن أنشطتها خلال الربع الأول من السنة الشمسية التالية .

##### **المادة 3**

1 - تقوم الجمعية بتطوير التعاون بين أعضائها ضمن مجالات عملها ، وذلك بتسهيل الحوار السياسي والتفاهم بين البرلمانات المعنية .

2 - تهتم الجمعية بالقضايا ذات الاهتمام المشترك من أجل تشجيع وتعزيز الثقة بين دول المتوسط بهدف ضمان الأمن والاستقرار الإقليميين . كما أنها تسعى إلى توحيد جهود الدول المتوسطية بروح الشراكة الحقيقة من أجل تعميمها المنسجمة .

##### **المادة 4**

تقوم الجمعية بوضع الآراء والتوصيات والوسائل الاستشارية الأخرى من أجل تحقيق أهدافها ، وتقدمها إلى البرلمانات المعنية .

## **تكوين الجمعية**

### **المادة 5**

- 1 - تكون برلمانات الدول المتشاطئة على البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك الأردن وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والبرتغال ، بناء على طلبهما ، أعضاء في الجمعية .
- 2 - يمكن توجيه الدعوة للمشاركة في أعمال الجمعية بصفة عضو مشارك إلى برلمانات البلدان الواقعة جغرافياً على مقربة من البحر الأبيض المتوسط ، أو التي لها مصالح مشتركة مع المنطقة ، وإلى المنظمات البرلمانية الناشطة في حوض المتوسط ، بناء على طلب تلك البرلمانيات والمنظمات.

### **المادة 6**

يقع على عاتق أعضاء الجمعية مسؤولية عرض آراء الجمعية وتوصياتها ووسائلها الاستشارية الأخرى إلى البرلمانيات الوطنية وحكومات البلدان الأعضاء .

### **المادة 7**

يقوم كل عضو في الجمعية بدفع مساهمة مالية سنوية من أجل إدارة الجمعية ، وتحسب هذه المساهمة بتطبيق سلم المساهمات المرفق مع النظام الأساسي الحالي على مشروع الميزانية الذي صادقت عليه الجمعية . ويقدم الأعضاء المنضمون مساهمة سنوية إضافية بمبلغ تحدده الجمعية يضاف إلى مواردتها الأساسية .

## **بنية الجمعية**

### **المادة 8**

تتألف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من الجمعية والمكتب واللجان الدائمة واللجان الخاصة المؤقتة والكرتاريا .

## **الجمعية**

### **المادة 9**

- 1 - تجتمع الجمعية في دورة عادية مرة كل عام بدعوة من برلمان عضو فيها ، ما لم تقرر غير ذلك .
- 2 - يقوم رئيس الجمعية بعقد الدورات الاستثنائية للجمعية بناء على طلب ثلثي الأعضاء .

### **المادة 10**

يضمن البرلمان العضو الذي يستضيف اجتماعات و/أو أنشطة الجمعية دخول كافة ممثلي البرلمانيات الأعضاء والأعضاء المنضمين ، إلى أراضيه .

**المادة 11**

- 1 - يحكم مبدأ المساواة بين الأعضاء تكوين الجمعية وعملية صنع القرار فيها .
- 2 - يتتألف وفود البرلمانات الأعضاء في دورات الجمعية من خمسة برلمانيين كحد أقصى .
- 3 - يطلب من كافة البرلمانات الأعضاء أن يضمنوا وفودهم إلى الجمعية ممثليين من الجنسين .

**المادة 12**

- 1 - تنتخب الجمعية رئيساً وأربعة نواب للرئيس .
- 2 - تنتخب الجمعية أيضاً رئيساً لكل من اللجان الدائمة الثلاث .

**المادة 13**

- 1 - يقوم الرئيس بافتتاح اجلسات وتعليقها واحتتمامها ، ويوجه عمل الجمعية ، ويكفل مراعاة الأنظامة ، ويدعو المتكلمين ، ويطرح القضايا على التصويت ، ويعلن نتائج التصويت ، ويختتم أعمال الجمعية . وتعتبر قرارات الرئيس في هذه الأمور نهائية وتفصل بلا نقاش .
- 2 - يقرر الرئيس في جميع الأمور غير الواردة في هذا النظام بعد استشارة المكتب عند الضرورة .

**المادة 14**

- 1 - لكل وفد الحق بخمسة أصوات شريطة أن يكون عضوان من أعضائه على الأقل حاضرين التصويت .
- 2 - إذا كان مندوب واحد فقط حاضراً فيحق له/أو لها الإدلاء بصوت واحد فقط .

**المادة 15**

- 1 - يتم اتخاذ قرارات الجمعية بتوافق الآراء .
- 2 - في الحالات التي لا يمكن فيها التوصل إلى توافق الآراء ، تتخذ الجمعية القرارات بأغلبية أربعة أخماس الأصوات .

**المكتب****المادة 16**

- 1 - يقوم المكتب بتحضير أعمال الجمعية .
- 2 - يتتألف المكتب من رئيس الجمعية وأربعة نواب للرئيس ومن رؤساء اللجان الدائمة الثلاث .

**المادة 17**

- 1 - يضمن الأعضاء تمثيلاً عادلاً في المكتب عن طريق التناوب لمختلف مناطق البحر المتوسط .
- 2 - يبذل الأعضاء كل جهد ممكن لضمان تمثيل الجنسين في المكتب .

## اللجان الدائمة

### المادة 18

تكون للجمعية ثلاثة لجان دائمة تقوم بتغطية القضايا التالية :

**لجنة التعاون السياسي وشؤون الأمن ( اللجنة الأولى ) :** الاستقرار الإقليمي : ترتكز العلاقات بين الشركاء المتوسطيين على ثمانية مبادئ ( عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ، الحل السلمي للنزاعات الدولية ، عدم انتهاك حرمة الحدود والوحدة الترابية للدول ، حق الشعوب في تقرير مصيرها والعيش بسلام على أراضيها ضمن حدود دولية مضمونة ومعترف بها ، المساواة في سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، احترام حقوق الإنسان ، التعاون بين الدول ، والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي يفرضها القانون الدولي ، القضايا المتعلقة بالسلام والأمن والاستقرار ، وإجراءات بناء الثقة ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح واحترام الحق الدولي الإنساني ومكافحة الإرهاب .

**لجنة التعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ( اللجنة الثانية ) :** التنمية المشتركة والشراكة : العولمة والاقتصاد والتجارة والتمويل والقضايا المتعلقة بالديون والصناعة والزراعة والعملة والهجرة والسكان والفقر والإبعاد والمؤسسات الإنسانية وموارد المياه والطاقة والتصرّف وحماية البيئة والسياحة والنقل والعلوم والتقنية وتحديث التقنية .

**حوار الحضارات وحقوق الإنسان ( اللجنة الثالثة ) :** الاحترام المتبادل والتسامح والديمقراطية وحقوق الإنسان وقضايا الجنسين والأطفال وحقوق الأقليات ، وال التربية والثقافة والتراث والرياضة ووسائل الإعلام والمعلوماتية والحوار بين الأديان .

### المادة 19

لكل برلمان عضو الحق في للمشاركة في أعمال كل من اللجان الدائمة الثلاث بممثل واحد على الأقل .

### المادة 20

1 - يتم تشكيل مجموعة دراسات خاصة مكرسة لقضايا الجنسين والمساواة بينهما داخل اللجنة الثالثة .

2 - يمكن للجمعية أن تشكل مجموعات دراسة خاصة أخرى ، لمساعدة اللجان الدائمة الثلاث على القيام بما أوكل إليها ، وتكون هذه المجموعات خاضعة لسلطة اللجان .

## اللجان الخاصة

### المادة 21

- 1 - يمكن للجمعية أن تقوم بتشكيل لجان خاصة مؤقتة لدراسة قضايا خاصة .
- 2 - تقوم الجمعية ، بعدأخذ رأي المكتب ، باتخاذ القرار فيما يتعلق باقتراحات الأعضاء بتشكيل لجنة خاصة مؤقتة أو أكثر .

## السكرتاريا

### المادة 22

- 1 - تقوم على خدمة الجمعية سكرتاريا يكون مقرها في دولة متوسطية برلمانها عضو في الجمعية .
- 2 - تقوم سكرتاريا الاتحاد البرلماني الدولي بأعمال سكرتاريا الجمعية خلال فترة انتقالية وبنانتظار إنشاء سكرتاريا مستقلة للجمعية .

## التعديلات في النظام الأساسي

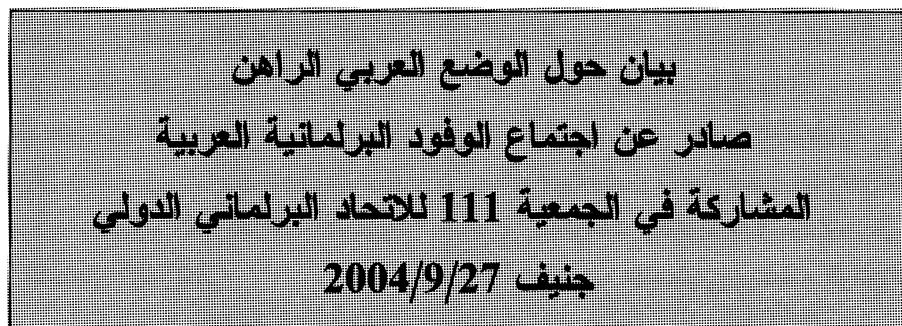
### المادة 23

- 1 - يقدم أي اقتراح يهدف إلى تعديل الأنظمة إلى السكرتاريا مكتوباً ، وقبل ثلاثة أشهر على الأقل ، من انعقاد الجمعية . تقوم السكرتاريا على الفور بإرسال هذه التعديلات إلى أعضاء الجمعية . ويدرج بند دراسة هذه التعديلات بشكل آلي على جدول أعمال الجمعية .
- 2 - تبت الجمعية ، بعد الاستماع إلى رأي المكتب ، بهذه الاقتراحات بتوافق الآراء .

### ملحق للنظام الأساسي المشار إليه في المادة 7

### جدول نسب مساهمات أعضاء الجمعية

رقم	عضو الجمعية	النسبة الحالية للمساهمة في ميزانية الاتحاد %	تقدير النسبة حسابياً %	جدول النسب المقرحة للمساهمة في ميزانية الاتحاد %
1	فرنسا	5.39	31.59	15.00
2	إيطاليا	3.91	22.92	15.00
3	اسبانيا	1.19	11.20	10.00
4	اليونان	0.49	2.87	5.00
5	تركيا	0.43	5.52	5.00
6	الجماهيرية العربية الليبية	0.40	2.34	5.00
7	إسرائيل	0.39	2.29	5.00
8	البرتغال	0.36	2.11	5.00
9	الجزائر	0.33	1.93	4.00
10	الصرب ومونتينيغرو	0.33	1.93	4.00
11	كرواتيا	0.29	1.70	3.00
12	سلوفينيا	0.27	1.58	2.00
13	مصر	0.25	1.47	2.00
14	البوسنة والهرسك	0.23	1.53	2.00
15	الجمهورية العربية السورية	0.23	1.35	2.00
16	المغرب	0.22	1.29	2.00
17	تونس	0.22	1.29	1.00
18	قبرص	0.21	1.23	1.00
19	ألبانيا	0.20	1.17	1.00
20	الأردن	0.20	1.17	1.00
21	لبنان	0.20	1.17	1.00
22	مالطا	0.20	1.17	1.00
23	موناكو	0.20	1.17	1.00
24	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	0.20	1.17	1.00
	المجموع	17.06	99.98	100.00



المشتركة.

3. يطالبون الحكومات العربية إلى تعزيز التضامن العربي وترسيخه وإزالة كل العوائق التي تحول دون تعزيزه، وتفعيل دور جامعة الدول العربية وتطوير مؤسسات العمل العربي المشترك، بما في ذلك الإسراع في إنشاء البرلمان العربي.

4. يطالبون الحكومات العربية إلى توسيع وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع جميع الدول الصديقة لكسب المزيد من التأييد للقضايا العربية على الصعيد الدولي، وينثمنون ، بهذه المناسبة ، توقيع الانفاق بين جامعة الدول العربية وجمهورية الصين الشعبية لإنشاء المنتدى العربي - الصيني الذي من شأنه تعزيز العلاقات العربية-الصينية في مختلف المجالات.

#### ثانياً - حول الوضع في فلسطين المحتلة

1. يوجه البرلمانيون العرب المجتمعون في جنيف تحيّة اعتذار وإكبار إلى الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني التي تدخل الآن عامها الخامس ، وهي أشد إصراراً على التوالي والمقاومة والتمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني : حقه في العودة ، وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة -

عقدت الوفود البرلمانية العربية المشاركة في الجمعية 111 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في جنيف اجتماعاً بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في السابع والعشرين من أيلول (سبتمبر) 2004 للتشاور حول القضايا المطروحة أمام الجمعية وتوحيد المواقف منها. وجرى في الاجتماع أيضاً تبادل الآراء حول المستجدات في الأوضاع العربية الراهنة. واتفق المجتمعون على إصدار البيان التالي :

#### أولاً - حول التضامن العربي

1. يعربون عن قناعتهم الراسخة بأن التضامن العربي -في ظل المستجدات الدولية الراهنة- يشكل القاعدة الأساسية التي لا غنى عنها لتعزيز قدرات الدول العربية، والأداة الفعالة لتوحيد طاقات الأمة العربية وضمان مصالحها المشتركة المتمثلة في : حماية الأمن القومي، وضمان الاستقرار الداخلي، وتوفير مقومات التنمية الشاملة، وإشاعة الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز المكانة الدولية لجميع الدول العربية.

2. يطالبون الحكومات العربية بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وصولاً إلى إقامة السوق العربية

- الدوليين، كما يدعون مجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام إسرائيل باحترام وتنفيذ جميع القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية.
5. يتعهدون بالعمل على حث الدول العربية، حكومات وشعوبًا ومؤسسات، على مساندة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وقادته الشرعية ورئيسه المنتخب الأخ ياسر عرفات، وبإمدادهم بجميع أشكال الدعم المادي والسياسي والمعنوي تعزيزاً لصمودهم في وجه الاحتلال ومخططاته الإجرامية، وتذريساً لحقهم الشرعي في الدفاع عن وطنهم بكل الوسائل المتاحة.
6. ينشدون جميع البرلمانيات والمنظمات البرلمانية في العالم أن تعلن استنكارها وإدانتها للممارسات الإسرائيلية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني ، وأن تحث حكوماتها على الوقوف ضد هذه الممارسات في المحافل الدولية، وأن تمارس الضغط على إسرائيل للإفلاع عن سياسات القمع وإرهاق الدولة الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني المكافح، وأن تنفذ قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية.
7. يرحبون بالقرار الصادر عن الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بفرض مقاطعة شاملة على منتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وحظر دخول المستوطنين إلى أراضي الدول الأعضاء في دول الحركة، وإصدار توصية بفرض عقوبات على الدول والجهات التي تساهم في بناء الجدار العازل.
8. يحيي البرلمانيون العرب محكمة العد

وحاكمتها القدس - على التراب الفلسطيني . ويحيي البرلمانيون العرب جميع المناضلين الفلسطينيين الذين يتبعون النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي ، بتضمين ونكران ذات ، ويؤكدون دعمهم لهذا النضال، باعتباره أحد العوامل الأساسية لدحر الاحتلال الإسرائيلي.

2. يدينون بشدة الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي يومياً في فلسطين المحتلة، لا سيما أعمال القتل المتعمد والتدمير والحصار وتجريف الأرضي ومواصلة بناء جدار الفصل العنصري، الذي يعد جريمة حرب وفق المواثيق الدولية، ورفض تنفيذ قرار محكمة لاهاي الدولية حول الجدار.

3. يحييون صمود الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية دفاعاً عن مطالبهم العادلة وعن حقوق شعبهم، ويحمل المشاركون ، إسرائيل المسؤولية الكاملة عن حياتهم، ويؤكدون تضامنهم المطلق معهم، ويطالبون المجتمع الدولي والأمم المتحدة واللجنة الرباعية بالعمل السريع على إرغام إسرائيل معاملة هؤلاء الأسرى والمعتقلين والمرتديين وفق نصوص معاهدة جنيف الرابعة، وتلبية مطالبهم والإفراج عنهم، بمن فيهم المعتقلون من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني والمجلس التشريعي الفلسطيني، لأن اعتقالهم يتنافي مع جميع القوانين والمعاهدات الدولية.

4. يطالبون الحكومات والبرلمانات العربية بالعمل لدى المجتمع الدولي بكل الوسائل من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ويؤكدون أهمية دور المراقبين

والممارسات الأخلاقية التي ارتكبها جنود الاحتلال ضد أفراد الشعب العراقي، وخاصة في السجون والمعتقلات، والتي تشكل خرقاً سافراً لحقوق الإنسان ولجميع المواثيق والمعاهدات الدولية، ويطالبون بإحالاة مرتكبي هذه الجرائم والمسؤولين عنها إلى المحاكمة لمعاقبتهم على هذه الجرائم البشعة.

5. يؤكدون على أهمية التواجد العربي في العراق، ويدعون جامعة الدول العربية إلى التعاون والتسيير مع الأمم المتحدة لمواصلة تقديم جميع أشكال المساعدات للعراق في مختلف المجالات، وخاصة في العملية السياسية وإعادة إعمار العراق، كما يدعون الدول العربية والصادرات والمؤسسات المالية العربية إلى الإسراع بتقديم مساعداتها لإعادة إعمار العراق.

#### رابعاً - حول التضامن مع سوريا

1. يجدد البرلمانيون العرب مساندتهم لسوريا ودعمهم الكامل لحقها في استرجاع كامل الجولان السوري المحتل حتى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967، ويعتبرون جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لضم الجولان السوري لاغية وباطلة.
2. يعربون عن رفضهم لما يسمى بقانون محاسبة سورية الذي أقره الكونغرس الأمريكي، باعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لبلد مستقل، ومحاولة للضغط على سوريا لإرغامها على التخلي عن سياساتها في الدفاع عن حقوقها الوطنية وثوابتها القومية.
3. يؤكدون مجدداً، بهذا الصدد، تضامنهم التام مع سوريا، وتقديرهم لموقفها الداعي إلى

الدولية في لاهي على قرارها الذي اعتبر الجدار الفاصل الذي تبنيه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير شرعي ومخالفاً للقانون الدولي، وطالب إسرائيل بizarته على الفور، كما طالب مجلس الأمن الدولي بالتحرك الفاعل لمنع إسرائيل من استكمال بناء الجدار، ويعتبرون هذا القرار انتصاراً كبيراً للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة يصدر من أعلى هيئة قضائية دولية، ويطالبون الحكومات العربية بتنمير هذا القرار والقيام بتحرك دبلوماسي نشط على الساحة الدولية للتصدي لمخططات إسرائيل التوسعية.

#### ثالثاً - حول الوضع في العراق

1. يجدد البرلمانيون العرب تأكيدهم على ضمان وحدة الأراضي العراقية، واحترام سيادة العراق واستقلاله، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونه الداخلية، ويدعون جميع الأطراف الإقليمية والدولية إلى الالتزام بذلك، واحترام حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي بنفسه ووفقاً لرادته الحرة.
2. يدينون عمليات القصف الجوي، وغيرها من العمليات العسكرية، التي تستهدف المدنيين العراقيين في مختلف المدن والقرى العراقية، ويطالبون بوقف هذه العمليات.
3. يدينون جميع أعمال الاختطاف وأخذ الرهائن في العراق التي تطال المدنيين والمؤسسات الإنسانية والدينية وغيرها، ويدعون جميع من يمارس هذه الأعمال إلى الإفراج عنها وإطلاق سراح جميع المخطفين والرهائن دون شروط.
4. يعربون عن إدانتهم الشديدة للجرائم

إحلال السلام في جنوب السودان . ويؤكدون ضرورة إيجاد حل سريع للأزمة الناشئة في دارفور من خلال إعطاء المزيد من الوقت للحكومة السودانية حتى تتمكن من فرض الأمن والاستقرار في المنطقة . كما يؤكدون رفضهم لتدويل مشكلة دارفور ، ويعتبرون ذلك محاولة للتدخل في شؤون السودان الداخلية وتهديداً لأمنه ووحدته.

2. يؤكدون دعمهم التام للجهود التي تبذلها الحكومة السودانية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية بتعاون مع الأمم المتحدة من أجل وضع حد للأزمة في دارفور.

#### سابعاً - حول الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة:

1. يؤكد البرلمانيون العرب سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) ، وعلى أجواها ومياهها الإقليمية وجرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بتلك الجزر ، باعتبارها جزءاً من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

2. يعربون عن تأييدهم لما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة من خطوات لاستعادة جزرها الثلاث المحتلة.

3. يدعون جمهورية إيران الإسلامية إلى قبول دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة السلمية لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضات الثانية الجادة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

4. يعربون عن الأمل في أن تؤدي الاتصالات

تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها ، ويدعون الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر بقانون محاسبة سوريا والدخول بحسن نية في حوار بناء معها لإيجاد أرجع السبل لنسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.

#### خامساً - حول التضامن مع لبنان

1. يؤكد البرلمانيون العرب دعمهم الكامل للبنان وحقه في استرجاع ما بقي من أرضه المحتلة في مزارع شبعا وكفر شوبا وغيرها ، ويدينون بقوة الاستفزازات التي تقوم بها إسرائيل على حدوده البرية وفي أجواهه ومياهه ، ويعتبرون ذلك تصعيداً للتوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

2. يرفضون محاولات تدويل الاستحقاق الرئاسي في لبنان ونقل الموضوع إلى مجلس الأمن الدولي ، ويعتبرون القرار 1559 الصادر عنه تدخلاً "سافراً" على سيادته شؤون لبنان الداخلية وتعدياً على سيادتها الوطنية وعلاقتها بسوريا ، التي تحكمها اتفاقية التعاون والتسيير والأخوة التي أجازها مجلس النواب اللبناني ومجلس الشعب السوري ، ويعتبرون أن هذه المحاولات تخدم التوبيعاً العدوانية الإسرائيلية ضد البلدين وتزيد من حدة التوتر في الشرق الأوسط .

3. يبارك البرلمانيون العرب الخطوات العملية التي اتخذتها سوريا ولبنان مؤخراً تنفيذاً لاتفاق الطائف.

#### سادساً - حول الوضع في السودان

1. يعرب البرلمانيون العرب عن ارتياحهم لاتفاق الموقع بين حكومة السودان والحركة الشعبية السودانية الذي يهدف إلى

الإرهاب والمقاومة المشروعة من أجل تحرير الأراضي المحتلة من الاحتلال واستعادة الحقوق المشروعة للشعوب وفق المواثيق والقرارات الدولية، ويدعون إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف للإرهاب، وتحديد وسائل التعاون الدولي لمكافحته.

iii. يرفضون أية محاولات للربط بين الإرهاب والدين الإسلامي الحنيف.

عاشرأ - حول جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل:

1. يؤكد البرلمانيون العرب الرابطة العضوية بين تحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط وعملية نزع أسلحة الدمار الشامل منه، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام الشامل في المنطقة، ويشددون على أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يجب أن يتم في إطار التسوية الشاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وتوفير الأمن الحقيقي لكل دول المنطقة وشعوبها.

2. يحثون مجلس الأمن الدولي على تفعيل قراراته رقم 487 (1981) و 687 (1991) الرامية إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

3. يدينون موقف إسرائيل الرافض للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ويدعون الأمم المتحدة إلى إرغام إسرائيل للتوقيع على المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لمراقبة الهيئة الدولية للطاقة الذرية، ويطالبون الدول الكبرى بعدم استخدام المعايير المزدوجة في هذا الشأن.

واللقاءات الثنائية الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إيجاد حل لهذه القضية يرسخ علاقات حسن الجوار والمصالح المشتركة بينهما ويعزز دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة.

ثامناً- حول مدینتی سبتة وملیلۃ المغربیتین :

1. يؤكد البرلمانيون العرب قرارات مجالس الاتحاد ومؤتمراته السابقة الداعمة لموقف المملكة المغربية ، ويجددون مساندتهم التامة وال شاملة للجهود التي تبذلها المملكة المغربية في سبيل استرجاع المدينتين المغربیتین المحتلتین والجزر الجعفرية.
2. يطالبون الحكومة الإسبانية بالدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب لحل هذه القضية سلیماً ، والتجاوب مع المقترن الذي سبق أن تقدم به جلاله المغفور له الملك الحسن الثاني .. ، والرامي إلى تكوين خلية إسبانية - مغربية مشتركة للتفكير في حل عادل وسلمي لهذه القضية ، يكون من شأنه إعادة الحقوق الشرعية الثابتة للمملكة في هاتين المدينتين السليتین.

3. يثمن البرلمانيون العرب التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات المغربية الإسبانية والجهود التي يبذلها الطرفان في سبيل حل جميع الخلافات بالطرق السلمية لما فيه خير ومصلحة الشعبين.

تاسعاً - حول الإرهاب

- i. يدين البرلمانيون العرب الإرهاب بجميع أشكاله وصوره وممارساته، ولاسيما إرهاب الدولة المنظم، ويدعون إلى تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لوضع حد لهذه الظاهرة الخطيرة.

- ii. يشددون على ضرورة التمييز ما بين

**بيان صادر عن وفود المجموعتين  
العربية والإسلامية المشاركين في الجمعية  
الـ 111 للاتحاد البرلماني الدولي  
المنعقدة في جنيف**

دول المنطقة، بما يشير إلى احتمالات خطيرة جداً  
تستتبع هذا التصعيد.

ويدعو برلمانيو المجموعتين البرلمانيتين  
المشاركين في أعمال الجمعية (111) وكافة  
برلمانات وحكومات العالم، وبشكل خاص، الأمم  
المتحدة ومجلس الأمن الدولي، إلى التدخل الفوري  
لوقف هذه العمليات ووقف كل أنواع العمليات  
المماثلة وإرسال مراقبين دوليين لحماية الشعب  
الفلسطيني من إرهاب الدولة الذي تمثله إسرائيل.

جنيف 2004/10/2

**وفود المجموعتين العربية والإسلامية  
المشاركة في الجمعية  
الـ 111  
للاتحاد البرلماني الدولي**

إن وفود المجموعتين البرلمانيتين العربية  
والإسلامية المشاركين في أعمال الجمعية الـ 111  
للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في جنيف تتبع  
بقلق بالغ العمليات الحربية الإسرائيلية التي تستهدف  
أكثر المناطق الفلسطينية كثافة بالسكان في قطاع  
غزة، خصوصاً في مخيم جباليا والتي أدت إلى  
مجازرة كبيرة ذهب ضحيتها الكثير من المواطنين  
الفلسطينيين جلهم من النساء والأطفال.

وتلاحظ وفود المجموعتين العربية  
والإسلامية أن (إسرائيل) تستغل الضغوط الدولية  
على أكثر من بلد عربي بسبب معاملتها كاستثناء لا  
تطبق عليه القرارات الدولية، وبسبب المعايير  
المزدوجة في تطبيق تلك القرارات لمواصلة حربها  
ضد الشعب الفلسطيني وجرائمها عبر الحدود باتجاه





## تقرير عن المؤتمر البرلماني العربي الأول حول حماية الطفل وإعلان عمان

رجال المستقبل ، ويجب أن توفر لهم بلدانهم كل الإمكانيات والتسهيلات لكي يحيوا حياة مستقرة ويس vrou مواطنين قادرين على تحمل المسؤولية والإسهام في تطور بلدانهم وازدهارها .

ذلك أكدت الكلمات ضرورة أن تقوم البرلمانات العربية - بوصفها سلطات تشريعية - بسن القوانين التي تؤمن حماية حقوق الطفل وتケفل رعايته وسلمته .

وخلال جلسات العمل التالية شاهد المشاركون عدة أفلام وثائقية حول أوضاع الأطفال في عدد من الدول العربية . كما قاموا بزيارة إلى وحدة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام الأردنية . كذلك استمع المشاركون إلى مداخلات عديدة تناولت تجرب كل بلد عربي في مجال حماية الطفل . وشارك أعضاء الوفود في مناقشات صريحة جادة حول أفضل السبل للعناية بالطفل وحماية حقوقه . وفي الجلسة الختامية ناقش أعضاء المؤتمر وأقرّوا البيان حول حقوق الأطفال الذي أصدره المؤتمر تحت عنوان :

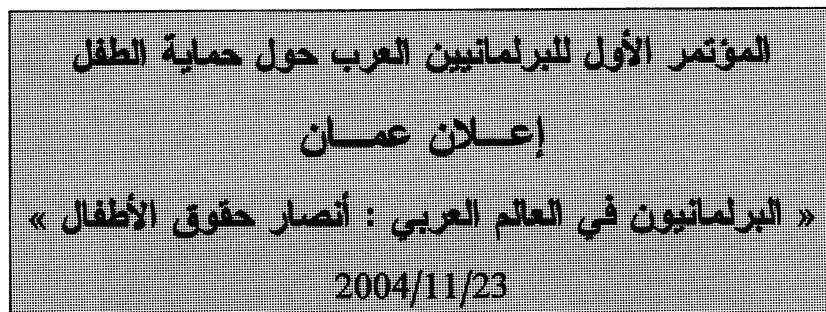
« إعلان عمان : البرلمانيون العرب  
أنصار حقوق الأطفال »  
وفيما يلي النص الكامل لهذا الإعلان :

بالتعاون بين منظمة اليونيسف وكل من الاتحاد البرلماني العربي ومجلس النواب الأردني والاتحاد البرلماني الدولي نظم في عمان يومي 22 و 23 تشرين الثاني - نوفمبر - 2004 المؤتمر البرلماني العربي الأول حول حماية الطفل . وقد شاركت في المؤتمر وفود تمثل الشعب البرلمانية العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي ، وممثلون عن جامعة الدول العربية ، واليونيسف . كذلك شارك السيد أندرز جونسون ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي .

جرت جلسة افتتاح المؤتمر في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين (2004/11/22) في فندق روיאל عمان ، وقد تحدث في الجلسة كل من :

- معالي المهندس عبد الهادي المجالى ، رئيس مجلس النواب الأردني .
- السيد نور الدين بوشكوح ، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي .
- السيد توماس ماك ديرموت ، المدير الإقليمي لليونيسف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وأكّدت الكلمات الثلاث أهمية إيلاء حقوق الطفل الأهمية التي تستحقها لأن الأطفال هم



الدولية والإقليمية والوطنية مثل جامعة الدول العربية ، واليونسيف ، والاتحاد البرلماني الدولي ، والاتحاد البرلماني العربي وغيرها من الجهات الوطنية والإقليمية والدولية ، وال الحاجة إلى دعمها المتواصل على الصعيد الفني وغيره من المساعدة الممكّنة ،

مدينين الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري والأراضي اللبنانيّة والاحتلال الأمريكي للعراق لما لهما من آثار وخيمة على حقوق الإنسان عامة وحقوق الطفل خاصة ،

مطلوبين المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبالعمل على إنسحاب جميع القوات الأجنبية من العراق ،

فإننا نحن ، أعضاء البرلمانات ومجالس الشورى العربية المجتمعين بدعوة من الاتحاد البرلماني العربي في عمان يومي 22-23 تشرين الثاني / نوفمبر 2004 - فإننا سنسعى إلى بذل كل الجهود لتحقيق ما يلي :

#### ■ أولاً : التشريع

بحلول العام 2010 : قيام البرلمانات ومجالس الشورى العربية بمراجعة كافة التشريعات المحلية المتعلقة بحقوق الطفل بما

آخذين بعين الاعتبار أحكام الشريعة الإسلامية كما وردت في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة ،

مستذكرين اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبروتوكولاتها الاختيارية ووثيقة « عالم جدير بالأطفال » التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2002 و « خطة العمل العربية للطفل 2004 - 2015 » التي تبنتها فقة الجامعة العربية في تونس عام 2004 ،

مستذكرين القرار الذي تبناه الاتحاد البرلماني الدولي في عام 2001 حول « حماية الأطفال والاعتناء بهم ، كونهم القوة الدافعة لمجتمع المستقل » ،

مقدّمين بأن مصلحة الطفل الفضلى هي الاعتبار الأهم في كافة الإجراءات ،

مقدّمين بأن البرلمانيين وأعضاء المجالس التشريعية هم عنصر أساسى لنجاح تطبيق اتفاقية حقوق الطفل من خلال دعمهم لبرامج رفع درجة الوعي ، وتبنيهم التشريعات اللازمة، وتصنيفهم المصادر المالية الكافية ، ومراقبتهم لتوظيف الموارد بصورة فعالة ،

مقدّمين بأهمية الشراكة مع الحكومات والمهنيين والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وأخيراً الأطفال أنفسهم ، مقررين بالعمل الهام الذي تقوم به المنظمات

- السعي لتخصيص الأموال الكافية ضمن الميزانيات الوطنية لتنفيذ برامج خاصة بحماية الطفل ورفع كفاءة العاملين مع الأطفال ضحايا العنف والإساءة والاستغلال .

### ■ ثالثاً : المراقبة

بحلول العام 2010 : حيث الدول الأعضاء على إنشاء هيئة مستقلة للنظر في شكاوى الأطفال وعلى البرلمانات ومجالس الشورى العربية ضمان استقلالية هذه الهيئة .

ولهذا الغرض وبحلول العام 2007 : فإن كافة البرلمانات ومجالس الشورى العربية : ستدعوا إلى اجتماع وطني لمراجعة وتحسين كافة الآليات الحالية لمراقبة�احترام حقوق الأطفال كل في بلده بما في ذلك آليات إعداد ورفع التقارير الوطنية إلى لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة ، وآليات متابعة توصيات اللجنة بصورة فعالة .

### ■ رابعاً : آليات الدعم

ومن أجل التأكيد من تحقيق الأهداف أعلاه على البرلمانات ومجالس الشورى العربية : الأخذ بعين الاعتبار تشكيل لجان برلمانية وطنية لحقوق الطفل تتطلع بمراقبة كافة الأعمال البرلمانية ذات العلاقة بالأطفال .  
الطلب من الاتحاد البرلماني العربي أن ينظم اجتماعاً إقليمياً كل سنتين للوقوف على التقدم في تحقيق الأهداف المحددة أعلاه .  
ويقترح عقد الاجتماع القادم في موعد لا يتجاوز العام 2006 .

يضمن مواهمتها مع اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختياريين مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الشأن :

ولتحقيق ذلك وبحلول العام 2007 : فإن كافة البرلمانات ومجالس الشورى العربية مطالبة :

بالسعى إلى اتخاذ الخطوات الفعالة لمراجعة تحفظات الدول على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين ،

- تشجيع الدول التي لم تصادر بعد على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل ومعاهدي منظمة العمل الدولية 138 و 182 ومعاهدة أونتاريو لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ، على المصادقة على هذه الاتفاقيات ،

- التأكيد من أن التشريعات الوطنية لا تخالف النص الوارد في المادة (37) من اتفاقية حقوق الطفل الذي يضمن بأن حberman الأطفال من حرية لهم يجب أن يستعمل كملجاً آخر وأقصر مدة ممكنة .

### ■ ثانياً : تخصيص الميزانيات

بحلول عام 2010 : قيام البرلمانات ومجالس الشورى العربية بالتأكد من أن الميزانيات الوطنية - وقبل المصادقة عليها - قد جرى تحليلها لمواجهة متطلبات الوفاء بحقوق الأطفال ،

ولتحقيق ذلك وبحلول العام 2007 : فإن كافة البرلمانات ومجالس الشورى العربية عليها :



## وجهة نظر

### إنشاء برلمان عموم أفريقيا : طور جديد للعمل الاندماجي الأفريقي (\*)

**إعداد النائب : محمد الصالح الزارعي**

نائب رئيس الاتحاد البرلماني الأفريقي

فجاء الاتحاد الأفريقي يختلف تماماً عن منظمة الوحدة الأفريقية من حيث تنظيمه وأهدافه وطرق عمله وتمكن في أقل من سنتين منذ انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر رؤساء الدول الأفريقية من تركيز المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين والمفوضية ومجلس السلم والأمن وإنشاء برلمان عموم أفريقيا الذي يقوم على رؤية تقضي بتوفير منبر موحد للشعوب الأفريقية حتى تشارك بصورة فاعلة في نحت ملامح المصير المشترك الموحد نحو مزيد من التضامن والتلاحم والازدهار من أجل أفريقيا أفضل في نطاق مجتمع أرحب يخطى الاختلافات الثقافية والإيديولوجية والعرقية والدينية والقومية و يجعل منها مصدر ثراء ومناعة للمسيرة الاندماجية الأفريقية .

**II - برلمان عموم أفريقيا**  
 أورد بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الأفريقية بشأن برلمان عموم أفريقيا القواعد المتعلقة بتشكيله ومهامه وسلطاته وتنظيمه .

**I - توطئة**  
 لقد أدركت القارة الأفريقية قادة وشعوبها بأنه لا مناص لها - أمام ما يشهده العالم اليوم من تحولات متسرعة النسق - من ترتيب البيت الأفريقي من جديد .

فبعد أن كانت منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963 السبيل القوي الذي سلكته القارة حتى تستطيع في ذلك الوقت أن تنظم نفسها من أجل مواجهة التحديات المتمثلة أساساً في تحريرها من نير الاستعمار والاستغلال والقضاء على الميز العنصري ، دأب القادة الأفارقة على اتباع أسلافهم استجابة لمجابهة التحديات الراهنة المتشعبة والمتحدة باقتحام طور جديد من العمل المشترك الشامل جسمه إعلان سرت (ليبيا) سنة 1999 المتعلق بإنشاء الاتحاد الأفريقي لكي تثبت أفريقيا وجودها كقارة موحدة قوية قادرة على الأخذ بزمام أمورها وتطويع الصعوبات وتذليلها خدمة لمصالح شعوبها وكسب رهانات المرحلة وتحقيق تطلعات الجماهير الأفريقية وحقها في النماء الشامل .

(\*) المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن آراء أصحابها وهي لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات هيئة التحرير .  
 عن الحياة النيابية التونسية (عدد آذار - مارس) 2004 .

بالمصير المشترك بين الشعوب الأفريقية .  
- تسهيل التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومحافلها البرلمانية .

### 3 - تركيبة البرلمان :

خلال الفترة الانتقالية يتم تمثيل الدول الأعضاء في البرلمان الأفريقي بخمسة أعضاء عن كل دولة تكون من بينهم امرأة واحدة على الأقل ، ويعين أن يعكس هذا التمثيل تنوع الآراء في كل برلمان وطني أو أي جهاز تداولي آخر .

يتم انتخاب أو تعين أعضاء البرلمان الأفريقي من بين أعضاء البرلمانات الوطنية وتترافق مدة ولاية كل عضو في البرلمان الأفريقي مع مدة ولايته في البرلمان الوطني أو في أي جهاز تداولي آخر .

ولا تجوز عضوية من لهم مهام تنفيذية أو قضائية في أي دولة .

### 4 - مهام البرلمان :

طبقاً للمادتين 11 و 12 من البروتوكول يمنح البرلمان الأفريقي سلطات تشريعية يحددها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي غير أنه خلال الفترة الأولى من إنشائه تكون له سلطات استشارية ويجوز له في إطارها أن :

- يبحث أو يناقش أو يعرب عن رأيه حول أي مسألة إما بمباراته الخاصة أو بطلب من المؤتمر أو أي جهاز اتحادي آخر لصنع سياسة الاتحاد . كما يقدم التوصيات التي يراها مناسبة بشأن احترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات والثقافة الديمقراطية وتنمية الحكم الرشيد وتدعم سيادة القانون .

- يقدم التوصيات التي تهدف إلى المساهمة في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي واسترداد الانتباه إلى التحديات واستراتيجيات القيام بأي مهام أخرى يراها مناسبة لتحقيق الأهداف

### 1 - إنشاء البرلمان :

اعتمد رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بروتوكول المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الأفريقية المنشئ للبرلمان الأفريقي خلال القمة غير العادية الرابعة المنعقدة بمدينة سرت (ليبيا) في مارس 2001 وتنص المادة 2 منه على أن الهدف النهائي من إنشاء البرلمان الأفريقي هو أن يتحول إلى مؤسسة لها سلطات شرعية كاملة ينتخب أعضاؤها عن طريق الاقتراع العام لكنه يظل مؤسسة ذات سلطات استشارية إلى أن تقرر الدول الأعضاء خلاف ذلك بتعديل هذا البروتوكول وتدوم هذه الفترة الانتقالية خمس سنوات من دخول هذا البروتوكول حيز التطبيق وذلك لمراجعة نفاذة وفعاليته ونظام التمثيل في البرلمان الأفريقي بغية ضمان تحقيق أهدافه وغاياته وكذلك الرؤية التي يستند إليها وتلبية الاحتياجات المستجدة للقاراء الأفريقية .

### 2 - أهداف البرلمان :

ضبطت المادة 3 من البروتوكول أهداف البرلمان كما يلي :

- تسهيل تنفيذ سياسات وأهداف منظمة الوحدة الأفريقية / الجماعة الاقتصادية الأفريقية وأهداف الاتحاد الأفريقي .

- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في أفريقيا .

- تشجيع حسن الإدارة والشفافية والمساءلة في الدول الأعضاء .

- تعريف الشعوب الأفريقية بالأهداف والسياسات التي ترمي إلى تكامل القارة في إطار الاتحاد الأفريقي .

- تعزيز السلام والأمن والاستقرار .

- حفز التعاون والتنمية في أفريقيا .

- توطيد التضامن القاري وخلق الشعور

والبرلمانات الوطنية والأجهزة التدابيرية الأخرى للدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف يجوز للبرلمان الأفريقي وطبقاً لنظامه الداخلي أن يعقد دورات استشارية سنوية مع هذه البرلمانيات أو كل تنظيم يجمع بينها بما فيها الاتحاد البرلماني الأفريقي لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

#### الخاتمة :

إن المتأمل في مسيرة العمل الأفريقي المشترك منذ تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية سنة 1963 إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي بمؤسساته تجسيماً لإعلان سرت (ليبيا) 1999 يلاحظ بكل جلاء ووضوح انحراف تونس الفاعل في كل مراحل البناء الأفريقي التي جعلت منه خياراً استراتيجياً بدأ بالنضال من أجل التحرر والانعتاق من ربة الاستعمار حيث كانت تونس من الأوائل تطلق شارة التحرير بالقارة وتوسّس منظمة الوحدة الأفريقية من أجل الاستقلال والسلم وصولاً إلى هذا الطور الجديد من الاندماج الأفريقي وتنمية قدرة القارة على حسن الأداء لمجابهة تحديات العصر.

وتونس العهد الجديد بما وصلت إليه من تقدم وتطور بفضل الرؤية المتبررة لقيادة الرئيس زين العابدين بن علي جعلت من تنموذجها التنموي الشامل لجميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جديرة بالاحتراء ومحط آمال الأفارقة من أجل أفريقيا أفضل.

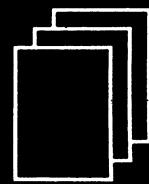
- الواردة في المادة 3 من البروتوكول .
- اعتماد نظامه الداخلي وانتخاب مكتبه واقتراح حجم وطبيعة العاملين به على المجلس التنفيذي ومؤتمر الاتحاد .
- يناقش ميزانيته وميزانية الاتحاد ويقدم التوصيات حولهما قبل موافقة المؤتمر عليهما .
- يعمل من أجل ملائمة وتنسيق قوانين الدول الأعضاء ويعزز برامج وأهداف الاتحاد في الدوائر الانتخابية للدول الأعضاء .
- يطلب حضور مسؤولي الاتحاد الأفريقي دوراته وإعداد الوثائق ومساعدته على أداء مهامه .

ـ وللقيام بمهامه يتّخذ البرلمان قراراته بالإجماع وإن تعذر ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين إذا تعلق الأمر بمسألة في الأصل . أما فيما عدا ذلك فإن اتخاذ القرارات يتم بالأغلبية البسيطة للحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح صوت رئيس المجلس ، وتتجدر الإشارة إلى أن أعضاء البرلمان يذلون بأصواتهم بصفتهم الشخصية المستقلة ، كما تكون اللغات الأفريقية إن أمكن ذلك والعربية والإنكليزية والفرنسية والبرتغالية لغات عمل البرلمان الأفريقي .

#### 5 - علاقة البرلمان الأفريقي ببرلمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبرلمانات الوطنية أو الأجهزة التدابيرية الأخرى :

يعمل البرلمان الأفريقي بالتعاون الوثيق مع برلمانات المجموعات الاقتصادية الإقليمية

## دراسات



### الديمقراطية

« مبادئ ... مؤسسات ... ومشاكل »<sup>(1)</sup>

بقلم الأستاذ : دافيد بيتمام

مدير مركز البحث والدراسات  
حول الديمقراطية بجامعة ليدز البريطانية

تجد الديمقراطية نفسها في بعض المبادئ الأساسية وفي مجموع المؤسسات والممارسات التي يمر من خلالها إنجاز هذه المبادئ ، تكمن نقطة انطلاقها ، مثل ما هي نقطة حقوق الإنسان ، في كرامة الإنسان ، غير أن الديمقراطية لها كذلك توجه – القرارات المتعلقة بالقواعد والسياسات الحقيقة بالنسبة لأي مجموعة أو جمعية أو مجتمع بصفة عامة – وتصور مميز للمواطنين ليس كصاحب حقوق وواجبات فحسب بل كمشارك فعال في القرارات الجماعية والسياسات التي لها تأثير على الحياة .

للديمقراطية مبادئ أساسية ، ومن بينها حق الشعب في التأثير على القرارات العمومية ومراقبة أصحاب القرار وكذا الالتزام بمعالجة جميع الأشخاص بنفس الاحترام وإيلائهم نفس القيمة في اتخاذ هذه القرارات ، ذلك ما نسميه باختصار مبادئ المراقبة الشعبية والمساواة السياسية .

من المهم في نقاش حول الديمقراطية الانطلاق من مبادئها الأساسية أو المثل ذات القواعد بدل الانطلاق من مجموع المؤسسات السياسية ( انتخابات ، أحزاب ، برلمانات ، فصل بين السلطات ، المساواة ) ، وذلك لعدة أسباب .

أولاً ، إن ما يبرر ما نصفه بديمقراطية هذه المؤسسات ليس مجرد أمر يتعلق باتفاق ، ولكن ما تقوم به من دعم في تحقيق هذه المبادئ الضمنية ، هي لم تقدم لنا كما هي عليه لكنها نتيجة كل الصراعات التي شنها الشعب لجعل الحكومة تخضع لتأثيره .

ثانياً ، إن تحديد الديمقراطية مقارنة بالمؤسسات بكل بساطة يعني جعل الوسائل غایات والتأكيد على الشكل يدل على المحتوى والامتناع عن النقد الذي سيسمح بتقسيم

(1) عن مجلة « الفكر البرلماني » التي يصدرها مجلس الأمة الجزائري – العدد الخامس – أبريل (نيسان) 2004 .

(\*) الآراء الواردة في المقال تعبر فقط عن وجهة نظر الكاتب

هذه الترتيبات المؤسساتية في محتواها ونمط سيرها بديمقراطية ، إن الديمقراطية لا تزال مسألة درجة في تحقيق مبادئ معينة ولا تعني حالة البلوغ التام .

ثالثاً ، يسمح لنا تحديد الديمقراطية حسب هذه المبادئ الأساسية بالنظر إليها وهي تمارس بعيداً عن الإطار الشكلي للقوة العمومية ، على وجه الخصوص ، وكل ما ينظم الأفراد أنفسهم تنظيمياً جماعياً في المجتمع المدني لحل مشاكلهم أو الدفاع عن مصالحهم أو ترقيتها أو تحفيز المواطنين على حقيقة وجهة نظرهم أو التأثير صراحة على سير الأعمال العمومية كلها .

ولأسباب مماثلة ، يبدو من المهم للقيام بأية دراسة حول الديمقراطية ، الانطلاق من المواطن بدل الانطلاق من المؤسسات .

في الحقيقة ، تستمد الحكومات الديمقراطية تقوضاً من المواطنين وتحاسب على أعمالها أمام المواطنين مباشرة أو من خلال برلمان الرأي العام .

ولذلك فالموطن هو في نفس الوقت مصدر ومركز المسار الديمقراطي .

كما تتطلب الديمقراطية لكون في نفس الوقت فعالة ودائمة بعض الصفات التي تتوفّر لدى المواطنين ، اثنان منها حاسمان ، وتمثل الأولى في القدرة وإرادة الاضطلاع بدور في شؤون الجماعات المحلية أو الوطنية ، أو في شؤون المجتمع بصورة عامة أو في شؤون جزء منها ، وإيجاد مسؤولية عنها إلى حد ما . وتمثل الثانية في احترام حقوق المواطنين الآخرين ، والاعتراف لهم بكرامة متساوية وبالحق في إبداء الرأي خاصة إذا كان ذلك الرأي معارضـاً . ولهذا ، فإن للمبادئ الديمقراطية للمراقبة الشعبية والمساواة السياسية ارتباط وثيق وضروري يمكن في صلب مواطنين فعالين في الحياة العمومية وقدرين على التسامح .

### **حقوق المواطنين**

إذا كانت نقطة انطلاق الديمقراطية هي حق المواطنين ، بمعنى أن يكونوا طرفاً في اتخاذ القرارات التي لها تأثير على حياتهم ، فإن ذلك الحق ينبغي أن يعمّ بالنسبة للجميع ، ولكن ينبغي أن توفر حقوق أخرى حتى يكون هذا الحق السياسي الأساسي واقعاً .

فحقوق وحرّيات التعبير والجمعيات والمجتمعات التي نعرفها جيداً ، يفترض في حق التعبير بكل حرية تواجد وسائل إعلام مستقلة وقوانين نقى من التمرّكات المفرطة لوسائل الإعلام التي يمتلكها شخص واحد ، كما تشمل حرية الجمعية حق إنشاء جمعيات من أجل أغراض اقتصادية واجتماعية وثقافية بما فيها الأحزاب السياسية ويفترض في حق الاجتماع السلمي التنقل بكل حرية فيما بينهم وداخل

البلدان ، لا يمكن ممارسة حقيقة لأي حق من هذه الحقوق في غياب الحرية والأمن والشرعية ، لكن الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الحقوق والحريات الأساسية للشخص وواجب احترامه نفس هذه الحقوق والحربيات بالنسبة للآخرين .

يتسائل المنظرون في الديمقراطية عن معرفة ما إذا كان ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو كذلك شرط ضروري للديمقراطية ، وإذا كان هو مجرد جزء من الحجج تتبادلها في الديمقراطية برامج الأحزاب المضادة بالنسبة إلى ، يبدو من البديهي لتكون للحقوق المدنية والسياسية قيمة ما أن يكون المواطنون قادرين على ممارستها ، فمن لم يكن له تعليم ضروري للاضطلاع بدور إيجابي في المجتمع ، أو من لم تكن لديه وسائل حياة مضمونة يكون بدون شك غير قادر على أن يكون عنصراً فاعلاً في الديمقراطية ، وكما يتضح ذلك من خلال قرننا ، يؤدي الإبعاد الاجتماعي إلى الاغتراب المدني والسياسي للمبعدين ، ويشكل مجالاً موائماً للالتسامح السياسي ولتدابير القمع التي تلحق ضرراً بالديمقراطية ونوعيتها حتى ولو كان لا يهدد كيانها ، مهما كانت الاستراتيجيات المطبقة في مجال التنمية الاقتصادية ، بتعيين اعتبار كشرط ضروري بدل غاية تقديرية للديمقراطية ، توزيع ثروات المجتمع بدرجة تسمح للجميع من الاستفادة من الحد الأدنى للاضطلاع بدورهم كمواطنين اضطلاعاً حقيقياً .

وهناك سؤال آخر يزعجهم ، أمام العرائيلي التي تواجهها بعض المجموعات مقارنة بمجموعات أخرى في ممارسة حقوقها المدنية السياسية ، فهل يتعين اتخاذ تدابير احترازية بصرف النظر عن سياسة مكافحة التمييز التي حسب رأي الجميع تُعد شرطاً مسبقاً للمساواة بين جميع المواطنين وإلى أي حد يجب موافقتها ؟ يُعدُّ موضوع المرأة اشغالاً خاصاً لأن الدور التقليدي في الأسرة ومسؤولياتها في هذا المجال يحول دون الاضطلاع بدورها كاملاً في الشؤون العمومية وأنه مقارنة بالرجال ، فإن تمثيل النساء ناقص تماماً في البرلمانات والحكومات الديمقراطية ، ويجب الإشارة إلى أن البلدان التي نجحت في تحقيق هذا التوازن هي تلك التي انتهت سياسة عمل احترازي ، كان شكلياً أم لا ، وأن هذا النموذج من السياسة مصدق عليها صراحة كتبir مؤقت من طرف اتفاقية الأمم المتحدة حول إزالة كل أشكال التمييز إزاء المرأة .

وكما أكد عليه العديد من المؤلفين المحدثين ، يجب كذلك على مبدأ المساواة أن يفسح المجال لاختلاف في المعتقدات ونمط المعيشة والهوية ، وتتميز اليوم كل المجتمعات بالتنوعية اللغوية والدينية والثقافية والعرقية ، ويعرف لها اليوم كمبدأ ديمقراطي يجب الترحيب به في اختلاف نوعيته والمحافظة عليه عند الضرورة

بناء على الاحترام المتساوي إزاء كل واحد ، شريطة أن يشهد أولئك الذين يتمتعون بالحماية بنفس الاحترام تجاه الآخرين . وعندما ينجم عن اختلاف التوعية خلاف أو نزاع ، يتم الصلح في الديمقراطية عن المناقشة والحوار بدل القيود والضغوطات ، ولذلك تقتضي المساواة بين المواطنين شكلاً معدناً للمساواة بدل مجرد شكل موحد .

وبالتالي ، لا ترسى قواعد الديمقراطية إلا بضمان المساواة بين جميع المواطنين حتى يتسعى لهم التأثير على القرارات التي لها انتلاف على حياتهم ، إن حماية هذه الحقوق في تشريع أو دستور فقط لا يعتبر بمثابة مساس بالمبدأ الديمقراطي حتى ولو كانت هذه التدابير تسير عكس الإرادة التي تعبّر عنها الأغلبية في مناسبة ما ، وبعد مبدأ الأغلبية في جميع الحالات وسيلة إجرائية ضرورية لتسوية الخلافات عندما تستنفذ الطرق الأخرى ولا يعد قمة الكمال الديمقراطي .

وعلاوة على ذلك ، مadam هو وسيلة إجرائية ، فإنه يستمد مبرره من مبدأ المساواة السياسية (كل واحد يحسب على واحد ولا يحسب واحد على أكثر من واحد) واستغلاله لعدم احترام هذا المبدأ أو القليل من شأنه يُعد تناقضاً صارخاً .

المؤسسات السياسية في الديمقراطية لا يمكنها تجسيد المبادئ الديمقراطية للمراقبة الشعبية والمساواة السياسية في الواقع دون ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين ، وذلك يعني أنها تحتاج إلى مجموعة مؤسسات سياسية متميزة لتكون قابلة للتطبيق بالرغم من أن هذه المؤسسات قادرة على أن تأخذ أشكالاً مختلفة حسب ثقافة وتقالييد كل بلد ، فإن المجال الممكن للمتغيرات التي توّاكب الديمقراطية سيكون بالضرورة محدداً ، إن المؤسسات الخصوصية التي أنشئت في الغرب نتيجة الصراعات لإخضاع الدولة العصرية لمراقبة المجتمع هي مثيلة بالنسبة للديمقراطيات في العالم برمته ، وهذا لا يمت بصلة إلى قوة الميكانيزمات الغربية ، وإنما يتضح ذلك لأن الدولة المركزية التي تطمح إلى احتكار الإدارة وتدابير الضغوط على محيط إقليمي معين هي دولة شاملة ، وأن المحاولات التي تمت في القرن العشرين لديمقراطتها من خلال أنظمة شعبوية وماركسيّة وحزبية ضيقة مع إقصاء المنافسة الحزبية وإبعاد مبدأ الفصل ما بين السلطات والتخلّي عن إعطاء الأولوية لسلطات القانون أثبتت أنها محاولات وهمية .

إن المؤسسات السياسية الديمقراطية هي تلك التي تهدف إلى تكليف المسؤولين العموميين بعهدة شعبية ، وإلى السهر على أن يكفوا عن الحسابات ويُصغوا للمواطنين ، إن العهدة التي يعطيها الشعب تمر بانتخابات شرعية ومبنية على المنافسة التي تتمثل في الاقتراع السري العام ، وتقدم للناخبين اختيار المترشحين والسياسات ،

وتمنهم الفرصة لرفض المسؤولين السياسيين الذين لا يحظون بثقتهم .

وفي هذا المضمن ، يمكن دور الأحزاب السياسية في المساعدة على تأطير و اختيار الناخبين من خلال جمع التدابير حسب البرامج المتميزة ، و انتقاء المرشحين القادرين على ممارسة وظائفهم السياسية و ضمان الاستمرارية الضرورية حتى تصبح الأولويات الحكومية التي وافق عليها الناخبون أمراً واقعياً ، غير أن هيئة الناخبين تجد رأيها مخالفأ في اختيارها و مراقبتها ، حيث لا يكون فصل واضح بين الحزب والحكومة أو في غياب هيئة مستقلة مثل لجنة انتخابية مؤهلة تسهر على أن تكون الانتخابات « حرة و شرعية » يقبل بنتائجها جميع المرشحين .

كما يواجه الناخبون كذلك خلافاً عندما لا يضمن نظام الانتخابات تمثيلاً برلمانياً عادلاً بالنسبة لمختلف تشكيلات المجتمع .

وبالرغم من أن الانتخابات تعد ميكانيزمًا ذو أهمية قصوى لمراقبة القوة العمومية من طرف الشعب ، فهي تكتسي في حد ذاتها فعالية محدودة في غياب مؤسسة تسهر على ألا تبقى القوة العمومية تحسب أفعالها أمام الجمهور ، وفي هذا الإطار ، لا يمكن واجب البرلمانات في المصادقة على القوانين فحسب ، لاسيما في مجال الضريبة باسم الناخبين ، بل حتى في ممارسة الرقابة المستمرة على السياسيين وأعمال السلطة التنفيذية ، وللقيام بهذه الوظيفة بنجاعة ، فإنهم في حاجة إلى استقلالية وصلاحيات واسعة . وهناك عنصر حاد يتمثل في وجود تقديم الحسابات ، فيجب على جميع أعضاء القوة العمومية أن يتلزموا بحدود اختصاصاتهم المخولة لهم برلمانياً ودستورياً - ذلك ما يسمى « بالشرعية » - مما يعني ، بدورها ، وجود عدالة مستقلة محمد ضد أي تدخل من طرف السلطة التنفيذية أو الأحزاب ، وأخيراً لا يمكن محاسبة أية حكومة محاسبة فعلية ما لم يكن نشاطها خاصعاً لمناقشة الجمهور طبقاً لمبدأ حرية التعبير .

وعلاوة على العهدة الانتخابية من طرف الناخبين والالتزام بتقديم الحسابات دائمًا ، يجب على كل حكومة أن تتتوفر على شرط ثالث ، وهو الاستماع إلى الرأي العام .

تتميز الحكومات الديمقراطية في تحديد سياستها وتطبيقاتها بالإجراءات التقائية لاستشارة الأوساط المعنية من خلال قدرتها على قبول آراء خبراء مستقلين كشركاء جماعيات مختصة نابعة عن المجتمع المدني ، وتمنح إضافة إلى ذلك إلى المستعملين إمكانية التعبير عن الطريقة التي بها تقدم المرافق العمومية كما أنها توحى بمتطلبات الطعون والوسطاء على سبيل المثال والذين يلجأ إليهم المواطنون في

حالة اختلال الإدارة ، بالرغم من أن هذه الإجراءات بطيئة أحياناً ، فإنها تساهم بصورة ملموسة في الفعالية وقابلية العمل الحكومي ، وفي هذا المضمن بالذات ، تأخذ حجية الإدارة المحلية المنتخبة قوتها ، من الناخبين الذين تخدمهم .

إن توالي السلطة من طرف الشعب والمحاسبة أمام الجمهور والاستماع إلى المجتمع هي كلها الميزات التي تبرر بها المؤسسات السياسية الديمقراطية التي تمنح لها حق القول بأنها ديمقراطية .

وكما فسرت ذلك سلفاً ، إذا كانت التعديدية الحزبية والفصل بين السلطات والشرعية ديمقراطية فإن ذلك ليس بسبب أنها ممارسات ديمقراطية لأنظمة مسمة « ديمقراطية » ، ولكن لأنها ظهر عبر الزمان أنها ميكانيزمات ضرورية لمراقبة شعبية دائمة وللإلتزام بالمحاسبة ، وقد تسمح نفس هذه المقاييس بتقييم مدى فعالية المؤسسات على المستوى الديمقراطي في نطاق معين بقدر ما تسمح بالحكم على القدرة الديمقراطية للاحتكار أو المتغيرات المؤسساتية الممارسة والمتکيفة مع هذه التفافات والتقاليد التاريخية أو تلك .

#### **بعض المشاكل المتعلقة بالديمقراطية**

غالباً ما نقول إن مشكلة الديمقراطية ليست تعريفاً كمياً بما هي أو جوهراً حول إجراءاتها ومبادئها الأساسية بقدر ما هي معرفة تطبيقها والالتزام بها في ظروف ناقصة . إنه في الديمقراطية الجديدة أو تلك السائرة نحو الحداثة تظهر هذه المشاكل بحدة ، ولكن حتى الديمقراطيات المؤكدة تواجه هي الأخرى مشاكل بالفعل ، فالنصر الذي يفترض أنه عالمي للديمقراطية منذ 1989 صادف تدهوراً عاماً مصدره المسار الديمقراطي في الديمقراطيات المقرة منذ عهد بعيد ، وسنحاول أن نعرض بإيجاز بعض هذه المشاكل الأكثر خطورة .

بادئ ذي بدء ، ننطلق من الفكرة التي مفادها أن وجود هيكل دولي ثابت يمارس سلطته ممارسة فعلية على تراب بكماله هو شرط مسبق للديمقراطية ؛ وأن أعونها هم محفزون أكثر بحب خدمة الجماعة أكثر ، وبحب المصلحة الشخصية ؛ وأنه يوجد بين سكان هذا التراب شعور مشترك بالانتماء الوطني ، غير أنه يمكن أن تتعدم هذه الشروط - إن لم نقل جميعها - أولاً ، تستوفى إلا بطريقة منهاة في الديمقراطيات الجديدة ، لكن الديمقراطيات القديمة استطاعت مع مرور zaman أن تقر هيبة الدولة ، وإنشاء روح خاصة بالوظيفة العمومية تخلق شعوراً مشتركاً بالانتماء الوطني ، وذلك قبل البداية في مسار الديمقراطية ، إن هذه العناصر في الديمقراطيات الجديدة يجب أن تبني وتقوى في نفس الوقت ، وفي بعض الحالات ، يبدو أن المسارات الديمقراطية

تُعَد مهمة الدولة والأمة بدل أن تقدم الحلول لها ، وبالتالي ، فإن ممارسة الحريات المدنية والسياسية لاسيما من طرف عناصر المعارضة ، يbedo أنها تضعف سلطة الدولة ؛ فالصراع الواجب شنه للارتفاع إلى منصب سياسي يمكن أن يحفز على الاستفادة من مناصب الدولة لأغراض شخصية ، كما يمكن لحكومة الأغلبية أن تؤدي بالأقليات المقصاة إلى تراجعها عن مواقعها تجاه الدولة والبحث عن قواعد أخرى لإرساء فكرة الأمة .

لا توجد حلول مفبركة لهذه المشاكل ، ولا يضع الاستبداد من جهته الكيانات في منأى عن الرشوة كما أنه لا يضمن القانون الأساسي للدولة والانسجام الوطني ، ودفع الثمن في مجال حقوق الإنسان ثقيل دائماً ، ولا توجد حلول مستبدلة للمشروع الصعب الذي يتمثل في بناء الديمقراطية وفي نفس الوقت في بناء أسسها .

غير أنه يمكن أن تكون بعض النماذج من المؤسسات الديمقراطية أكثر نظافة من غيرها في تسهيل المهام الأخرى ، على سبيل المثال ، النموذج المسمى بنموذج « ويستمينستر » ، بدولته المركزية جداً ، ونظامه الانتخابي الذي يكون فيه الفائز بكل شيء وبسلطته التنفيذية المحررة من كل ضغط دستوري هو الأقل مقدرة على التحكم في الانشقاقات العميقة والعرقية وغيرها والمصالحة ما بين الخصوم .

وفي مثل هذه الظروف ، ينبغي على الأنظمة التي تتجاوز الأغلبية الحكومية أو البرلمانية فيها الخلافات وتشكل من خلال التفاوض ، حيث يترك جزء كبير إلى الاستقلالية المحلية والجهوية ، وحيث تكون الحقوق الأساسية والثقافية وغيرها مضمونة في الدستور ، أن تظهر بتكييف أكبر . وكما يوضحه مثال « إيرلندا الشمالية » ، لا تتعلق هذه المشكلة سوى بمشكلة الديمقراطيات الجديدة ، بل يمكن أن تكون منتشرة أكثر .

كما تُطرح مشكلة أخرى بصفة حادة في الديمقراطيات الجديدة بالذات ؛ وهي مشكلة الفقر المعمم والمستوى الأدنى مقارنة بالتنمية الاقتصادية ، وقد تسير هذه المشكلة بالتساوي مع المستوى المنخفض للتطور الثقافي بهيئة مواطنين قد يبدو تحضيره سيئاً وغير متعدد على سير المؤسسات الديمقراطية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يُكلف تنظيم المؤسسات الديمقراطية ثمناً باهظاً ويأخذ وقتاً طويلاً ويمكن تصنيفه في الأولويات والنفقات الواجب تغطيتها بالصناديق العمومية الضعيفة ، وبعيداً عن المسائل المستعجلة من أجل البقاء والتنمية الاقتصادية ، هل تسمح البلدان الفقيرة بتنظيم ديمقراطي وبتسخيره ؟

إن العلاقة الدقيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية هي محل نقاش واسع في

الآداب العالمية ، لكن نستطيع أن نقوم بأمثلة بسيطة لا يمكن إنكارها .

أولاً ، التربية ورقة رابحة وحيوية في نفس الوقت بالنسبة للديمقراطية والتنمية الاقتصادية ولا يوجد نزاع بينهما فيما يتعلق بهذه الأولوية المطلقة .

ثانياً ، يُمنح الأشخاص وسائل التنظيم للاستجابة إلى احتياجاتهم الاقتصادية الخاصة بهم في جماعاتهم وبتفضيل هذا المعنى ، فإننا نخدم في آن واحد الديمقراطية والتنمية الاقتصادية .

ثالثاً ، بالرغم من أن سير المؤسسات الديمقراطية على المستوى الحكومي يكلف غالياً ، فإن انعدامها يكفل أكثر فأكثر ، حيث تكون الحكومة متفتحة وتكتشف عن أعمالها ، فيمكن التعرف على السياسات المضرة ومناقشتها علانية قبل أن يصبح الشر مزمناً ، ويسهل مراقبة استعمال المال العام بصفة فعالة وتكييف السياسات الحكومية مع احتياجات الشعب .

كما أن الدعم الخارجي دوراً مهماً في امتياز التنمية الاقتصادية والديمقراطية ، بشرط أن يعود نعط التدخل في حد ذاته أكثر بالتسهيل لا بالضغط ، وأن يكون مبنياً على شراكة حقيقة .

إنه لا شيء يُجرّد الديمقراطية من مصاديقها أكثر من استراتيجيات التنمية الاقتصادية والسياسية المعروضة ظاهرياً من الخارج ، والمجردة من أية مساندة شعبية داخلية .

وذلك ما يدفعنا إلى المسألة التي فيها جدل كبير ، والمتمثلة في العلاقة ما بين اقتصاد السوق والديمقراطية ، وبين استراتيجيات التحرر الاقتصادي والديمقراطية على التوالي .

فبالرغم من أننا لم نشهد عبر التاريخ مثالاً على ديمقراطية سياسية لم تكن في نفس الوقت اقتصاد سوق ، إلا أنه يمكن أن تكون للسوق عواقب على الديمقراطية ، - وخيمة أو إيجابية - إلى درجة تكون فيها العلاقة أكثر تناقضاً مما كنا نفكر فيه مؤخراً .

بالنظر إلى السوق من زاوية إيجابية ، فإنها تحدد حدوداً لسلطة الدولة بلا مركزية القرارات الاقتصادية الاقتصادية وبنطبيع الحظوظ والمعلومات والموارد في المجتمع المدني . كما أنها تمنع الشعب من أن يكون مданاً تجاه الدولة بمصيره الاقتصادي وتمويل أي نشاط مستقل ، سواء أكان سياسياً أو ثقافياً ، وكذلك التقليل الحر والمبادلات بين المواطنين في مكان السوق . وبمعاملتهم مع المستهلك كسيد ، فإنها تعزز فكرة أن الأفراد هم أحسن المدافعين عن مصالحهم الخاصة بهم ، وتزييل

بساطة العلاقة الأبوية بين أولئك الذين يمارسون السلطة وبين أولئك الذين يخضعون إليها في جميع هذه الحالات ، يمكن لاقتصاد السوق أن يخدم الديمقراطية الإيجابية للسوق على الديمقراطية التي قد تكون غير ذلك ، وبالتالي ، فإن القرارات الاقتصادية، لكونها اتخذت في القطاع الخاص ، فإن المسائل الكبرى التي تتعلق برفاهة الفرد والصالح العام نقلت من المراقبة السياسية ، أو بالأحرى من المراقبة الديمقراطية .

وبالتالي تعزز السوق ، بتركيزها على اختلافات الرأسمال الاقتصادي والبشري الذي يقدمه لها مختلف الأعوان الاقتصاديين ، الفوارق الاجتماعية وتترك مصالح الأقوياء وأصحاب الامتيازات تهيمن على السياسة .

أما بالنسبة للمحروميين اقتصادياً ، فإن تجربة البطالة واللأمن وظروف العمل الصعبة تسير عكس الكرامة التي تخولها لهم نوعية صفة المواطن في الديمقراطية ، وأكثر من ذلك ، يجعل منطق السوق الاختيار الفردي في مكانه أعلى من الاختيارات الجماعية للسياسة الديمقراطية ، وكلما اتسع واكتسح الساحة العمومية ، كلما أكل روح الوظيفة العمومية التي تتوقف عليها الدولة ، وكلما كان تحرر السوق سريعاً أو بطيئاً، كلما تم الإحساس بهذه الآثار بشدة ، بالرغم من أن الدول الديمقراطية ليست ضعيفة تماماً أمامها ، ويمكن لها أن تتخذ تدابير للقليل منها ، فمثلاً ، توضع الثروة الاقتصادية في مكان مستتر أكثر في السياسة ، وذلك بتقنين السوق والتحكم فيها من أجل الصالح العام ، مع ضمان الحقوق بفضل المساعدة الاجتماعية لصالح أولئك الذين يعجزون عن تلبية احتياجاتهم وسد نقص أسرهم . وكما ذكرناه سالفاً ، ينبغي أن يكون للديمقراطية بُعد اجتماعي حقيقي إذا أرادت أن تحافظ على دعم الشعب .

وهنا تظهر بالضبط المشكلة الأكثر حدة ، والتي تطرح على الديمقراطية وعلى الديمقراطيات الجديدة ، وكذا على الديمقراطيات القديمة ، أي الفارق بين المستوى الوطني الذي تؤخذ فيه القرارات السياسية ، وبين المجال العالمي للمؤسسات والقوى الاقتصادية التي تحدد معايير هذه القرارات .

فهل يبقى معنى لمراقبة العمل الحكومي من طرف الشعب مادام ما يهم رفاهية الشعب لا ينبع إلى مراقبة الحكومات ؟

بالنسبة للديمقراطيات المتقدمة ، أدت ضغوطات المنافسة الدولية إلى تأكل الأمن الاقتصادي ، وإلى نسف آمال الرفاهية والحقوق في الشغل التي يعتمد عليها أساساً التجانس الشعبي مع الديمقراطية .

أما فيما يتعلق بالعديد من الديمقراطيات التي تسير نحو التطور ، فإن نسبة الاقتصاد العالمي يبدو أنها تسعى ضدها ، وأن سياساتها الاقتصادية لا تزال تخضع إلى أولويات الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات الدولية ، وأنها فيها مجردة من السلطة ، وهي كلها مهددة بتدحر المحيط واستئناف الموارد والهجرة المكثفة ، حيث تستجيب إلى قوى توقفها .

وأمام هذه المشاكل ، يبدو جلياً أن العمل لصالح الديمقراطية ينبغي أن يشمل تعزيز المؤسسات الموضوعية على المستوى الدولي لإدارة الشؤون العمومية وتوسيع مجال عملها وجعلها أكثر تمثيلية للسكان ، وأكثر ملائمة مع أعمالها أمام الهيئات الدولية الممثلة للرأي العام وبالرغم من أن فكرة برلمان عالمي حقيقي يبدو حالياً طوباويًا وخيالياً ، فإنه لدينا أسباب جدية تجعلنا نعتقد أن تعزيز المؤسسات وديمقراطيتها والموضوعية على المستوى الدولي لإدارة الشؤون العمومية هي اليوم الرابط الضروري لاسترجاع الديمقراطية على مستوى الدولة - الأمة ، وإلا تبقى هذه الأخيرة بالتأكيد متزعزة وغير كاملة .

### ملخص حول الديمقراطية

يمكن تلخيص النقاط الأساسية لهذا المقال كالتالي :

1 - إن منطلق الديمقراطية هو ليس سوى حق الكبار ليكونوا طرفاً في إدارة الشؤون العمومية ، سواء من خلال جمعيات المجتمع المدني أو من خلال مشاركتهم في الشيء العمومي ، ويجب أن يمارس المواطنون هذا الحق في ظروف مساواة وفي الاحترام الصارم لآراء الآخرين .

2 - يفترض مسبقاً في هذا الحق أن تكون الحقوق وحريات التعبير والجمعيات مضمونة ، ولا يمكن ممارسة هذا الحق في حرية التعبير دون وجود وسائل إعلامية مستقلة وقوانين تحول دون تمركز الإعلام بين أيدي مالك واحد ، كما تشمل حرية الجمعيات الحق في إنشاء جمعيات ذات أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، بما فيها أحزاب سياسية . وينجم عن حق الاجتماع السلمي الحق في التنقل الحر داخل البلدان وما بينها ، ولا يمكن ممارسة أحد هذه الحقوق في غياب الحرية والأمن والشرعية ، ولذلك فإن الديمقراطية جزء لا يتجزأ من الحقوق وحريات الأساسية للشخص ، وكذا احترام حقوق وحريات الغير .

3 - يحتوي الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العمومية حقوق المشاركة في الوظيفة العمومية والتقدم إلى الانتخابات وانتخاب الممثلين في الاقتراع السري العام وفق كيفيات «حرة وشرعية» تماشياً مع القواعد الدولية .. ويشمل كذلك الحق بإلقاء

المسؤولية على هؤلاء الممثلين مباشرة من خلال المسار الديمقراطي وبطريقة غير مباشرة من خلال المراقبة عن طريق برلمان منتخب ومستقل عن السلطة التنفيذية .

4 - تولد من المسؤولية أمام الشعب مسؤولية جميع الأعوان التابعين للسلطة التنفيذية غير المنتخبين ، بما فيها أعوان الشرطة والجيش والمخابرات تجاه الممثلين المنتخبين ، ويفترض في هذه المسؤولية حق الجمهور في الاطلاع على نشاطات الحكومة ، وتشمل الحق في تقديم لواح إلى الحكومة والطعون أمام المحاكم والوسطاء في حالة اختلال الإدارة ، وذلك بواسطة ممثلي منتخبين ، وترتکز على المبدأ الأساسي للشرعية ، أي أن اختصاص جميع أعوان الدولة يكون واضحاً ومحدداً في القانون والدستور اللذين تقوم بتفصيلهما وتطبيقاتهما سلطة قضائية مستقلة .

5 - ينجر عن المساواة بين المواطنين عدم التمييز ، سواء على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر ، ومهما كانت طبيعته - وطنية أو اجتماعية أو ذات صلة بالمال أو الولادة أو أي وضع آخر ، تُفرض نفس المساواة للإزالة التدريجية للعراقيل التي قد تعرّض سبيل المجموعات وفئات المواطنين للتمنك من التعبير أو المشاركة في الحكومة مع غيرهم على قدم المساواة ، ولا تشکل التدابير المتخذة خصوصاً من أجل تصحيح الفوارق تمييزاً ، كما تعد المساواة بين المواطنين هدفاً يصعب بلوغه في غياب حقوق اقتصادية واجتماعية مضمونة ، مثل الحق في التربية وفي الدخل الأدنى .

6 - يقتضي احترام الرأي الآخر أن تتميز المجتمعات الديمocratية بتنوع الآراء والثقافات والهويات التي تضمن كل دولة ديمocratية الشروط الضروري لجميع الثقافات والهويات حتى يتسع لها الحفاظ على نمط حياتها في كف الكرامة ووقف الحدود التي يضعها القانون ومبادأ المساواة بين المواطنين ، كما تشجع المؤسسات العمومية التي تسعى إلى تسوية أي خلاف فيما بينها من خلال الحوار ، للمواطنين كغيرهم من الحكومات واجب أساسى يتمثل في إظهار التسامح أمام هذا التنويع ، وكذا في قبول الحوار .

7 - إن تطبيق المبادئ الديمocratية المذكورة سالفاً على الميدان الاقتصادي يؤدي إلى الحقوق التالية : الحق في الملكية الفردية والجماعية ، الحق في إجراء مبادرات بكل حرية مع الغير ، الحق في تأسيس جمعيات من أجل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية أو الانضمام إليها ، الحق في التأسيس كطرف في القرارات المتخذة في ميدان الشغل ، وتختضع جميع هذه الحقوق إلى تنظيمات يصادق عليها من أجل الصالح العام وصالح الأجيال المستقبلية برلمان منتخب ديمocratياً .

8 - يتوجب على كل مجتمع ديمقراطي تلقين الشباب الحقوق والواجبات الملقاة على عاتق المواطنين في الديمقراطية ، وتغذيتهم بالقدرات والمواقف التي تسمح لهم بمارسها ممارسة مفيدة ؛ ذلك المجتمع الديمقراطي الذي يهدف إلى الانشار التدريجي للمارسات الديمقراطية في المجتمع المدني ، وفي ذات الوقت في الساحة الحكومية ويتمسك بتوسيع الديمقراطية على المستوى الدولي بتبيان التضامن مع الحكومات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية في الخارج ، والعمل على توزيع موارد المعمرة توزيعاً أكثر عدلاً ، وأيضاً على دمقرطة المؤسسات الدولية .







**مشروع المقر الدائم للقادة العربي بدمشق**  
**(المواجهة الرئيسية)**

